عمادة الدراســـات العليـــا
كــليـــة التـــجـــــــــــارة
قسم المحاسبـــــة والتمويل

دراسة بعنوان

مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين

"دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين"

إعداد الطالب

هاني محمد خليل

إشراف الأستاذ الدكتور

يوسف محمود جربوع

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في المحاسبة والتمويل

1430هـــ - 2009 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا

هاتف داخلي: 1150

Ref. الرقم.....ج.س.غ/35/..........

Date التاريخ 18/02/2009............

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **هاني محمد محمد خليل** لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم **المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

"مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين – دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين"

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 28 جماد أول 1430هـ، الموافق 2009/05/23م الساعة الواحدة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. يوسف جربوع	**مشرفاً ورئيساً**	....
د. علي شاهين	**مناقشاً داخلياً**	....
د. أكرم حمّاد	**مناقشاً خارجياً**	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم **المحاسبة والتمويل**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

د. زياد إبراهيم مقداد

إهداء

إلى والدي الحبيبين

إلى زوجي وأبنائي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى رفاق الدرب وزملاء الدراسة والعمل

إلى أعزائي وأحبتي جميعاً

أهدي هذه الدراسة

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر لله على توفيقي في إنجاز هذه الدراسة، فإنني أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور يوسف محمود جربوع لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، ودوام متابعته وتشجيعه لي حتى الانتهاء من كتابة الدراسة، كما وأتقدم بالشكر للجامعة الإسلامية بغزة التي أعتز بدراستي فيها، ولإدارة كلية التجارة وقسم الدراسات العليا في الجامعة.

كما أتوجه لكل من الدكتور علي عبد الله شاهين والدكتور أكرم حماد على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ولما قدموه من توجيهات وملاحظات ساهمت في إغناء هذه الرسالة، كذلك أتوجه بالشكر والتقدير إلى السادة المحكمين الأفاضل الذين تفضلوا بتحكيم الاستبانة وللأخوة مراجعي الحسابات الخارجيين والأخوة مدراء شركات الوساطة والمحللين الماليين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لتفضلهم وتخصيصهم جزءاً من وقتهم الثمين لتعبئة الاستبانة.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذي وأخي الأستاذ نايف خليل لما بذله من جهد ووقت في تنقيح وتدقيق الدراسة لغوياً.

إليهم جميعاً خالص الشكر والتقدير.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقات التأثيرية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في فلسطين على فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية في بيئة مهنة مراجعة الحسابات في فلسطين، وخصوصاً بعد ازدياد الاهتمام بتطيق حوكمة الشركات في فلسطين، وذلك بدراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات والمستثمرين الفلسطينيين.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، وقد تم الاعتماد على الدراسة النظرية والدراسات السابقة في إعداد استبانه وتوزيعها على (109) من مراجعي الحسابات والمدراء والمحللين الماليين في شركات الوساطة في فلسطين، وبلغت الردود المقبولة (86) استبانه من إجمالي الاستبانات الموزعة، أي بنسبة إرجاع (79%)، واستخدم الباحث برنامج SPSS الإحصائي بغرض تحليل البيانات.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يحقق قدراً ملائماً من الثقة والطمأنينة للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية ومدى اعتمادهم على التقارير المالية التي أعدت وروجعت وفقاً لمبادئ وآليات حوكمة الشركات وهو ما يعني تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية في فلسطين، وأن مبدأ الإفصاح والشفافية ومبدأ مسئوليات مجلس الإدارة من أهم المبادئ التي تؤثر على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في فلسطين لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركات، بما ينسجم مع المعايير والقواعد العالمية، وبما يضمن تقديم تقارير مالية ذات شفافية وجودة محكومة بمعايير محاسبة ومراجعة مقبولة ومتعارف عليها، والعمل على تطوير عدد من التشريعات ذات الصلة بحوكمة الشركات مثل قانون الشركات، قانون سوق المال، قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، والقوانين الأخرى ذات الصلة بما يتوافق مع مبادئ حوكمة الشركات، وضرورة قيام الجهات الرسمية والمنظمات المهنية الفلسطينية بالعمل على تدعيم مبادئ استقلال مراجعي الحسابات ودور حوكمة الشركات في الإشراف على استقلال المراجع، وتطبيق إجراءات انضباطية على مراجعي الحسابات المخالفين لقواعد السلوك المهني.

Abstract

This study aims at studying the impact of the implementation of the corporate governance concept on the expectations gap between auditors and the users of the financial statements in the auditing environment in Palestine, especially after the increased interest of implementation of the corporate governance concept in Palestine. This study analyzed the opinions of Palestinians auditors and investors.

To achieve the objectives of the study, The researcher used descriptive and analytical approach in data collection from its primary and secondary sources. The researcher depended on the previous theoretical study and previous studies in designing a questionnaire. About (109) auditors, managers and financial analysts from brokerage firms in Palestine, the responses were accepted for the questionnaire was (86) from the total distributed questionnaire, this means (79%) of the participants. The researcher used the SPSS statistical package for analyzing the collected data.

The study concluded that the application of the corporate governance will have an appropriate level of trust and confidence for investors and users of financial statements. It will also have a positive impact on their dependence on the financial reports prepared and audited in accordance with the principles and mechanisms of corporate governance. This means narrowing the gap in expectations between the auditors and users of financial statements in Palestine. The principle of disclosure, transparency and responsibilities of the board of directors are the most important principles affecting the narrowing gap in the profession of expectations.

The researcher recommends supporting the implementation of the principles corporate governance in Palestine which will help in activating the good practices of corporate governance and will be in line with international standards and norms. This will ensure that financial reports are governed by the generally accepted accounting and audit standards. The researcher recommends also to develop the legislation that are relevant to corporate governance such as the companies law, The law of financial markets, the law administration of accounting and auditing profession and other relevant laws in line with the principles of corporate governance. The researcher also recommended that the Palestinian government and the Palestinian professional organizations have to work to strengthen principles of the Palestinian auditor independence and the role of corporate governance in monitoring an Auditor's Independence, and the enforcement procedures on auditors who are violating the rules of code of professional ethics.

الفصل الأول

خطة الدراسة

الفصل الأول

خطة الدراسة

مقدمة

1–1 مشكلة وأسئلة الدراسة

2–1 أهمية الدراسة

3–3 أهداف الدراسة

4–3 فرضيات الدراسة

5–3 منهجية الدراسة

6–3 مجتمع وعينة الدراسة

7–3 نطاق وحدود الدراسة

8–3 الدراسات السابقة

1–8–3 الدراسات العربية

2–8–3 الدراسات الأجنبية

مقدمة

إن الأهمية الاقتصادية التي تشغلها مهنة مراجعة الحسابات، وكثرة الأطراف المستفيدة من تقاريرها زاد من أهمية مهنة المراجعة، وعزز من دورها الذي تلعبه لـدى العديـد مـن القطاعات المختلفة في المجتمع، غير أن مهنة المراجعة واجهت أزمة المسئولية والمـصداقية وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية علـى المـستوى المحلى والعالمي بالشكل الذي أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين الحـاليين والمحتملـين والدائنين وغيرهم من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثيـر مـن المؤسـسات الاقتصادية بسبب عدم قيام مراجعي الحسابات بالإشارة إلى تلك المخاطر في تقاريرهم علـى البيانات المالية لتلك الشركات.

إن المجتمع المالي يتوقع من مراجعي الحسابات إن يضمنوا في تقـاريرهم الكفايـة الفنيـة والنزاهة والموضوعية والاستقلال والحياد، كما يتوقعون منهم اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ومنع صدور القوائم المالية المضللة.(جربـوع، 2004).

إن التباين بين ما يعتقده المجتمع المالي بخصوص واجبات ومسئوليات مراجعي الحـسابات، وبين ما يعتقد مراجع الحسابات نفسه بخصوص تلك المسئوليات هو ما أدى إلى ظهـور مـا اصطلح على تسميته بفجوة التوقعات (Expectation Gap) في بيئة الممارسة المهنية.

وفجوة التوقعات ما هي إلا زعزعة لثقة المستثمرين والأطراف الأخرى من مستخدمي القوائم المالية بالنسبة للخدمات التي تقدمها مهنة المراجعة الأمر الذي ينعكس على مـصداقيتهم فـي القوائم المالية التي تمثل مصدر المعلومـات الأسـاس لاتخـاذ القـرارات (Sikka et al., 1998).

وقد رصدت دراسة (السديري والعنقري، 2004) ملامح فجوة التوقعـات الموجـودة بـين المراجع والأطراف المستفيدة من خدماته في بيئة مهنة مراجعة الحسابات والمرتبطة تحديدًا بمقومات نجاح ممارسي المهنة في الوفاء بتوقعات الأطراف المستفيدة، والمجتمع بصفة عامة، ومدى تأثر تنظيم وممارسة المهنة بالتحديات المعاصرة. وتشير نتائج الدراسة إلى أهمية زيادة الاهتمام بتطبيق الأنظمة المهنية ومتابعتها لتقريب ما هو كائن في الواقع العملي لما يجب أن يكون، إضافة لأهمية زيادة الاهتمام بموضوع التحديات المعاصرة التي تواجه المهنة سـواء أكان في الوقت الحالي أو في المستقبل.

لذلك اهتمت المنظمات الدولية بوضع مبادئ لحوكمة الشركات، لتكون بمثابة نقاط مرجعية يتم الاسترشاد بها عند تطبيق هذه المبادئ في الواقع العملي، ومن أهم الأمثلة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) في مجال حوكمة الشركات والتي صدرت في عام 1999 وروجعت في عام 2004 (OECD,2004)، ومبادئ معهد التمويل الدولي في مجال حوكمة الشركات والآليات اللازمة لتشغيل هذه المبادئ. وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحوكمة على أنها: "مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، التي توفر أطرًا وآليات لتحديد أهداف الشركة وطرق تنفيذها وآليات الرقابة على الأداء".

وهناك علاقات تأثيرية بين الأسس المختلفة لتطبيق حوكمة الشركات، فعلى سبيل المثال إن وجود قانون فعال للشركات يحدد السجلات المحاسبية التي يجب إمساكها والقوائم المالية التي يجب نشرها من الممكن أن يؤدى إلى تفعيل الإجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير المالية وبما يحقق الإفصاح والشفافية من أجل الوفاء بمتطلبات هذا القانون، كما أن وجود لجنة مراجعة فعالة كمجموعة فرعية من أعضاء مجلس الإدارة لديها المستوى الملائم من الالتزام والاستقلال والخبرة المحاسبية والمالية تتولى الإشراف المستقل على عملية إعداد التقارير المالية من الممكن أن يؤدى إلى ارتفاع مستوى جودة الإجراءات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، ووجود قواعد محددة لمتطلبات الإفصاح والشفافية للشركات التي يتم قيد أوراقها المالية بالبورصات من الممكن أن يؤدى إلى تفعيل الآليات المحاسبية اللازمة لتحقيق تلك المتطلبات (العسيلي، 2005).

نظراً للتأثيرات المتعددة لمبادئ حوكمة الشركات ودورها في تنظيم العلاقة بين العديد من الأطراف التي تعتبر من مستخدمي القوائم المالية، فإننا **اعتمدنا في هذه الدراسة على قياس مدى أثر تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية.**

1/1 مشكلة وأسئلة الدراسة:

لقد أكدت الدراسات (Sweeney, 1997), (Epstein, 1994), (راضي، 1999)، (السديري والعنقري، 2004)، (جربوع، 2004) وجود فجوة توقعات في بيئة المراجعة بين توقعات مستخدمي تقرير مراجعي الحسابات وبين ما يقدمه مراجع الحسابات فعلاً في تقريره، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المالية التي يحتوي عليها تقرير مراجع الحسابات، وبينت هذه الدراسات مدى الحاجة للعمل على تضييق هذه الفجوة كما في دراسة (أحمد، 2007).

كذلك فإن انتشار ظاهرة تعثر الشركات المساهمة، وتزايد حالات المخالفات المالية والمحاسبية في الشركات الكبيرة في كافة الدول، المتقدمة والنامية على حد سواء، بالإضافة إلى ثبوت تورط بعض مراجعي الحسابات فيما نسب إلى هذه الشركات من مخالفات، وقد أدى ذلك إلى فقد ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المحاسبية، وازدياد فجوة التوقعات بينهم وبين مراجعي الحسابات، لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات، وبذلك حازت الحوكمة علي اهتمام مختلف الكتاب والباحثين في المجالات المختلفة المحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية وغيرها، وأصبحت حقلا خصبا للبحث والدراسة للاستفادة من مزاياها وإيجابياتها المتعددة.

وعند النظر إلي حوكمة الشركات من خلال علاقتها بعملية المراجعة أو لجان المراجعة المختلفة أو تم النظر إليها من خلال انعكاساتها علي متخذي قرار الاستثمار أو أسواق المال أو غير ذلك فإن كل هذا يتبلور من وجهة نظر الباحث في العلاقة التي قد توجد بين تطبيق حوكمة الشركات وفجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

بناء على ما تقدم يمكن حصر مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين على تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة؟ . ومن هذا السؤال الرئيس للمشكلة تتفرع الأسئلة التالية:-

1. ما مدى تأثير تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة؟
2. ما مدى تأثير تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة؟

3. ما مدى تأثير تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة؟
4. ما مدى تأثير تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة؟
5. ما مدى تأثير تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة؟
6. ما مدى تأثير تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة؟

2/1 أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة للعناصر التالية:

1. التأكيد علي أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية الفلسطينية، والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة، وبالتالي تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية مما سينعكس على البيئة الاقتصادية الفلسطينية بالإيجاب.
2. الدراسة تبحث في مدى تأثير تطبيق الحوكمة في فلسطين على فجوة التوقعات من وجهة نظر طرفي العلاقة في مهنة المراجعة أي المراجع والمستثمر وهو مالم تتطرق إليه أيٍ من الدراسات السابقة.
3. ندرة البحوث التطبيقية التي أجريت في مجال العلاقة بين حوكمة الشركات وأثرها على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية.

3/1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقات التأثيرية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في فلسطين على فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة إطار حوكمة الشركات ومدى تأثير تحديد وتوزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية على فجوة التوقعات.

2. التعرف على مدى تأثير إجراءات حماية حقوق المساهمين على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.
3. دراسة الإجراءات والأساليب التي تهدف لتحقيق مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة ودورها في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.
4. دراسة الدور الذي يمنح لأصحاب المصالح من مستخدمي القوائم المالية في حوكمة الشركات وأثره على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.
5. التعرف على مبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات وآليات تحقيقه وارتباطه بفجوة التوقعات في مهنة المراجعة.
6. التعرف على مدى تأثير تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تضييق فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية.

4/1 فرضيات الدراسة:

اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة الدراسة وأهدافها على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وتضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين، وتضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة، وتضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، وتضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

الفرضية الخامسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، وتضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

الفرضية السادسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة، وتضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

الفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالـــة (0.05) فـــي آراء مراجعـــي الحسابات والمستثمرين حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى للمتغيرات الشخصية التالية:

1- الدرجة العلمية.
2- الوظيفة الحالية.
3- عدد سنوات الخبرة.
4- العمر.

5/1 منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه من أكثر المنـــاهج استخداما في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وللتوصل إلي نتائج منطقية تدعم الفرضـــيات الواردة في الدراسة، وبالإضافة إلى المصادر الثانوية العربية والإنجليزية والتي تشمل ما كتب في الأدب المحاسبي عن موضوع البحث، وكذلك ما تم نشره من أبحـــاث ورســـائل علميـــة ومقالات في الدوريات المتخصصة وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة.

وفيما يتعلق بالمصادر الأولية فقد تم ذلك من خلال استبانة تم إعـــدادها وتـــصميمها وتوزيعها خصيصا لغرض الدراسة، وتم توزيع الاستبانة على عينة من مراجعي الحـــسابات في فلسطين إضافة إلى جميع شركات الوساطة الأعضاء في سوق فلسطين للأوراق الماليـــة باعتبارهم وكلاء عن المستثمرين، وقد تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال استخدام برنـــامج SPSS للتحليل الإحصائي وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية لموضـــوع البحث.

6/1 مجتمع وعينة الدراسة:

بغرض تحقيق هدف الدراسة تم تحديد مجتمع الدراسة في فئتين رئيستين، الأولى مراجعو الحسابات القانونيين الحاصلين على رخصة مزاولة مهنة التدقيق في فلسطين والبالغ عددهم بحسب سجلات جمعية المدققين القانونيين الفلسطينية بفرعيها في رام الله وغزة بتاريخ 2008/08/02 بلغ 260 مراجعاً موزعين على النحو التالي :

محافظات الوطن الشمالية 195 مراجعاً.

محافظات الوطن الجنوبية 65 مراجعاً.

والفئة الثانية المستثمرين باعتبارهم المستخدمين الأساسيين للقوائم المالية والمستفيدين من تقرير المراجعة، ولقد تم اختيار المديرين أو المحللين الماليين العاملين في شركات الوساطة المالية، باعتبارهم يمثلون وكلاء للمستثمرين وعددها 9 شركات وساطة مالية أعضاء في سوق فلسطين للأوراق المالية حتى تاريخ إعداد الدراسة.

وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من 100مراجع حسابات خارجي مستقل مزاول للمهنة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ونظرا لقلة عدد شركات الوساطة سيتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع أفراد المجتمع، وعليه تكون عينة الدراسة للفئة الثانية هي مجتمع الدراسة بالكامل والبالغ عددها 9 مديرين أو محللين ماليين.

7/1 نطاق الدراسة وحدودها:

اقتصرت الدراسة على عينة من مراجعي الحسابات القانونيين والحاصلين على رخصة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولقد تم تحديد العينة في الضفة الغربية بعدد 50 مراجع تم اختيارهم من مدينة رام الله ومحيطها وذلك لصعوبة الوصول لجميع محافظات الضفة الغربية للأسباب الأمنية المترتبة على وجود الاحتلال، حيث تم تكليف أحد الزملاء بالقيام بمهمة توزيع الاستبانة واستردادها.

أما بخصوص المستثمرون فقد تم تمثيلهم بشركات الوساطة العاملة في سوق فلسطين للأوراق المالية باعتبارهم يمثلون وكلاء للمستثمرين ونظراً لقلة عدد شركات الوساطة فقد شملت الدراسة جميع شركات الوساطة في فلسطين وعددها 9 شركات.

8/1 الدراسات السابقة:

1/8/1 الدراسات العربية:

1. دراسة (عيسى، 2008) بعنوان: "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات – مع دراسة تطبيقية".

وتناولت الدراسة العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية فى تحسين جودة حوكمة الشركات، وقد خلصت الدراسة إلى أن زيادة أهلية المراجعين الداخليين من خلال زيادة المستوى التعليمي، وزيادة مستوى الخبرة المهنية، وزيادة مستوى التدريب والتأهيل يؤدى الى زيادة جودة وظيفة المراجعة الداخلية.

كما أن زيادة موضوعية المراجعين الداخليين من خلال زيادة درجة الاستقلال تؤدى الى زيادة جودة وظيفة المراجعة، كما أن تحسين جودة أداء عمل وظيفة المراجعة الداخلية من خلال وجود خطة ملائمة للمراجعة الداخلية، بذل المراجعين الداخليين للعناية اللازمة، دعم الإدارة العليا لوظيفة المراجعة الداخلية بالموارد اللازمة، وفحص الجودة، يؤدى إلى تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور وظيفة المراجعة الداخلية فى الشركات المصرية، و فحص جودة وظيفة المراجعة الداخلية بمعرفة أطراف خارجية تتوافر لديهم الخبرة فى هذا المجال كالمراجعين الخارجيين، وذلك لضمان أداء وظيفة المراجعة الداخلية بمستوى مرضي من الجودة، وأن على أصحاب المصلحة العمل على ضمان توافر العوامل الأساسية لتحقيق جودة وظيفة المراجعة الداخلية كأهلية المراجعين الداخليين، موضوعيتهم، جودة أداء عمل المراجعة الداخلية، والتفاعل الجيد بين وظيفة المراجعة الداخلية وباقى أطراف حوكمة الشركات، وذلك بمقابلة المعايير التى تحقق ذلك، وهذا من شأنه تحسين جودة حوكمة الشركات.

2. دراسة (الرحيلي، 2008) بعنوان: "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات - حالة السعودية"

تناولت الدراسة لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات - حالة السعودية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه بالرغم من حداثة مفهوم حوكمة الشركات في البيئة السعودية إلا أن هناك محاولات جادة للتعريف بهذا المفهوم وأساليب تطبيقه على أرض الواقع. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن لجان المراجعة في الشركات المساهمة تلعب دورا مهما في

تطبيق هذا المفهوم في البيئة السعودية كونها تعمل كحلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة. وقد خلصت الدراسة للتوصيات التالية:

1. ضرورة إيجاد أسلوب واضح ومحدد للإشراف ومتابعة تنفيذ الضوابط الجديدة لتشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة حتى لا ينتهي بها الأمر كسابقتها.
2. التأكيد على أهمية التعاون بين لجنة المراجعة بالشركات المساهمة وكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي الأمر الذي يعزز فعالية الرقابة على هذه الشركات.
3. ضرورة إدخال مفهوم حوكمة الشركات في خطط المناهج الدراسية بأقسام المحاسبة في الجامعات السعودية، مع التركيز على عقد ورش العمل والندوات والحالات العملية لشرح الجوانب التطبيقية لهذا المفهوم في البيئة السعودية.

3. دراسة (حبوش، 2007) بعنوان: "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات – دراسة تحليلية على المراجعين ومدراء الشركات في الشركات المساهمة العامة"

تناولت الدراسة مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات "دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومديري الشركات المساهمة العامة".

وخلصت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تلتزم بالمبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات مع أن التزامها بجملة المبادئ وحدة واحدة كان بشكل متوسط وهناك تفاوت في الالتزام من مبدأ لآخر، كما خلصت إلى أنه لا توجد في فلسطين لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك الخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، كما خلصت الدراسة إلى أن المصارف الفلسطينية تتفوق على غيرها من الشركات المساهمة العامة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، كما أنه من ضمن نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية بين قيام كل من مجلس الإدارة، والمراجع الخارجي، والمراجع الداخلي بأداء مهامه المنوطة به وبين تحسين القرارات المالية الصادرة عن الإدارة حسب قواعد حوكمة الشركات.

وقد أوصت الدراسة بأنه يجب الإسراع في إصدار إرشادات عن طريق الجمعيات المهنية حول تكوين لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة، ومنع التعامل في أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية إذا لم تقم بتكوين لجان مراجعة، بالإضافة إلى أنه يجب على الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين مراعاة الاختيار المناسب للمراجعين الداخليين والخارجيين بحيث يكون لديهم الإلمام الكافي بأنشطة تلك الشركات والمخاطر التي

تواجهها ونظم الرقابة المستخدمة وإجراءات المراجعة وذلك حتى يمكنهم من ممارسة واجباتهم بكفاءة وفاعلية وللمساهمة في تحسين جودة التقارير المالية.

4. دراسة (المليجي، 2005) بعنوان: "دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر"

تناولت هذه الدراسة دراسة وتحليل أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة مراجعة الحسابات المصرية، ودور آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل، والمرتبطة بمراقبي الحسابات في محاولة تضييق وعلاج تلك الفجوة.

وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج من أهمها وجود ارتباط وثيق بين آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل و المرتبطة بمراقبي الحسابات وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، و أن إتباع آليات حوكمة الشركات يحقق قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين ومتخذي القرارات اعتماداً على التقارير المالية التي أعدت وروجعت وفقاً لآليات حوكمة الشركات.

وتوصي الدراسة بضرورة تدعيم تطبيق آليات حوكمة الشركات التي يتم اتخاذها لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركات، بالاتساق مع المعايير والقواعد العالمية، وأيضاً ضرورة تطوير التشريعات ذات الصلة بحوكمة الشركات.

5. دراسة (السديري والعنقري، 2004) بعنوان: "رصد ملامح فجوة التوقعات في بيئة المراجعة السعودية: دراسة ميدانية"

تناولت هذه الدراسة رصد ملامح فجوة التوقعات الموجودة بين المراجع والأطراف المستفيدة من خدماته في بيئة مهنة مراجعة الحسابات في المملكة السعودية، وتشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود اتفاق مطلق بين مراجعي الحسابات والمستفيدين من خدماتهم والمديرين الماليين، وتشير نتائج الدراسة أيضًا إلى وجود تفاوت مرتبط بمحددات أخرى لنفس هذه الجوانب.

ويؤكد الباحثان على ضرورة دراسة فجوة التوقعات باستخدام أطر نظرية مختلفة للتمكن من تحديد نطاق الفجوة وأسبابها من جوانب متعددة، كما يؤكد الباحثان على أهمية زيادة الاهتمام بتطبيق الأنظمة المهنية ومتابعتها لتقريب ما هو كائن في الواقع العملي لما يجب أن يكون، إضافة لأهمية زيادة الاهتمام بموضوع التحديات المعاصرة التي تواجه المهنة سواء أكان في الوقت الحالي أم في المستقبل.

6. دراسة (أحمد، 2003) بعنوان: "آثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية التدقيق في الأردن"

استهدفت هذه الدراسة بحث مدى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة المصرية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الظروف الحالية في مصر تساعد على الإسراع بتطبيق حوكمة الشركات والاستفادة من المزايا التي تحققت للدول التي قامت بتطبيقه من الأداء وزيادة الرقابة والمساءلة على الشركات وزيادة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية بما يحقق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة.

كما انتهت الدراسة إلى أن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة المصرية أصبح مطلباً ضرورياً وذلك للمساهمة في نجاح ونمو سوق المال في مصر، وكذلك العمل على نمو الاقتصاد القومي من خلال المساعدة في توفير الثقة والمصداقية في المعلومات المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية مما يساعد على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

7. دراسة (صالح، 2002) بعنوان: "تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين – دراسة نظرية تطبيقية: حالة مصر"

تناولت الدراسة مشكلة فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، واختبرت الدراسة عدة فروض لمعرفة هل توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين، وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بشأن الإفصاح عن جميع العناصر التي تهم مستخدمي القوائم المالية، وكذلك بخصوص تحمل المراجع مسئولية تجاه جميع مستخدمي تقرير المراجعة، وبشأن الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة، وتلك المتعلقة باكتشاف تلاعب وغش الإدارة، وعدم احتواء القوائم المالية على بيانات مضللة ناتجة عن تلاعب الموظفين بالمنشأة، والمتعلقة بعدم إصدار المراجع تقريراً نظيفاً إلا إذا كان لديه دليل مقنع بعدم قيام المنشأة بعمليات غير نظامية.

2/8/1 الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Gerrit Sarens, 2007) بعنوان: "The role of internal auditing in Corporate Governance: Qualitative and quantitative insights on the influence of Organizational characteristics".

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات بصفتها مدخلاً كمياً ونوعياً حول تأثير الخصائص التنظيمية، وخلصت الدراسة الي التأكيد على زيادة دور الرقابة على المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات المعاصرة، وأن المستوى العام للارتياح يمكن أن

يزداد من خلال القيام بنهج مراجعة الحسابات المشتركة بين المراجعة الداخلية والخارجيـــة، كما أن توقعات الادارة العليا لها تأثير هام على المراجعة الداخلية، وعليـــه فـــإن المراجعـــة الداخلية قادرة على مقابلة معظم توقعات الإدارة العليا والتي بدورها توفر الـــدعم والمـــساندة للمراجعة الداخلية.

2. دراسة (Imhaff, and Eugene, 2003) بعنوان: "Accounting Quality, Auditing and Corporate Governance".

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة المراجعة وحوكمة الـــشركات فـــي أمريكـــا، وتوصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات بشأن دعم جودة ونزاهة التقـــارير الماليـــة فـــي المستقبل، أهمها فيما يتعلق بمراجع الحسابات التالي:

1 – منع المراجعين للحسابات الذين كانوا يعملون مديرين أو أعضاء مجالس إدارة أو مراجعين سابقين في نفس شركة العميل من مراجعة هذه الشركة.

2 – التغير الإلزامي لشركة المراجعة كل 3 سنوات، وهذا ما أشار إليه قانون Sarbanes, Oxley. Act. Of 2002 بجانب أنه مطلب من قبل GAO في أمريكا، ويجب أن يكون إلزامياً من قبل SEC أو بورصات الأسهم، ويفضل أن يقوم AICPA بدور الريادة في هذا المجال وإلزام جميع الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية SEC بذلك.

3 – تطوير مبادئ المحاسبة المتعارف عليها GAAP لتحقيق شفافية عالية في التقارير المالية.

3. دراسة (Goodwin and Seow, 2002) بعنوان : "The Inffuence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing: Perceptions of Auditor's and Directors in Singapore".

تناولت هذه الدراسة آثار ستة آليات لحوكمة الشركات على جودة التقـــارير الماليـــة ومراجعتها، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. يعتقد المديرون أن التنفيذ الصارم لقوانين الحوكمة يؤثر على كل من منع واكتشاف غش الإدارة، في حين يرى مراجعو الحسابات عكس ذلك، كما يرى مراجعو الحسابات أن وجود المراجعة الداخلية له أثر معنوي على قدرة الشركة على اكتشاف غش الإدارة.

2. تشير النتائج إلى أن تغيير شريك المراجعة لم يكن له أثر معنوي على جودة التقارير المالية، وهذا عكس ما تطالب به التشريعات الحديثة.

3. أن قيام المراجع بمراجعة جميع شركات العميل تساعده على مقاومة ضغوط الإدارة في حين يوجد اختلاف معنوي ضعيف لأثر هذه الآلية على قدرة المراجع على اكتشاف أخطاء القوائم المالية.

4. دراسة (Cohen, et al., 2002) بعنوان: "Corporate Governance and the Audit Process".

تعرضت هذه الدراسة للعلاقة بين حوكمة الشركات وعملية المراجعة، وتشير نتـــائج الدراسة إلى ما يلي:

1 – أن أنشطة حوكمة الشركات التي يهتم بها مراجع الحسابات على الترتيب هي المتعلقة بكل من: الإدارة، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة.

2 – أن مراجعي الحسابات يستخدمون معلومات الحوكمة بدرجة أكثر في مرحلة تخطيط المراجعة مقارنة بمرحلتي الاختبار الميداني والفحص، أيضاً اختلفت درجة استخدام المراجع لمعلومات الحوكمة تبعاً لاختلاف مركزه الوظيفي داخل شركة المراجعة.

3 – اختلاف دور وأهمية حوكمة الشركات في التأثير على عملية المراجعة وفقاً لاختلاف حالات التعاقدات (جديدة/ مالية) واختلاف حالات العميل(ذو مخاطر مرتفعة – دولي أم محلي – خاص أم عام – اختلاف صناعة العميل – وجود نظام للعمل).

4 – نقص خبرة أعضاء لجنة المراجعة، بجانب عدم كفاءة اللجنة في أداء وظائفها وفي حل خلافات مراجع الحسابات مع الإدارة، كما تؤكد النتائج على تزايد أهمية حوكمة الشركات في المستقبل نظراً لتحول المراقبين من مراجعة العمليات إلى مراجعة الرقابة ثم إلى مراجعة حوكمة الشركات.

5 – تلعب حوكمة الشركات دوراً قوياً في حالات الغش، وكذلك عند تقديم خدمات الضرائب وخدمات التأكيد الأخرى، نظراً لاعتماد هذه الخدمات على تأكيدات الإدارة، بينما تكون الحوكمة أقل أهمية بالنسبة للخدمات الاستشارية.

5. دراسة (Julie Margret, 2001) بعنوان: "A History of Corporate Governance".

تناولت هذه الدراسة أثر الإفصاح الإجمالي عن عناصر حوكمة الشركات في شـــركة فيليب على التغيرات المالية في التقارير المالية للشركة خلال الفترة ما بـــين 1992 – 2000

(أي قبل اشتراط لجنة بورصة الأوراق المالية في استراليا ضرورة الإفصاح عن عوامل الحوكمة بأربع سنوات وبعد إصدار هذه الاشتراطات بأربع سنوات) وتشير النتائج إلى أن أهم عناصر الحوكمة التي تم الإفصاح عنها في التقارير المنشورة خلال فترة الدراسة هي: لجنة المراجعة، النظام الأخلاقي للشركة، تكوين المجلس، مكافأة المجلس والإدارة، الرقابة الداخلية، اللجان التنفيذية، مجلس الإدارة ولجانه، التقرير والإشراف المالي، كما تشير النتائج أيضاً إلى تغير محتوى تقارير حوكمة الشركات مع مرور الوقت وفقاً للتغير في كل من: الهيكل التنظيمي للشركة، أنشطة أعمال الشركة، المركز المالي للشركة.

6. دراسة (Cohen and Hanno, 2000) بعنوان: "Auditors Consideration of Corporate Governance and Management Control Philosophy in Preplanning and Planning Judgment Auditing".

قامت هذه الدراسة بفحص آثار أنشطة حوكمة الشركات وأنشطة فلسفة رقابة الإدارة على أحكام مراقبي الحسابات المتعلقة بقبول العميل وبالاختبارات الأساسية، واعتمدت الدراسة في وصف أنشطة حوكمة الشركات وأنشطة رقابة الإدارة على أمثلة تقرير لجنة حماية التنظيمات الإدارية 1992 COSO، وتشير النتائج إلى أن أحكام مراقبي الحسابات سواء أكانت المرتبطة بقبول العميل أم بالاختبارات الأساسية ستكون أكثر إيجابية في حالة قوة أنشطة حوكمة الشركات ورقابة الإدارة مقارنة بحالة ضعف أنشطة حوكمة الشركات ورقابة الإدارة، إلا أن أحكام قبول العميل تتأثر بدرجة أكثر بفلسفة رقابة الإدارة مقارنة بتأثرها بحوكمة الشركات، أيضاً فإن تقييم مراقب الحسابات لخطر الرقابة وكذلك أحكامه المرتبطة بمدى الاختبارات الأساسية تتأثر بدرجة أكثر بفلسفة رقابة الإدارة مقارنة بتأثرها بحوكمة الشركات، أيضاً تشير النتائج إلى اختلاف أحكام مراقبي الحسابات حول توقيت الاختبارات الأساسية، حيث اتفق مراقبو الحسابات حول تعديل مدى هذه الاختبارات في ضوء تقييمهم لخطر الرقابة، في حين اختلفوا حول تعديل توقيت إجراء هذه الاختبارات.

7. دراسة (Humphrey et al., 1992) بعنوان: "The Audit Expectations Gap in Britain: An Empirical Investigation".

تناولت الدراسة فجوة التوقعات في المملكة المتحدة، وذلك اعتماداً على استقصاء بريدي للوقوف على معتقدات وتصورات مستخدمي القوائم المالية حول الأمور المرتبطة بفجوة التوقعات. ولقد كان من أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة التأكيد على الوجود

الفعلي لفجوة التوقعات في المملكة المتحدة، والوقوف على العديد من الأسباب التي تتعلق باختلاف وجهات النظر بين مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول طبيعة المراجعة والمهام الحالية لمراقبي الحسابات والدور المرتقب منهم، كما قدمت الدراسة بعض المقترحات الخاصة بتضييق تلك الفجوة.

3/8/1 التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة في مجال فجوة التوقعات وحوكمة الشركات تبين ما يلي:

معظم الدراسات السابقة تناولت موضوعي فجوة التوقعات والحوكمة في الشركات بشكل منفصل، حيث أن بعضها بحث في وجود فجوة التوقعات وأسبابها والسبل إلى تضييقها، والبعض الآخر بحث في موضوع حوكمة الشركات كمفهوم ومبادئ وآليات ومحددات ودعائم الحوكمة وإمكانيات تطبيقها في عدد من البيئات العربية والأجنبية.

وعلى صعيد علاقتها بعملية المراجعة ناقشت بعض الدراسات مدى استفادة مراجع الحسابات من الحوكمة وأثرها على جودة المراجعة ومدى الإفصاح على عناصر الحوكمة في التقارير المالية.

وتعتبر دراسة المليجي هي الأقرب لموضوع الدراسة الحالية إلا أنها طبقت على بيئة المراجعة المصرية وتناقش ارتباط تفعيل آليات حوكمة الشركات المرتبطة بكل من العميل ومراجع الحسابات وفجوة التوقعات ولم تدرس العلاقة بين مبادئ الحوكمة الرئيسية وفجوة التوقعات وهو ما يميز الدراسة الحالية، إضافة لكونها تطبق على بيئة المراجعة في فلسطين والتي تعتبر حديثة العهد بحوكمة الشركات حيث لم يصدر حتى الآن أي دليل فلسطيني لحوكمة الشركات سوى ما أصدرته سلطة النقد الفلسطينية.

إضافة إلى ما سبق فإن ما يميز هذه الدراسة أيضاً عدم وجود دراسة سابقة حسب اعتقاد الباحث في فلسطين تتناول العلاقة بين حوكمة الشركات وفجوة التوقعات في مهنة المراجعة، حيث أن هذه الدراسة تظهر مدى الأثر لمبادئ حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات.

الفصل الثاني

الإطار العام لحوكمة الشركات

الفصل الثاني

الإطار العام لحوكمة الشركات

مقدمة

لقد تعاظم الاهتمام بحوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا ، وأمريكا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002 (أبو العطا، 2003).

ونظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بهذا المفهوم، فقد حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات والتي تم إعادة صياغتها عام 2004، والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء، وغير الأعضاء بالمنظمة، ومنذ الموافقة على مبادئ الحوكمة في عام 1999، أصبحت تشكل أساسًا لمبادرات حوكمة الشركات في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو غيرها من الدول على حد سواء، لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات بكل من الشركات العامة أو الخاصة، سواء أكانت متداولة أم غير متداولة بأسواق المال، من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل، ويدعم هذا ما أكدت عليه المنظمة العالمية لمشرفي الأوراق المالية في مايو 2002، من أهمية انتهاج مبادئ حوكمة الشركات (هواري وأمجدل، 2006).

ومع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية خلال العام 2008 وتعرض أسواق المال العالمية لانخفاضات حادة بعد هبوط كبير في أسواق المال الأميركية، تعالت الأصوات المنادية بتدخل الحكومات في النظام الاقتصادي العالمي لضبط أداء إدارة الشركات العظمى، حيث عقد اجتماع لمجلس الاتحاد الأوروبي (ايكوفين) في أكتوبر 2008 حيث نادى بعض زعماء الدول الكبرى إلى وجوب إخضاع كل الفاعلين في الأسواق المالية للتنظيم والإشراف وليس المصارف التجارية فقط (مجلة الشرق الأوسط، أكتوبر 2008).

1/2 ماهية حوكمة الشركات

جاءت حوكمة الشركات استمراراً للبحث المتواصل عن تعزيز أداء الشركات، ومنها على سبيل المثال نظرية المنشأة، ونظرية الوكالة، والفصل بين الملكية والإدارة، وهياكل الملكية وتمويل المنشآت، وعلاقة الإدارة بالمساهمين، وأصحاب المصالح وغيرها من النظريات. ويوجد أكثر من تعريف لحوكمة الشركات نتيجة لارتباط موضوع حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة، كالإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، حيث قام العديد من الكتاب والباحثين بتقديم تعريفات مختلفة لحوكمة الشركات انطلق كل منها من الزاوية أو الموضوع الذي يعطيه الأهمية الرئيسة (حبوش، 2007).

فقد عرّفها (حماد، 2005) بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية، وهي إجراءات متخذة من قبل أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف ورقابة على المخاطر التي تقوم بها الإدارة.

ويعرّف (Cohen & Hanno, 2000) حوكمة الشركات بأنها الأنشطة الرقابية التي يتخذها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لضمان نزاهة عملية التقارير المالية ويركز هذا التعريف على بيئة الرقابة والأنشطة الرقابية ولقد تم تعريف حوكمة الشركات في التقرير الذي أصدرته لجنة بورصة الأوراق المالية في كندا عام 2004 بأنها الهيكل والعملية المستخدمة في توجيه وإدارة شئون أعمال الشركة بهدف دعم أو تقوية منفعة المساهم، حيث تشمل عملية إدارة حوكمة الشركة خمس نقاط: ثقافة الشركة، الإدارة الإستراتيجية، إدارة الخطر، الاستمرارية وفعالية الإدارة الرشيدة، الاتصال الداخلي والخارجي ، في حين يشمل هيكل حوكمة الشركة تشكيل مجالس الإدارة ، لجان المراجعة، الإدارة الرشيدة، لجان المكافأة (محمد، 2005).

وعرّفها البعض (Demirag, I., et al., 2000) بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شئون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان

تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة.

وتعرّف الحوكمة ارتباطا بالرقابة الداخلية بأنها الإجراءات والأنشطة التي يقوم بها ممثلو أصحاب المصالح بالتنظيم، وذلك بغرض الرقابة على المخاطر وضمان قيام الإدارة بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية اللازمة للتغلب على هذه المخاطر، وتؤدى الحوكمة الفعالة للشركات إلى ضمان دقة التقارير المالية كالتقرير عن إجراءات الرقابة الداخلية، والتقرير عن النتائج المالية، وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، وبمعنى آخر فإنه يمكن تعريف الحوكمة بأنها مجموع الأسس والإجراءات التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، سواءً من النواحي القانونية أم التمويلية أم المحاسبية (عيسى، 2008).

ويعد أسلوب حوكمة الشركات وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، علاوة على تطوير القيم الأساسية لاقتصاد السوق في المجتمع .(Hopkins, M., 2000)

وقد عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 الحوكمة بأنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح.وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة المساهمة، وبهذا الإجراء فإن الحوكمة المؤسسية تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء. ويجب أن تقدم الحوكمة المؤسسية الجيدة الحوافز المعقولة لكل من مجلس الإدارة، والإدارة من أجل متابعة تحقيق الأهداف التي تكون لمصلحة الشركة والمساهمين، وأن تسهل من عملية الرقابة الفعالة، وبالتالي تشجيع الشركات على استخدام مواردها المتاحة بكفاءة (دهمش، اسحق أبو زر، 2003).

ويمكننا أن نستخلص بأن حوكمة الشركات تمثل نظاماً يهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، يتضمن العديد من العناصر والمبادئ والإجراءات التي تعمل معاً على توزيع الحقوق والمسئوليات بين الأطراف المختلفة

المشاركة في المنظمة، ووضع القواعد والإجراءات المتعلقة بشئون المنظمة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم. وجاءت في ضوء المشاكل والأزمات التي عانت منها بيئة الأعمال خلال السنوات الأخيرة نتيجة لأسباب يرتبط معظمها بممارسة الإدارة، ولتعظيم الدور الإشرافي والرقابي لآلياتها، متضمنة التركيز على أهمية الدور الإشرافي الذي تمارسه عملية المراجعة بوصف أحد آليات حوكمة الشركات.

2/2 أهداف حوكمة الشركات

يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركات والاقتصاد بشكل عام من خلال الوسائل التالية (Moureen, 2004):

1. تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
2. تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الربح أو السيطرة بناء على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
3. تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية.
4. تقوية ثقة الجمهور في نجاح سياسة الخصخصة، وضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وبالتالي إتاحة المزيد من فرصة العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية.
5. ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

وبحسب (محمد، 2005) فإن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات، وقيمة أسهمها.
2. تحسين أداء الشركات.
3. حماية أصول المنظمة، وكذا حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء المنظمة.

4. تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية في المنظمة بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
5. تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في جميع تعاملات المنظمة وعملياتها.

أما (المليجي، 2005) فقد بين أهدافاً إضافية لحوكمة الشركات وهي التالية:

1. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، ومشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين واضطلاعهم بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.
2. تأكيد مسئوليات الإدارة وتقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة، وعدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.
3. إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
4. المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة.
5. تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.

وإضافة للأهداف السابقة فإن سلطة النقد الفلسطينية عند إصدارها لدليل الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين فقد هدفت إلى التالي (سلطة النقد الفلسطينية، 2009):

- تعزيز وعي المصارف بالحكم الجيد وخلق إجماع على أهمية تطبيقه من أجل تحقيق الفوائد المرجوة منه.
- وضع إطار تنظيمي لحوكمة المصارف استكمالاً للمتطلبات القانونية الواردة في القوانين ذات الصلة.
- توفير إرشادات للمصارف حول كيفية تحقيق التزام أفضل بالمعايير والممارسات الدولية الفضلى لإدارة المصارف.

3/2 أنشطة حوكمة الشركات

1. تأكيد نظام الرقابة الداخلية

تتضمن حوكمة الشركات الإجراءات والأنشطة التي يقوم بها ممثلو أصحاب المصالح بالتنظيم، وذلك بغرض الرقابة على المخاطر وضمان قيام الإدارة بتطبيق إجـراءات الرقابـة الداخلية اللازمة للتغلب على هذه المخاطر .وتؤدى الحوكمة الفعالة للشركات إلى ضمان دقـة التقارير المالية -كالتقرير عن إجراءات الرقابة الداخلية والتقرير عن النتائج الماليـة -وفعاليـة إجراءات الرقابة الداخلية (عيسى،2008).

كما أن الرقابة الداخلية تؤدي دورها باعتبارها أحد الأطراف المـسئولة عـن تنفيـذ حوكمة المصارف من خلال اتجاهين:

الأول: مساعدة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة العليا وهي الأطراف الداخلية المسئولة عن تنفيذ الحوكمة في أداء أدوارهم بفاعلية من خلال تقديم خدمات الاستشارة في المواضـع المختلفة للتشغيل.

الثاني: القيام بدورها الذي يتفق مع مضمون وظيفتها وهو متابعة وتحليل وتقيـيم المخـاطر المرتبطة بالمنظمة والرقابة الملائمة لمواجهتها من خلال تقديم خدمات التأكيد فـي مواضـع مختلفة (محمد،2005).

كذلك فإن الرقابة الداخلية تتم من خلال المراجعة الوقائية، والتحليلية المسبقة، وذلـك عن طريق تحديد الأسباب التي من الممكن أن تؤدي إلي حدوث أيٍ من المخاطر، إضافة إلى فحص وتقييم فاعلية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والضوابط الأخرى والعمل على تحـسينها وتطويرها من أجل تدارك الأسباب والعوامل التي تؤدي لوقوع هـذه المخـاطر ومعالجتهـا بصورة سليمة قبل وقوعها، ويجب على الرقابة الداخلية أن تقوم بمساعدة الإدارة وتزويـدها بالمعلومات وبصورة خاصة المجالات التي من المتوقع حدوث مخاطر فيهـا بـصورة قبـل وقوعها، مع تقديم النصح والمشورة بصورة تقارير دورية ومتابعة هذه التقارير معها (بكري، 2005).

وبحسب (دهمش، 2005) فإن التأكيد على الضوابط الرقابية يكون من خلال التالي:

1. تقييم الأساليب الإجرائية في الإدارة العليا.
2. تقدير البيئة الرقابية بشكل منتظم

3. اختيار وفحص فاعلية الضوابط الرقابية.
4. تقييم فاعلية العمليات المراقبية للإدارة.
5. التقرير عن التقييمات للإدارة، ولجنة التدقيق، وأطراف خارجية محددة.

2. إدارة ومراقبة المخاطر

إن إدارة المخاطر مدخل علمي لمشكلة التعامل مع المخاطر الصرفة التي تواجهها المنشآت والأفراد، ومنشأ إدارة المخاطر، إدارة تأمين المصارف ومحورها هو إمكانية تعرض أصول ودخل المنظمة لخسائر عارضة، ويوجد لدى كثير من منشآت الأعمال أفراد مدربون متخصصون في التعامل مع المخاطرة البحتة وفي بعض الأحيان يكون ذلك بوظيفة بدوام كامل لشخص واحد أو حتى إدارة كاملة داخل المصرف، ويكون المسئولون عن كامل برنامج إدارة المخاطر الذي يشكل الشراء التأميني مجرد جزء منه، هم مديرو الخطر، ويمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلي الحد الأدنى" (حماد، 2007).

وتبين دراسة (دهمش والقشي، 2004) أن الحوكمة أدت إلى التعامل مع إدارة المخاطر بشكل جيد، فقد بدأ ظهور تحسن على الأسلوب الذي تدير به الشركة المخاطر خوفا من المساءلة المستمرة من قبل لجان التدقيق.

ومن تعريف الحوكمة نجد بأنها تهدف للتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم من خلال مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2001).

وينص معيار إدارة المخاطر رقم 2120، على أن "نشاط المراجعة الداخلية يجب أن يساعد المنظمة على تحديد وتقييم المخاطر الهامة التي تتعرض لها، وأن يساهم في تحسين إدارة المخاطرة ونظم السيطرة عليها" كما يجب أن يتم من قبل المراجعة الداخلية تقييم لعمليات الحوكمة بالمصرف، ونظم المعلومات. (IIA, 2008).

وقد أشار اتحاد المراجعة الداخلية بالمملكة المتحدة أن دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر يجب أن يشمل التالي(خليل، 2003):

1. تقديم الدعم والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.
2. منح الثقة لإدارة المخاطر.
3. تقييم وتحسين فاعلية السيطرة على المصرف.
4. التقرير عن الخطر مباشرة إلى مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، ولجنة الخطر إن وجدت.

ويمكن مراقبة المخاطر / إدارة المخاطر بحسب كما يلي (دهمش، 2005):

1. تشخيص وتحديد المخاطر بشكل منتظم.
2. تسهيل عمليات تقييم وتقدير المخاطر.
3. تقييم عمليات إدارة المخاطر.
4. قياس ومراقبة الأداء.
5. الاتصالات الداخلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

وقد تناولت دراسة(Cohen & Hanno, 2000) فحص آثار أنشطة حوكمة الشركات وأنشطة فلسفة رقابة الإدارة على أحكام مراجعي الحسابات المتعلقة بقبول العميل وبالاختبارات الأساسية، واعتمدت الدراسة في وصف أنشطة حوكمة الشركات وأنشطة رقابة الإدارة على أمثلة تقرير لجنة حماية التنظيمات الإدارية COSO 1992، حيث أشارت النتائج إلى أن أحكام مراجعي الحسابات سواء المرتبطة بقبول العميل أم بالاختبارات الأساسية تكون أكثر إيجابية في حالة قوة أنشطة حوكمة الشركات ورقابة الإدارة مقارنة بحالة ضعف أنشطة حوكمة الشركات ورقابة الإدارة، إلا أن أحكام قبول العميل تتأثر بدرجة أكثر بفلسفة رقابة الإدارة مقارنة بتأثرها بحوكمة الشركات، أيضاً فإن تقييم مراجع الحسابات لخطر الرقابة وكذلك أحكامه المرتبطة بمدى الاختبارات الأساسية تتأثر بدرجة أكثر بفلسفة رقابة الإدارة مقارنة بتأثرها بحوكمة الشركات، أيضاً تشير النتائج إلى اختلاف أحكام مراجعي الحسابات حول توقيت الاختبارات الأساسية، حيث اتفق مراجعو الحسابات حول تعديل مدى هذه الاختبارات في ضوء تقييمهم لخطر الرقابة، في حين اختلفوا حول تعديل توقيت إجراء هذه الاختبارات.

ويتضح مما سبق أن حوكمة الشركات هي مجموعة من النشاطات والإجراءات للتأكيد على الرقابة الداخلية وتعزيزها وإدارة المخاطر وللتأكد من أن الإدارة تقوم بتطبيقها بغرض التغلب على المخاطر، مما يساهم في زيادة الأرباح، تخفيض تكلفة رأس المال، جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مكافحة الفساد، والحد من هروب رؤوس الأموال للخارج، وذلك خدمة للمساهمين ولأصحاب المصالح الآخرين في الشركة.

4/2 المستفيدون من نظام حوكمة الشركات

في دراسة (محمد، 2005) تم تحديد الأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات وهي التالي:

1. المساهمون الحاليون، والمرتقبون.
2. أصحاب المصالح (مثل الدائنون وحملة السندات والبنوك).
3. العملاء.
4. الموردون.
5. الموظفون والعمال.
6. المجتمع بصفة عامة.

وبحسب (علي وشحاته، 2007) يوجد هناك أربعة أطراف رئيسة تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات وتحدد مدى نجاح أو فشل الحوكمة في المصارف وهي كالتالي:

1. المساهمون :

وهم من يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم في مقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثماراتهم وأيضاً تعظيم قيمة المنشأة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختبار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2. مجلس الإدارة :

وهم من يمثلون المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المنشأة، بالإضافة للرقابة على أدائهم، ويقوم أيضاً مجلس الإدارة برسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

3. الإدارة :

وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للمنشأة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلي مجلس الإدارة، وتعتبر الإدارة هي المسئولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها بالإضافة إلي مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

تعتبر الوظيفة الأساسية لمديري الشركات المقيدة بالبورصة هي الإشراف على إدارة المنشأة وكذلك القيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الغرض الذي تأسس من أجله وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط المنشأة، وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن المدير يلعب دور حيوي باعتباره شخص مسئول عن مصلحة المنشأة وبالتالي مصلحة المستثمرين والمساهمين.

4. أصحاب المصالح :

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المصرف مثل الدائنين، والموردين، والعملاء، والعمال، والموظفين، ويجب ملاحظة أن هذه الأطراف لديها مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة المنشأة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة المنشأة على الاستمرار.

5/2 الأطراف الخاضعة للمساءلة والمحاسبة

إن الأطراف التي تخضع للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين وأصحاب المصالح هم (محمد، 2005):

1. مجلس الإدارة .
2. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وخاصة لجنة المراجعة.
3. الإدارة العليا.
4. إدارة المراجعة الداخلية.
5. المراجع الخارجي.
6. المشرعون.
7. الجمعيات المهنية والنقابات .

6/2 محددات الحوكمة

التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على مستوى جودة مجموعتين من المحددات، المحددات الخارجية والداخلية وهي على النحو التالي (Fawzy, 2003):

أولاً: المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

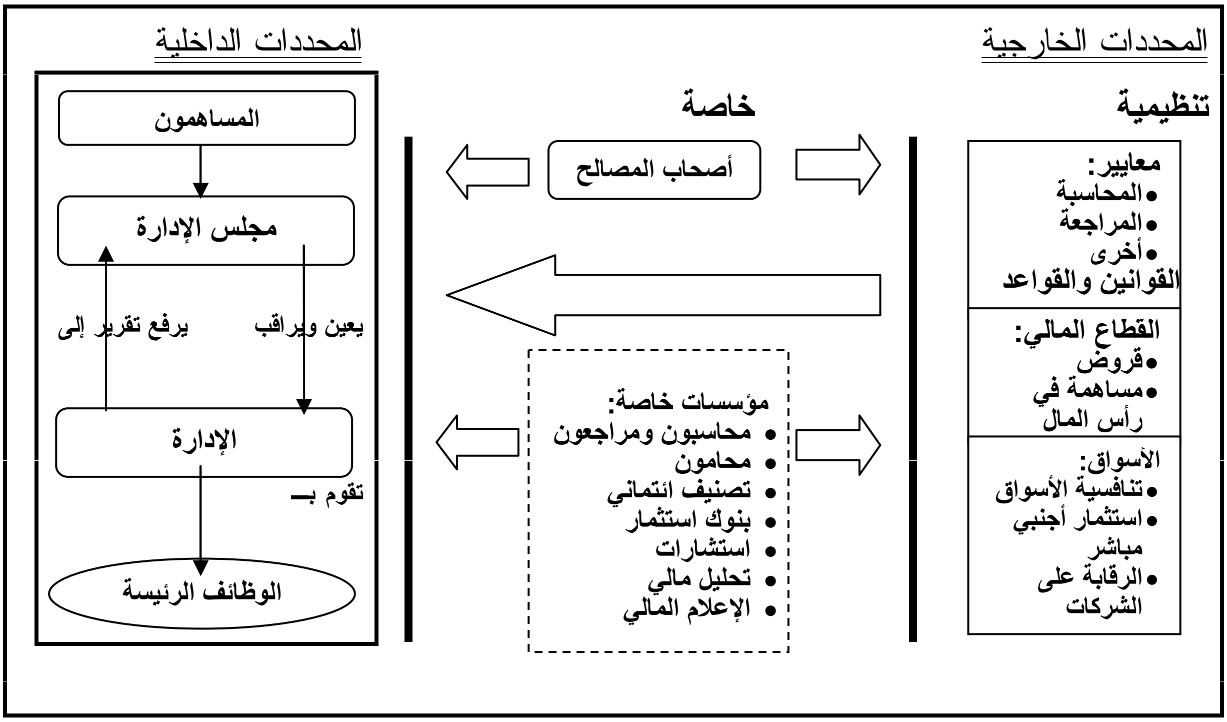
وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ثانياً: المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

شكل رقم (2−1)

المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة



المصدر: (Iskander, M. and N. Chamlou, 2002)

7/2 مبادئ حوكمة الشركات

وتمثل هذه المبادئ العمود الفقري لتطبيق حوكمة الشركات، فلقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بورصة الأوراق المالية بنيويورك، بنك التسويات الدولي (BIS)، المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO)، علاوة على اهتمام الباحثين والكتاب فلقد تعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة إلى أخرى، ولكن أكثرها قبولاً واهتماماً وأيضا أسبقها صدوراً هي المبادئ الصادرة عن (OECD) عام 1999م والتي تم إعادة صياغتها عام 2004م.

وتنقسم المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ستة مبادئ رئيسة، ويندرج تحت كل منها عدد من المبادئ التفصيلية التي تؤدي إلى تحقيق المبدأ الرئيسي وهي على النحو التالي(OECD, 2004):

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

ينبغي أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية، والتنظيمية، والتنفيذية المختلفة.

ويتحقق هذا المبدأ من خلال التالي:

1. وضع إطار الحوكمة بحيث يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة السوق.
2. يجب أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية للحوكمة متوافقة مع أحكام القانون وقابلة للتنفيذ.
3. ينبغي أن يكون توزيع المسئوليات وفق اختصاص تشريعي ما، ومحدد بشكل يضمن خدمة المصالح العامة.
4. أن يكون لدي الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلاً عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها.

المبدأ الثاني: حماية حقوق المساهمين

ويتمثل هذا المبدأ في أنه ينبغي أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين والتي تتمثل على سبيل المثال في تأمين أساليب تسجيل ونقل وتحويل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات الملائمة عن الشركة، والمشاركة في قرارات البيع أو تعديل أصول الشركة بما في ذلك عمليات الاندماج أو إصدار أسهم جديدة (محمد، 2005).

ويتحقق هذا المبدأ من خلال التالي:

1. تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم.
2. حضور الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
3. الحصول على المعلومات المختلفة.
4. ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.
5. الحصول على حقوقهم في الأرباح.

المبدأ الثالث: المعاملة العادلة والمتكافئة لجميع المساهمين

ويؤكد على أنه ينبغي أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين بما فيهم صغار المساهمين، والمساهمين الأجانب، مع تعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم.

ويتحقق هذا المبدأ من خلال التالي:

1. المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات.
2. المساواة في المعاملة للفئات المتكافئة من المساهمين.
3. الدفاع عن حقوق القانونيين.
4. الإفصاح عن المصالحة الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين.
5. التعويض عن حالات التعدي على حقوقهم.

المبدأ الرابع: حماية حقوق أصحاب المصالح

ينبغي أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات حماية حقوق أصحاب المصالح من حملة السندات والبنوك والعاملين كما يحددها القانون بما في ذلك تأكيد احترام حقوقهم وإيجاد وسائل لمشاركتهم مع ضمان فرصة حصولهم على المعلومات المتصلة بذلك .

ويتحقق هذا المبدأ من خلال التالي:

1. التعاون بين أصحاب المصالح وإدارة الوحدات الاقتصادية.
2. المشاركة في المتابعة والرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.
3. ضمان حصولهم على المعلومات الملائمة والكافية والموثوق بها.
4. المحافظة على حقوقهم.
5. الحصول على التعويضات في حال انتهاك حقوقهم.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحقيق الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت الملائم، وبأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة وأهدافها وحق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويت وأعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم والمديرون التنفيذيون والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم والنتائج المالية والتشغيلية للشركة والأداء والملكية وعوامل المخاطرة والمسائل المادية المتصلة

بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح وأسلوب ممارسة السلطة الإدارية مع القيام بمراجعة القوائم المالية السنوية عن طريق مراجع خارجي مستقل بهدف إتاحة التأكيد الخارجي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية.

أ) يجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية وإنما يشمل أيضا ما يلي :

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة .
- أهداف الشركة .
- ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت .
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم، وكيفية اختيارهم، وعلاقتهم بالمديرين الآخرين، ومدى استقلالهم .
- معاملات الأطراف ذوي العلاقة .
- عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة .
- الأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح .
- هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه .

ب) يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.

ج) يجب إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأدائها في جميعا لمجالات الهامة.

د) يجب أن يقدم مراجعو الحسابات الخارجيين تقاريرهم للمساهمين وعليهم بذل العناية المهنية الحريصة عند القيام بالمراجعة .

ه) يجب توفير قنوات لبث المعلومات تسمح بحصول المستخدمين علي معلومات كافية وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة.

و) يجب أن يزود إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول التحليل، ويدعم توصيات المحلل، والوسطاء، وشركات التصنيف، وغيرها من الأطراف التي تؤثر على القرارات التي يتخذها

المستثمرون والتي تخلو من تعارض المصالح الذي قد يؤثر على نزاهة التحليل أو توصيات المحلل .

ويتحقق هذا المبدأ من خلال التالي (خليل،2005):

1. دقة الإفصاح.
2. التوقيت الملائم للإفصاح.
3. شمولية الإفصاح.
4. مراجعة المعلومات المفصح عنها.
5. توفير قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين.

المبدأ السادس: مسئوليات مجلس الإدارة

يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات مسئوليات مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة المجلس من قبل الشركة والمساهمين، ومن مهام المجلس مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة والموازنات السنوية والإنفاق الرأسمالي وخطط النشاط ووضع أهداف الأداء ومتابعة التنفيذ مع القيام باختيار المديرين التنفيذيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم والتقييم الموضوعي لشئون الشركة.

ويتحقق هذا المبدأ من خلال التالي:

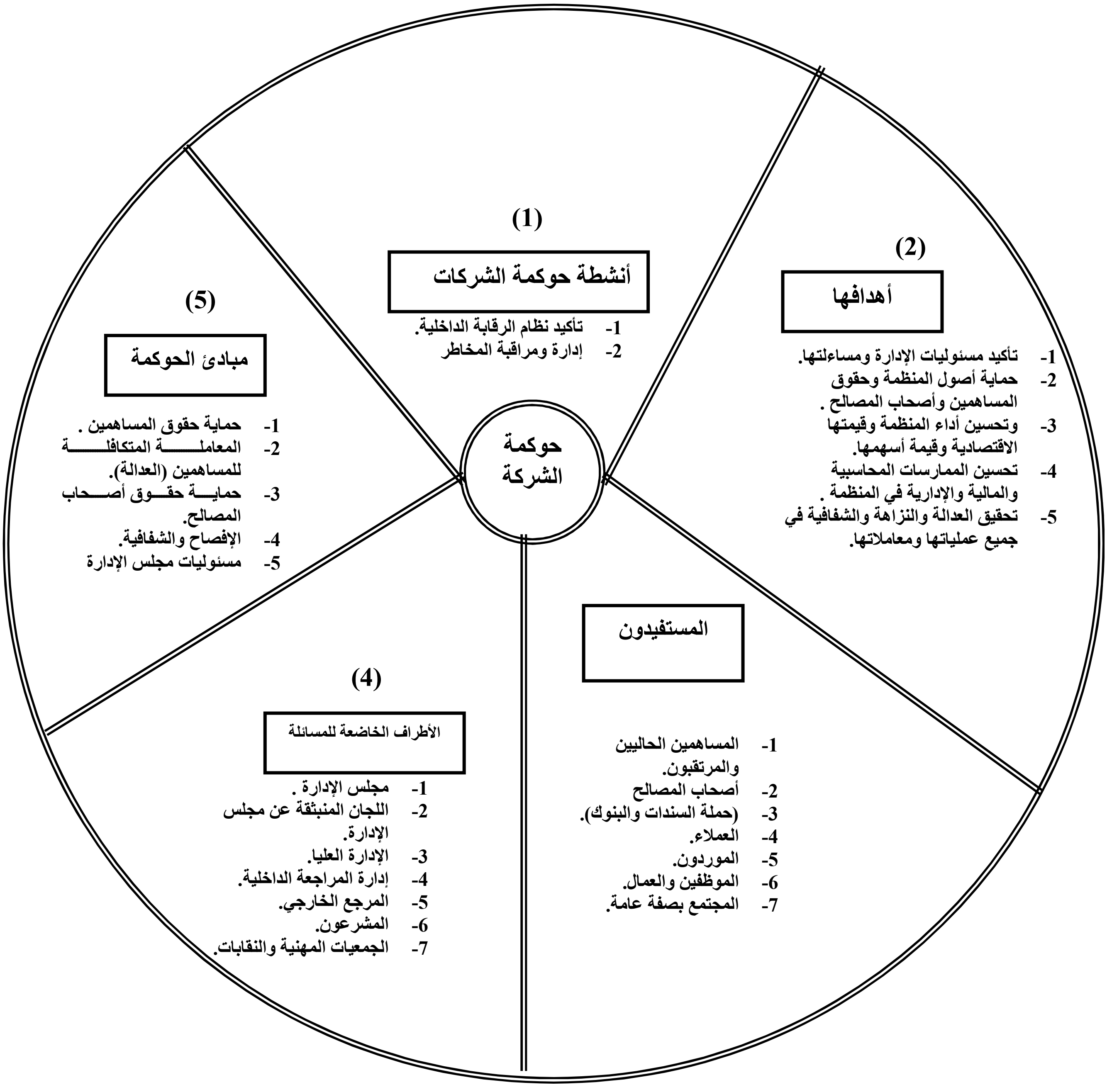
1. ضمان مسئولية المجلس تجاه الوحدة الاقتصادية والمساهمين.
2. توفير المعلومات الكافية الموثوق فيها.
3. المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
4. الالتزام بالقوانين وتحقيق مصالح كافة الأطراف.
5. اتخاذ القرارات ومتابعة المهم والوظائف الأساسية بالوحدة الاقتصادية.

و مما سبق يرى الباحث أن أهم الأهداف من وراء وضع مبادئ للحوكمة تتمثل في التالي:

1. تنمية الوعي نحو التطبيق الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات.
2. توفير إطار مفاهيمي و تطبيقي لضمان فعالية حوكمة الشركات.
3. الفهم الواعي للعلاقات المترابطة بين حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي و تحقيق الاستقرار المالي.

شكل رقم (2-2)

الإطار المتكامل لنظام حوكمة الشركات



المصدر: (أحمد، 2005)

8/2 الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات

إن حوكمة الشركات تمارس من خلال أربعة أطراف رئيسة، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجع الخارجي، والمراجع الداخلي (عيسى، 2008)، وهو ما يبين الارتباط الوثيق بين المحاسبة والمراجعة بما تعنيه من إفصاح مالي وبين قواعد ومبادئ حوكمة الشركات، وهناك اتفاق بأن الحوكمة كتشريع جديد له أثر على جودة الإفصاح المالي ضمن النقاط التالية (القشي والخطيب،2006) :

1- مجلس الإدارة وإدارة الحسابات:

حيث بدأت إدارات الشركات تولي إدارة الحسابات أهمية أكثر من السابق، وأصبح أصحاب المناصب العليا أكثر موضوعية بما يخص الحسابات حيث يتم التركيز على استخدام معايير المحاسبة بحذافيرها، كما أن اللقاءات التي تعقدها لجنة التدقيق مع أصحاب المناصب العليا بالشركة والمدققين الخارجيين أثر كبير على إرغام الشركة على توظيف أشخاص على خبرة عالية في معايير المحاسبة وذلك لتجنب اعتماد الشركة على آراء المدققين الخارجيين في العديد من المواضيع المحاسبية، وبهذا سوف يقل استخدام المحاسبة الإبداعية من قبل الشركة بشكل ملحوظ.

2- لجان المراجعة:

اتفق الجميع أن لجان التدقيق أصبحت عصبا رئيسا في عمل الشركة، وخصوصا بعد تركيزها على توظيف أعضائها من ذوي أصحاب السمعة النزيهة والخبرات العالية.

3- المراجع الخارجي:

إن حوكمة الشركات تجعل المراجع الخارجي يبتعد عن تقديم الاستشارات للشركة التي يدقق أعمالها، كما جعلت التركيز على عملية التدقيق يساهم في جعلها عملية مجدية وأقرب للمثالية، وخصوصا إلزام المراجع الخارجي بمقابلة لجنة المراجعة وتقديم تقاريرهم إليها.

4- المراجع الداخلي:

يرى الجميع بأننا إذا أردنا أن تكون عملية التدقيق الداخلية عملية فاعلة فإنه يجب إيقاف قسم التدقيق الداخلي عن عملية تدريب الموظفين ويجب تركيز جهوده على عملية التدقيق فقط، ويجب أن يقوم بعمليات تحليل المخاطر قبل الإقدام على وضع أي خطط تدقيق، والتركيز على تدقيق المجالات المالية بشكل أكبر من السابق، والاقتناع بأن تقرير التدقيق الداخلي سيكون له الأثر الرئيس في إنجاح الشركة ككل.

وبحسب (خليل، 2005) فإن الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات تتمثل في التالي:

1- المساءلة والرقابة المحاسبية وهي تأخذ اتجاهين:

أ- المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية الأعلى إلي المستويات الإدارية الأدنى.

ب- المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

2- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة.

3- دور المراجعة الداخلية.

4- دور المراجع الخارجي.

5- دور لجان المراجعة.

6- تحقيق الإفصاح والشفافية .

7- إدارة الأرباح

8- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية .

والأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات تتمثل في ثلاث مراحل وهي :-

1) مرحلة الرقابة علي العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما : الرقابة القبلية والآخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.

2) مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم و متابعة الأداء وإدارة الأرباح ، وانتهاءً بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.

3) مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة و المراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها .

ونخلص من ذلك إلى أن حماية حقوق المساهمين والأطراف الأخرى من ذوي المصالح بالمنظمة، لا يمكن أن تحقق دون توفر معلومات مالية تمكن الأطراف الخارجية من رقابة تصرفات إدارة المنظمة، وتقييم كفاءتها، كذلك فإن الأطراف ذات العلاقة لن تستطيع اتخاذ القرارات دون توفير المعلومات اللازمة لذلك، وهو ما توفره المحاسبة بشقيها المالي والإداري، حيث أن التقارير المالية تعتبر أحد الركائز الأساسية لتطبيق وتفعيل حوكمة الشركات.

الفصل الثالث

فجوة التوقعات ومدى تأثُرها

بمبادئ الحوكمة

الفصل الثالث

فجوة التوقعات ومدى تأثرها بمبادئ الحوكمة

مقدمة

بعد توصل لجنة كوهين التي شكلها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى وجود فجوة توقعات في المراجعة، شهدت أدبيات المراجعة وبالأخص خلال العقدين السابقين محاولات عديدة لفهم وتحديد نطاق وأسباب الفجوة الموجودة بين المراجع من ناحية والأطراف المستفيدة من خدماته من ناحية أخرى فيما يتعلق بالتوقعات المرتبطة بأهداف عملية مراجعة الحسابات وطبيعة عمل ودور ومسئوليات المراجع في تنفيذها وأهمية ما تقدمه مثل هذه العملية للأطراف المستفيدة، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لمثل تلك المعضلة (Guy and Sullivan, 1988; Porter, 1993; Benau, et al., 1993).

وبعد ازدياد حالات الإفلاس والفضائح المالية التي طالت أكبر الشركات في العديد من دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة وانهيار بعض المنشآت الاقتصادية العملاقة مثل شركة إنرون Enron وورلدكوم WorldCom، إلى تعميق الفجوة بين مستخدمي تقارير المراجعة والمراجعين حيث أن هذه الشركات كانت تنهار وتقارير المراجعة تعطي رأياً نظيفاً في بياناتها المالية (Grant, 2003).

أمام هذه الضغوط تحركت المجالس التشريعية والمنظمات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية مثل الكونجرس الأمريكي وهيئة سوق المال SEC وبورصة نيويورك ونسداك NASDAQ وبدأت تبحث في إصدار متطلبات تتعلق بحوكمة الشركات لمنع تكرار هذه الأزمات وإعادة الثقة للمجتمع المالي في التقارير المالية ضماناً لاستقرار سوق المال (Rezaee, Olibe, and Minmier, 2003).

1/3 مفهوم فجوة التوقعات والأسباب المؤدية لوجودها وسبل تضييقها

1/1/3 مفهوم فجوة التوقعات

تؤكد معايير المراجعة أن مسئولية المراجع الخارجي تتمثل في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من سوء العرض الجوهري الناتج عن الغش والخطأ، غير أن المراجع وبسبب طبيعة أدلة الإثبات وطبيعة وخصائص الغش فإنه يمكنه الحصول على تأكيد معقول وليس مطلقاً (رمضان ومهنا، 1999)، وبحسب AICPA, 1978 فإن سبب فجوة التوقعات في مهنة المراجعة أن المستخدمين لتقارير مراجع الحسابات يتوقعون من مراجعي الحسابات أن يتغلغلوا داخل أنشطة وعمليات المنشأة، وأن يعدو تقارير عن أداء الإدارة، وأن يكتشفوا العمليات غير القانونية والاختلاسات، غير أن عدم تلبية مراجعي الحسابات لتوقعات المستخدمين في تلك الأوجه أدى إلى ظهور فجوة التوقعات، فقد عرفها Guy and Sullivan, 1988 بأنها عبارة عن الاختلاف بين ما يراه مستخدمو القوائم المالية من واجبات ومسئوليات للمراجعين وما يراه المراجعون أنفسهم لمسئولياتهم، أما Shaikn and Talha, 2003 فعرفاها بأنها الفجوة بين مستويات الأداء المتوقعة بحسب اعتقاد المراجعين وبين المتوقعة من جانب المستخدمين للقوائم المالية، أما Lee, 1994 فعرف فجوة التوقعات بأنها التباين بين ما هو متوقع أن يحققه مراجعو الحسابات وبين الأداء الفعلي لهم، حيث ترتبط تلك الفجوة بالأداء الفعلي للأعمال، وإخفاق مراجعي الحسابات في أداء عملهم بالشكل المطلوب. كما عرفها الباحثان Chandler and Edwards, 1996 بأنها تعني الفارق الجوهري بين ما يتوقعه المجتمع من عملية المراجعة وما تقدمه مهنة المراجعة فعلاً للمجتمع (أحمد، 2007).

ولقد قسم (الباز، 1999) فجوة التوقعات حسب أسباب حدوثها إلى قسمين:

الأولى تتعلق بمراجع الحسابات وهي:

أ. فجوة الأداء.

ب. فجوة الاستقلال.

ج. فجوة التقرير.

والثانية تعود لبيئة المراجعة وهي:

أ. فجوة المسئولية.

ب. فجوة المعايير.

ج. فجوة المعقولية.

وتشير فجوة التوقعات بشكل عام إلى الاختلاف فيما بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به مراجعو الحسابات وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به مراجعو الحسابات على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم وهو ما يؤكده (Porter, 1993) في دراسته التي حددت مكونات فجوة التوقعات في المراجعة بالتالي:

1 – فجوة المعقولية: وتنشأ نتيجة التباين بين ما يتوقع المجتمع (المستفيدون من خدمات المراجعة) من مراجعي الحسابات إنجازه، وبين ما يستطيع مراجع الحسابات إنجازه بصورة معقولة.

2 – فجوة الأداء: وتنشأ نتيجة التباين في التوقعات المعقولة من جانب المجتمع لما يجب أن يقوم به مراجع الحسابات وبين الأداء الفعلي لمراجع الحسابات. وتنقسم إلى:

أ. فجوة نقص المعايير: وهي الفجوة بين المهام التي يمكن توقعها بصورة معقولة من مراجعي الحسابات والمهام المطلوبة من مراجع الحسابات من خلال المعايير والإصدارات المهنية.

ب. فجوة قصور أو عدم كفاية الأداء: وهي الفجوة بين المعايير المتوقعة للأداء للمهام الحالية لمراجعي الحسابات والأداء الفعلي لهم.

ويرى (لطفي، 2003) أن هناك أطراف أخرى بخلاف إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين والدائنين، حيث أن هناك أطراف يمثلون الزعماء والأطراف الضاغطة الذين يتعين أخذهم في الاعتبار عندما يتم دراسة فاعلية وظيفة المراجعة، وفجوة توقعات المراجعة على النحو التالي:

أ) **الجهات الحكومية:** قد يكون لديهم مصلحة حقيقية من وراء أداء مراجعي الحسابات، لذلك إذا ما كان هناك غش جوهري في مجتمع في طور البناء، ولم يتم اكتشاف ذلك الغش عن طريق مراجع الحسابات، فإن الجمهور العام قد يضع اللوم على الحكومة لعدم ضمانها وتأكيدها على أن عملية المراجعة كانت فعالة، وقد يتزايد نطاق عملية المراجعة استجابة لمثل ذلك الضغط من الجمهور العام، وقد يحتمل بالطبع أن يكون له أثر على التوقعات من عملية المراجعة.

ب) المنظمون: وهم القائمون على مصلحة الشركات أو هيئة سوق المال أو الجهات المهنية المتعددة من خلال قانون الشركات أو قانون رأس المال أو مجلس ممارسات المراجعة ومجلس التقارير المالية بالإضافة إلى مجلس المعايير المحاسبية. ومن الأهمية بمكان القول بأن عملية التنظيم قد غيرت العلاقات عن طريق فرض واجبات ومسئوليات على البعض وإعطاء حقوق للبعض الآخر مما قد يكون له أثر على التوقعات من عملية المراجعة.

ج) الأكاديميون: يأخذ الأكاديميون في السنوات الحديثة مزيد من الأهمية لتفعيل عملية المراجعة، وقد يكون هناك جدال حول وجود تأثير لبعض الأكاديميين على ما يعتقد الجمهور العام بخصوص التنظيمات المهنية ومراجعي الحسابات، وربما للمدى الذي معه يغيرون من نطاق اتجاهات تلك الجهات ومراجعي الحسابات.

2/1/3 أسباب وجود فجوة التوقعات

على الرغم من الاتفاق على وجود فجوة التوقعات في مهنة المراجعة إلا أن مسببات تلك الفجوة لم يتم الاتفاق عليها بشكل قاطع في معظم الدراسات وتختلف تلك المسببات من بيئة إلى أخرى وعلى حسب درجة تقدم المنظمات المهنية ودور المراجعة في المجتمع ودرجة استقلال مراقب الحسابات ومسئوليته عن اكتشاف الأخطاء والغش في المراجعة ومدى وجود اتصال فعال في بيئة المراجعة.

فقد أوضح (جربوع، 2004) العوامل التي أدت إلى وجود فجوة التوقعات واتساعها بالتالي:

1- عدم التحديد الواضح لدور المراجع في المجتمع ومسئولياته .
2- الشك في استقلال المراجع وحياده في ممارسة مهنة المراجعة .
3- نقص الكفاءة المهنية للمراجع .
4- قصور نظام الرقابة الذاتية في مهنة المراجعة .
5- انخفاض جودة الأداء في المراجعة .
6- قصور التقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع.

أما دراسة (لطفي، 2003) فقد حددت سببين محتملين لتلك الفجوة هما:

1- نقص الكفاية المهنية والتي تتضمن نقص العناية، نقص المعرفة، نقص الخبرة.
2- نقص استقلال مراقب الحسابات عندما يؤثر أصحاب المصلحة ذوو النفوذ القوي على كفاية واستقلال مراقب الحسابات عن طريق فرض متطلبات محددة فعلى سبيل المثال يفشل مراقب الحسابات في التقرير الذي يعده عن شكه بخصوص استمرارية المنشأة في مزاولة نشاطها.

أما (الذنيبات، 2003) فقد حدد الأسباب الرئيسة المؤدية لفجوة التوقعات بالتالي:

1- اختلاف وتعدد التوقعات للمجتمع أو لمستخدمي تقرير المراجع فيما يتعلق بطبيعة المراجعة ومسئوليات المراجع ومعايير المراجعة والاستقلالية وتقرير المراجع.
2- التصورات المختلفة للأداء الفعلي للمراجعين.
3- مدى منطقية ومعقولية التصورات المختلفة للمجتمع.
4- عدم كفاية الأداء الفعلي للمراجعين.
5- التوقعات المختلفة للمجتمع مرتبط بمصالح وأهداف أصحاب هذه التوقعات والتي قد يكون بعضها واقعي والبعض الآخر غير واقعي.

3/1/3 عوامل تضييق فجوة التوقعات

لقد قدمت دراسة (راضي، 1999) أربعة عوامل لتضييق فجوة التوقعات هي:

1- توسيع مسئوليات مراجع الحسابات بناءً على توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة.
2- زيادة فاعلية الاتصال في بيئة المراجعة، وتنمية البعد التعليمي والإعلامي عن دور مراجع الحسابات ومسئولياته.
3- تدعيم استقلال مراجع الحسابات.
4- تفعيل الدور الذي تلعبه المنظمات المهنية في تنظيم ورقابة المهنة.

وفي دراسة (Sweeney, 1997) لتوقعات مستخدمي القوائم المالية الخاصة حول مدى مساهمة مراقب الحسابات في جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، خلصت الدراسة إلى وجود اختيارين لدى المهنة لمعالجة فجوة التوقعات:

1- محاولة تعليم المجتمع طبيعة وأهداف عملية المراجعة.

2- تغيير طبيعة وظيفة المراجعة للوفاء بتوقعات مستخدمي القوائم المالية.

أما دراسة (أحمد، 2007) والتي بحثت في سبل تضييق فجوة التوقعات فقد خلصت إلى عدد من التوصيات لتضييق فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجع الحسابات الخارجي ومنها التالي:

1- زيادة وعي المجتمع بطبيعة عملية المراجعة ودور المراجع وواجباته.
2- تفعيل الدور الرقابي للمنظمات المهنية على جودة أداء المراجع.
3- العمل على دعم استقلال المراجع من خلال تشريعات وقوانين تحكم العلاقة بين المراجع والعميل.

أما (جربوع، 2004) فقد حدد في دراسته السبل إلى تضييق فجوة التوقعات بالتالي:

1- تدعيم استقلال المراجع الخارجي.
2- تدعيم المنظمات المهنية وهيمنتها على مهنة المحاسبة والمراجعة.
3- دراسة توقعات المجتمع المالي وتلبية تلك التوقعات.
4- زيادة فاعلية الاتصال والإعلام عن دور المراجع ومسئولياته في المجتمع.

ومما سبق نرى أن الكتاب والباحثين قد اتفقوا على بعض الوسائل والسبل لتضييق فجوة التوقعات وهي على النحو التالي:

أولاً : المهمات المرتبطة بالمراجع وهي:

أ- دعم استقلال وحياد مراجع الحسابات.
ب-زيادة مستوى جودة المراجعة وأداء المراجع.

ثانياً : مهمات مرتبطة بالمجتمع المالي والمنظمات المهنية وهي:

أ- زيادة وعي المجتمع المالي بدور المراجع.
ب-تدعيم دور المنظمات المهنية الرقابي.

2-3 مساهمة مبادئ الحوكمة في دعم استقلال وحياد المراجع

1/2/3 أهمية استقلال وحياد المراجع

يعتبر التزام المنتمين لمهنة المراجعة بقواعد سلوك وآداب المهنة اعترافًا منهم بمسؤولية مهنة المحاسبة والمراجعة ككل تجاه المجتمع والعملاء وزملائهم في المهنة. وهذه المبادئ والقواعد الأخلاقية ليست ابتكارًا جديدًا بل قد سبق الإسلام في توطيد تلك المبادئ وتأصيلها منذ ظهور هذا الدين الحنيف، فمبادئ الشهادة الصادقة واجتناب شهادة الزور وعدم كتمان الحق والاستقامة والصدق والأمانة والتمسك بالحق والعدل والتحكم في الأهواء وعدم الخيانة والإخلاص في أداء العمل تعد من مكارم الأخلاق التي جاء الإسلام ليتمها(الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 1994).

والأمانة والاستقامة هما من الخصائص الأساسية المميزة للعمل المهني، وهما أيضًا من الخصائص التي يستقي منها المجتمع ثقته في المهنة، وتقتضي الأمانة من العضو أن يكون نزيهًا صادقًا، ويمكن تعريف الاستقامة بأنها كل خلق كريم وعدم الإخلال بهذه الأخلاق من أجل مغانم أو مزايا شخصية، ولا يعني ذلك عدم وجود الخطأ في التقدير، ولكن الأمانة والاستقامة ينتفيان إذا وجد سوء النية والإهمال والتغاضي عن المبادئ أو محاولة تحريفها أو تحميلها ما لا تحتمل (المصدر السابق، 1994).

ويقصد باستقلال المراجع أن يكون له شخصية ذاتية وأن يكون سيد نفسه، ولا يخضع إلا لسلطان واجبه وضميره، فيؤدي واجبه كاملاً رغم أي ضغط خارجي قد يقع عليه أويتعارض مع مصالحه الشخصية (قوته، ١٤٠٣ هـ)، وجوهر سلوك المراجع أن يكون أميناً ومستقلاً موضوعياً في علاقته مع العميل، والاستقلال ومظهره أساسيان في موضوعية المراجع، فإذا شك مستخدم القوائم المالية لأي سبب في استقلال المراجع فسوف تهتز مصداقية رأيه (رمضان ومهنا، 1999)، ويعتبر استقلال المراجع الخارجي واحدًا من أهم موضوعات المراجعة التي حظيت باهتمام كبير منذ البدايات الأولى لتكوين مهنة المراجعة فهو يمثل حجر الزاوية بالنسبة لهذه المهنة، كما أن استقلال المراجع هو سبب الثقة التي يوليها مستخدمو القوائم المالية ويعتمدون عليها في استخدامهم للمعلومات التي تشتمل عليها هذه القوائم في قراراتهم الاقتصادية، ومتى ما تعرض استقلال المراجع للشك اهتزت الثقة في القوائم المالية التي تحمل توقيعه وضعف الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة وتعرضت الحالة الاقتصادية للاضطراب (المعتاز، 2006).

2/2/3 مبدأ الإفصاح والشفافية وأثره في دعم استقلال وحياد المراجع

مبدأ الإفصاح والشفافية وهو أحد مبادئ حوكمة الشركات والذي بين حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أنه يجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية، والرقابة على الشركة. وأنه ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، كفء مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة.

إن مبادئ إشراف المراجع Principles of Auditor Oversight التي أصدرتها المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في عام 2002 قد أشارت إلى أن الإشراف الفعّال للمراجع يتضمن بصفة عامة، من بين أشياء أخرى، آليات تبين أن أي هيئة تعمل للمصلحة العامة تقوم بتوفير الإشراف على النوعية والتنفيذ، والمعايير الأخلاقية المستخدمة في منطقة الاختصاص التشريعي وكذلك مراجعة نوعية بيئة الرقابة، ويتطلب الإشراف الفعال من المراجعين أيضاً أن يكونوا خاضعين لنظام هيئة إشراف للمراجعة تكون مستقلة عن مهنة المراجعة، أو إذا ما كانت هيئة للمراجعة تعمل كهيئة إشرافية، فينبغي أن تخضع هي لإشراف هيئة مستقلة ومن المرغوب في هذا النوع من هيئة إشراف المراجع أن تعمل للمصلحة العامة، ويكون بها عدد كاف من الأعضاء، ولديها نظام أساسي مناسب يبين المسئوليات والسلطات، وتمويل كاف حتى لا تكون تحت سيطرة مهنة المراجعة، وأن تقوم بتنفيذ تلك المسئوليات(OECD, 2004).

ومما سبق نرى بوضوح مدى الإجراءات التي تفرضها حوكمة الشركات من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية للتأكد من استقلالية المراجع وهيئة الإشراف التي تم إخضاعها أيضاً لإشراف هيئة مستقلة، مما يدلل على مدى الحرص على توفير أكبر قدر من الاستقلالية والحياد للمراجع ولعملية المراجعة، وبناءً على هذا وانسجاماً مع مبادئ حوكمة الشركات فقد أدخلت كثير من الدول إجراءات لتحسين استقلال المراجعين وتشديد قابليتهم للمساءلة أمام المساهمين.

3/2/3 دور لجنة المراجعة في دعم استقلال وحياد المراجع

لجنة المراجعة هي لجنة تنشأ لمساعدة مجالس الإدارة للإيفاء بمسئولياتها الإشـــرافية، حيث أن الاتجاه يتزايد للاعتماد على لجنة المراجعة، وهي لجنة فرعية مكونة مـــن أعـــضاء مجلس الإدارة تتولى القيام باستعراض وإشراف مستقل للعمليات التي تقوم بها الشركة لتوفير البيانات المالية، ونظم الرقابة الداخلية، وتعيين المراجعين الخـــارجيين المـــستقلين للـــشركة (جريجوري و ليليين، 2003).

ويتزايد عدد الذين يوصون بأن يتم اختيار المراجعين الخارجيين من قبل لجنة مراجعة مســـتقلة تابعـــة لمجلس الإدارة، أو ما يعادلها، على أن يتم التعيين الفعلي بواســـطة تلـــك اللجنة، أو ما يعادلها، أو من جانب المساهمين مباشرة، وفضلا عن هذا فإن المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية IOSCO أكدت في مبادئ استقلال المراجع على الدور الـــذي تلعبـــه حوكمة الشركات في الإشراف على استقلال المراجع.

وبرأي (ميخائيل، 2005) فإن لجنة المراجعة لها دور هام في حوكمـــة الـــشركات، وهذه اللجنة يجب أن يكون لها لائحة تحدد نطاق مسئولياتها وكيفية تنفيذها، فحوكمة الشركات بينت أن المسئولية النهائية على المراجع الخارجي أمام مجلس الإدارة ولجنة المراجعـــة، وأن الصلاحية في اختيار وتقييم وإحلال المراجعين الخارجيين تكـــون لمجلـــس الإدارة وللجنـــة المراجعة، وكذلك تحدد الحوكمة مسئوليات لجنة المراجعة بشأن استقلال المراجع الخارجي.

إن معايير استقلال المراجع ينبغي أن تشكل إطار مبادئ يعززه مجموعة من المحاذير والممنوعات، والقيود، والسياسات والإجراءات الأخرى الخاصة بالإفصاح والـــشفافية، كمـــا يتناول على الأقل القضايا التي تهدد استقلال المراجع ومثل المصالح الشخصية، والاستعراض الذاتي، والدفاع، والاعتياد والإكراه بالضغط والتهديد. وغالبا ما يتم تحديد لجنة المراجعة، أو ما يعادلها باعتبارها توفر الإشراف على نواحي نشاط المراجعة، كما ينبغي أيضا تكليفهـــا بالإشراف على العلاقات الشاملة مع المراجعين الداخليين والخارجيين بما في ذلـــك طبيعـــة الخدمات الأخرى بخلاف عملية المراجعة التي يقدمها المراجع للشركة، وقد يـــؤدى تقـــديم المراجعين الخارجيين لهذا النوع من الخدمات غير المتعلقة بالمراجعة إلى إفساد اســـتقلالهم، وقد يتضمن قيام لجنة المراجعة أو هيئة الإشراف بمراجعة ما تقوم به هي نفسها من أعمال .وللتعامل مع هذه الحوافز المنحرفة التي قد تنشأ، فقد أصبح عدد مـــن الـــدول ينـــادى الآن

بالإفصاح عن المبالغ المدفوعة للمراجعين الخارجيين مقابل الخدمات غير المتعلقة بالمراجعة، وتتضمن أمثلة النصوص الأخرى التي يقوم على أساسها استقلال المراجعين ما يلي (OECD, 2004):

1. الحظر التام أو وضع قيود مشددة فيما يتعلق بطبيعة الأعمال غير المتعلقة بعملية المراجعة التي يمكن أن يقوم بها المراجعون لعملائهم الذين يؤدون لهم أعمال المراجعة.
2. التغيير الإلزامي للمراجعين وذلك من خلال تغييرهم كشركاء أو في بعض الأحيان تغيير شركة المراجعة نفسها.
3. فرض حظر مؤقت على استخدام المراجع السابق من جانب الشركة التي تمت مراجعتها.
4. منع المراجعين أو أقاربهم من لعب دور مالي في الشركة أو القيام بأي منصب إداري في الشركات التي يقومون بمراجعتها.
5. وبعض الدول تتخذ إجراءً تنظيميًا أكثر مباشرة وذلك بتحديد نسبة مئوية للدخل الذي يمكن للمراجعين أن يحصلوا عليه مقابل الأعمال بخلاف المراجعة، من عميل محدد، أو تحديد النسبة المئوية الإجمالية من دخل المراجعين التي يمكن أن يحصلوا عليها من عميل واحد.

وكذلك بينت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة و المحاسبة أمام المساهمين وعليهم واجب بالنسبة للشركة وهو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية و الأصول المهنية في عملية المراجعة، بقيام لجنة مراجعة مستقلة أو ما يعادلها تابعة لمجلس الإدارة بالتوصية باستخدام المراجعين على أن يتم تعيينهم إما عن طريق هذه اللجنة أو ما يعادلها أو بواسطة الجمعية العامة للمساهمين مباشرة، باعتبارها إحدى الممارسات الجيدة، كما أنها أيضا تؤكد على أن المراجعين الخارجيين عليهم واجب العناية المهنية الواجبة تجاه الشركة و ليس تجاه أي فرد أو مجموعة من مديري الشركة الذين قد يتعاملون معهم فيما يتعلق بأعماله (المصدر السابق، 2004).

إن المحاسب المؤهل يلعب دوراً واحداً من اثنين هما : دور المحاسب والمراجع لإحدى الشركات، أو دور الاستشاري المالي والإداري. وهو كمحاسب مراجع يجب عليه أن يحافظ على استقلاله، وإتباع القانون، مع احتفاظه بصورة من كافة القوائم المالية للشركة، وإصدار التقارير الإدارية وضمان تنفيذ الرقابة الداخلية للشركة. وأن لجان المراجعة ينبغي أن

تضم على الأقل ثلاثة أشخاص ليسوا من أعضاء مجلس إدارة الشركة، ومن الذين يمكـــنهم اتخاذ قرارات مستقلة. وأن لجنة المراجعة أيضا مسئولة عن اختيار المراجعين المستقلين طبقا لما تقرره الجمعية العامة (اليافي، 2004).

3/3 مساهمة مبادئ الحوكمة في جودة المراجعة وأداء المراجع

يشير مصطلح جودة المراجعة Audit Quality إلى الخصائص التي تميــز الــرأي المهني للمراجع بما يؤدى إلى إشباع احتياجات مستخدمو القوائم المالية ، وذلك فـــي حـــدود ضوابط وقيود العملية الاقتصادية لبيئة المراجعة.

ومما يميز هذا التعريف تركيزه على إشباع مستخدمو القوائم المالية، وعلى ذلك يكون إشباع هذه الاحتياجات هدفا للجودة والمرشد الأساسي لتطوير وتحسين الرأي المهني للمراجع كلمـــا سمحت بذلك القيود العملية والاقتصادية. كذلك فإن استخدام مـــستوى الإشـــباع لاحتياجـــات مستخدمي القوائم المالية معياراً لدرجة جودة المراجعة يؤدى إلى تركيـــز المراجـــع ومهنـــة المراجعة على إشباع احتياجات هؤلاء المستخدمين، وتعمل على تعـــديل المعـــايير المهنيـــة باستمرار لتلبية هذه الاحتياجات، وهذا يسهم في سد الفجوة بين ما تقدمه المهنة وما يتوقعـــه مستخدمو القوائم المالية وبالتالي زيادة رضاء المجتمع عن المهنة، كما أن ربط الجودة بدرجة إشباع احتياجات مستخدمي القوائم المالية يجعل عملية تحقيق الجودة عملية مـــستمرة بـــسبب تغير وزيادة هذه الاحتياجات مما يعطى الجودة مفهوما حركيا (أبو العزم، 2000).

وقد قدمت حوكمة الشركات في مبادئها ما يدفع باتجاه جودة المراجعة، حيـــث أنهـــا وتطبيقاً لمبدأ الإفصاح والشفافية وحسب (OECD, 2004) فقد حددت نوعيـــة المعلومـــات المراد إعدادها والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة، والإفصاح المالي وغير المالي، حيث أنه إذا كانت المعايير المطبقة ذات مستوى مرتفع النوعية تكـــون قـــادرة على إحداث تحسين جوهري في قدرة المستثمرين على الإشراف على الشركة من خلال تقديم تقارير يمكن الوثوق بها، وتدعم مبادئ الحوكمة وضع معايير عالية النوعية ومعترف بهـــا دوليا، يمكن أن تعمل على تحسين الشفافية وإمكانية مقارنة القوائم المالية والتقارير الماليـــة الأخرى فيما بين الدول كما أكدت على ضرورة القيام بمراجعة خارجيـــة ســـنوية مـــستقلة بواسطة مراجع مستقل، كفء مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النـــواحي المادية والهامة، وأيضا رأيًا بشأن الطريقة التي تم بها إعدادها وتقديمها، وهو ما يسهم فـــي

تحسين بيئة الرقابة وبالتالي جودة المراجعة. أما في مبدأ مسئوليات ومهام مجلس الإدارة فقد طالبت بأن يقوم مجلس الإدارة بضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة، وعلي وجه الخصوص وجود نظم لإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة العمليات، والالتزام بالقانون والمعايير ذات الصلة.

وإحدى الطرق لتحسين جودة المراجعة يكون من خلال نظام المراجعة الداخلية التي تقدم تقاريرها مباشرة إلي مجلس الإدارة ، ولقد بينت دراسة (محمد، 2005) أثر المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات حيث تمثل مهنة المراجعة الداخلية أحد ركائز ومقومات وإطار حوكمة الشركات ومن هنا فقد أصبح تطور ورفع كفاءة مستوى الأداء المهني للمراجعة الداخلية ، بمثابة دعم رئيسي من دعائم التطبيق الكفء لإطار حوكمة الشركات، فقد تزايد الاهتمام بهذا التوجه أثر تفجر مشاكل الأزمة المالية الخطيرة لدول شرق أسيا في التسعينات من القرن المنصرم وكذلك مشاكل انهيار العديد من منظمات الأعمال العالمية، وفقدان العديد من المساهمين وأصحاب المصالح لمليارات الدولارات، نتيجة فساد المال المنسوب إلى الإدارات العليا لتلك المنظمات حيث أثرت تلك الأحداث عن توجيه الأدب المحاسبي للمزيد من الاهتمام بدراسة سبل الارتقاء بمستوى الأداء المهني للمراجعين الداخليين.

ويتم نصح الشركات بأن تنشئ برامج وإجراءات داخلية لتشجيع الالتزام بالقوانين السارية، واللوائح والمعايير المطبقة بما في ذلك النصوص الخاصة بتجريم رشوة الموظفين الرسميين الأجانب التي يُطلب من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تصدرها في شكل اتفاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Anti-bribery Convention, OCED) لمكافحة الرشوة والإجراءات المرسومة للحد من الأشكال الأخرى للرشوة والفساد . وفضلا عن هذا، فإن الالتزام يجب أن يمتد إلي القوانين واللوائح الأخرى مثل تلك التي تتناول الأوراق المالية والمنافسة والعمل وشروط الأمان، وستكون برامج الالتزام هذه هي التي تمثل أيضًا الأساس الذي يقوم عليه دستور الأخلاق للشركة.

وهناك رأي يذهب إلى أن لجان المراجعة لديها القدرة على الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية من خلال التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP ، و قدرتها على التنسيق الكامل بين أعضاء لجنة المراجعة و المراجع الداخلي ، و كذلك بين أعضاء اللجنة والمراجع الخارجي من ناحية أخرى بالإضافة إلى التأكد من تطبيق نظام

الرقابة الداخلية. يتفق مع هذا الرأي دراسة Dorothy حيث توصلت إلى أن هنـــاك علاقـــة ارتباط قوية بين وجود لجنة المراجعة بالشركات و بين مستوى الجودة والموثوقية في التقارير والقوائم المالية.

حدد (جربوع، 2004) أهم العوامل التي تؤدي إلـــى تقليـــل جـــودة أداء عمليـــات المراجعة من جانب المراجعين ما يلي:

1- يقوم المراجعون بالتنافس فيما بينهم للحصول على عمليات مراجعة جديدة ، أو لعـــدم فقـــد العمليات الحالية.
2- قبول أتعاب قليلة عن عمليات مراجعة لا تتناسب مع المجهود لأدائها وذلك كنتيجة للمنافسة.
3- تأدية خدمات أخرى لعملاء المراجعة بأتعاب قليلة للحصول على رضا هـــؤلاء العمـــلاء وضمان تجديد تعيينهم سنوياً.
4- إتباع سلوك متساهل مع العملاء كنتيجة لإدراك المراجعين أن العملاء غير راضـــين عـــن دورهم.

في مبدأ الإفصاح والشفافية من حوكمة الشركات فإنـــه حـــسب (OCED، 2004) ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة و المحاسبة أمـــام المـــساهمين وعليهم واجب بالنسبة للشركة هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العنايـــة و الأصـــول المهنية في عملية المراجعة.

مما يعني أن مراجعي الحسابات عليهم واجب العناية المهنية الواجبة تجاه الشركة و ليس تجاه أي فرد أو مجموعة من مديري الشركة الذين قد يتعـــاملون معهـــم فيمـــا يتعلـــق بأعمالهم، وهو ما سيؤدي إلى زيادة جودة أدائهم المهني، كما أن قيام لجنة مراجعة مستقلة أو ما يعادلها تابعة لمجلس الإدارة بالتوصية باستخدام المراجعين على أن يتم تعيينهم إما عـــن طريق هذه اللجنة أو ما يعادلها أو بواسطة الجمعية العامة للمساهمين مباشرة، بحيث يكونوا قابلين للمساءلة أمام المساهمين وليس أمام أحد الأفراد أو أمام الإدارة التي قد تمارس ضغوطاً على المراجع بهدف الوصول إلى نتائج أو رأي يخدم توجهاتها على حساب مهنية المراجع.

وفي دراسة(Goodwin and Seow, 2002) التي بحثت في آثار آليـــات حوكمـــة الشركات على جودة التقارير المالية ومراجعتها، والتي تمثلت في قوة لجنة المراجعة، وجودة المراجعة الداخلية لدى العميل، قوة السلوك الأخلاقي للشركة، تغيير شريك المراجعة، قيـــام

مراقب الحسابات بتقديم خدمات المراجعة الداخلية للعميل، قيام مراقب الحسابات بمراجعة جميع شركات العميل، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المراجعة الداخلية لها أهمية معنوية، ويرى مراقبي الحسابات أن وجود المراجعة الداخلية له أثر معنوي على قدرة الشركة على اكتشاف غش الإدارة.

وفي المقالة المنشورة في مجلة Journal of Accountancy في عددها الصادر في مارس 2004 من قبل كل من .Tina D و M. G. Fennema و .Phillip Z و William Hillison، بعنوان "البيئة المؤسسية المستمرة التغير" A Changing Corporate Culture، حيث تطرق الباحثون إلى عدة نقاط مهمة يمكن تلخيصها بالتالي (دهمش والقشي، 2004):

1- أن الفشل الكبير في الحاكمية المؤسسية التي كان معمولا بها سابقا أدى إلى ظهور تساؤل مهم عن مدى نجاعة تدقيق القوائم المالية؟ وبالتالي للإجابة عن ذلك التساؤل، أو لإيجاد حل له خرج للوجود قانون Oxley الذي كان لـه الأولية بتغيير بيئة المؤسسات وقلبها رأسا على عقب، حيث ساهم في إيجاد قوانين حاكميه مؤسسية إضافية وإلزامية بأن تكون آلية الإفصاح للإدارات العليا.
2- تشير جميع الاستفتاءات التي تمت حول موضوع الحاكمية المؤسسية إلى أن هناك تغييرا جذريا على بيئة المؤسسات التي بدأت بتطبيق القانون الجديد، وأهم تلك التغيرات ظهور مجالس الإدارة ولجان التدقيق المستقلة، وتوجه لجان التدقيق نحو تعيين أعضاء من أصحاب المهارات والخبرات المحاسبية، وبدأ أعضاء لجان التدقيق يثيرون العديد من التساؤلات حول طاقم الشركة المالي ومدققها الخارجي.
3- لكي تستطيع الشركات التماشي مع قانون Oxley أصبح من الضروري عليها إنشاء قسم تدقيق داخلي بشكل ملح أكثر من السابق، وتوضيح هذه الضرورة لأصحاب المناصب العليا فيها كي تتمكن من إصدار إبلاغات مالية بفاعلية اكبر من السابق.
4- أظهرت بعض الاستطلاعات أن التغيير تركز على إدارات الحسابات، ورغم أن هذا التغيير غير كاف ويحتاج إلى تطوير اكبر، إلا انه تم نصح المدققين الخارجيين بالتخلي عن القيام بعمليات الاستشارات، وأن يصبحوا أكثر تشككا، ودائمي التغيير لخطط التدقيق بشكل يجعل عميلهم غير متمكن من توقع خطواتهم.

5- يجب على المدققين الداخليين التركيز على المجالات المالية، وأن يقوموا بعملية تحليل المخاطر قبل موافقتهم على أي خطة تدقيق مزمع إنشاءها.

6- يتركز العبء الأكبر في التغيير على لجان التدقيق، والذي يشمل مسؤوليتها بالبحث وتعيين الأعضاء المستقلين والمؤهلين، وقضاء معظم وقتها بفحص جميع التفاصيل صغيرها وكبيرها، ومقابلة وتداول الأمور بشكل منفرد مع كل من المدققين الداخليين والخارجيين ومسئولي الإدارات العليا كل على حده.

وبحسب (قشي والخطيب، 2006) فإنه بعد صدور قانون Oxley فقد دار البحث حول نقطتين رئيسيتين حول هذا القانون الجديد لتفحص آراء أصحاب المناصب العليا العاملين في التدقيق الداخلي، ولجان التدقيق، وهما:

النقطة الأولى تأثير التشريع الجديد على الإفصاح المالي.
النقطة الثانية مدى جودة الإفصاح المالي بعد التشريع بالمقارنة بالسابق.

تأثير التشريع الجديد على الإفصاح المالي

اتفق الجميع تقريبا بأن التشريع الجديد أثر على الإفصاح المالي ضمن النقاط التالية:

- **أصبح الجميع يركز على الأخلاقيات، والدقة المحاسبية،** حيث بدأت الشركات تبحث عن تلك الوسائل الكفيلة وتوظيفها، والتي يمكن أن تؤمن سلامة أخلاقيات طاقم الإدارة، والدقة المحاسبية في نفس الوقت كانتقاء الموظفين الذين يتمتعون بأخلاقيات وخبرات جيده.
- **ظهور آليات جديدة تحث على التفاني بالعمل والنزاهة،** حيث قامت بعض الشركات بتوزيع بعض الملصقات على موظفيها تحثهم على النزاهة وأداء واجبهم بإتقان، وبعض الشركات قامت بتنظيم لقاءات بين موظفيها ومجلس إدارتها لحثهم وتشجيعهم وطمأنتهم بتوصيل المعلومات دون الخوف من طائلة المسؤولية.
- **تفعيل دور لجان التدقيق بشكل أكثر كفاءة من السابق،** من منطلق تعيين أعضاء مستقلين بشكل كامل ومن ذوي أصحاب السمعة النزيهة والخبرة الكبيرة، فقد أصبحت لجان التدقيق تطرح أسئلة جوهرية على كل من أصحاب المناصب العليا بالشركة والمدققين الخارجيين تنم عن مسؤولية عالية، كما أن لجان التدقيق أصبحت متنفذه

لدرجة أنها تلزم كل من المدققين الداخليين والخارجيين على حل أي مشكلة طارئة بوقت قياسي مقارنة بالسابق.

- **التركيز على جودة الدخل،** انطلاقا من الصلاحيات الممنوحة للجان التدقيق بمساءلة أصحاب المناصب العليا بالشركة عن كل صغيرة وكبيرة، فلقد بدأت الإدارة تلجأ إلى الحذر وبشكل كبير عند منح الائتمان، أو تغيير أي من الطرق المحاسبية.
- **التعامل مع إدارة المخاطر بشكل جيد،** لقد بدأ ظهور تحسن على الآلية التي تدير بها الشركة المخاطر خوفا من المساءلة المستمرة من قبل لجان التدقيق.
- **التركيز على التدقيق الداخلي،** لقد بدأت الشركات بإجراء تغييرات جوهرية على التدقيق الداخلي، والتي شملت كل من: إنشاء أقسام تدقيق داخلي بشكل رسمي، وملء تلك الأقسام بالأشخاص المختصين بنسبة 80% على الأقل، واطلاع لجنة التدقيق على تقارير التدقيق الداخلي قبل رفعها لأصحاب المناصب الإدارية العليا في الشركة.

وقد خلصت دراسة خليل، 2005 إلى عدد من النتائج كان أهمها:

- الاهتمام المتزايد بتطبيق حوكمة الشركات ليس فقط على مستوى الكثير من الوحدات الاقتصادية بل أيضاً على مستوى الكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية ، لما يحققه تطبيق الحوكمة من مزايا مختلفة تحد من الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه الشركات وبصفة خاصة المشاكل المالية وأهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية .
- تعدد الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة ، وتزايد دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح علاوة على التقويم الفعال والمستمر لأداء الوحدة الاقتصادية .
- بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات من ناحية، أو التي تناولت حوكمة الشركات وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي من ناحية أخرى ، إلا أنها لم تتناول بشكل مباشر أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.
- بالرغم من قدم وتعدد الدراسات التي تناولت جودة المعلومات المحاسبية إلا أنها اقتصرت على بعد واحد لهذه الجودة وهو خصائص المعلومات المحاسبية ، دون

الاهتمام بما يحمله مصطلح الجودة من مرونة وتطور ، والذي ظهر بشكل واضح بعد تطبيق حوكمة الشركات .

- هناك معايير متعددة للحكم على جودة المعلومات المحاسبية ، وقد ثبت صحتها نظرياً وعملياً في ظل تطبيق حوكمة الشركات وهي :-

أ- المعايير القانونية . ب- المعايير الرقابية .

جـ- المعايير المهنية . د - المعايير الفنية .

وأن توفر هذه المعايير يؤدي إلي تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية للوصول إلي المفهوم الشامل لهذه الجودة (خليل، 2005).

ورغم صدور قانون Oxley الذي ركز في مضمون تشريعاته على مراقبة أعمال الشركات كمحاولة لضمان عملها وفقا للأخلاقيات المهنية، إلا انه صعب التطبيق، وأن العيب ليس في القوانين ولكن العيب الرئيسي يكمن في مطبقي القوانين، والأخلاقيات أمور لا يمكن إلزام الغير بها بل هي مكتسبات شخصية نابعة من عدة عوامل اجتماعية يحكمها الدين، والتربية، والمجتمع المحيط، وان أردنا إنجاح أي قانون فما علينا بكل بساطة سوى وضع الشخص المناسب في المكان المناسب (دهمش، 2005).

4/3 مساهمة مبادئ الحوكمة في زيادة ثقة المجتمع المالي بدور المراجع

1/4/3 زعزعة ثقة المجتمع المالي بدور المراجع

يمكن القول أن الانتقادات الواسعة وما يتبعها من تحريك للدعاوى القضائية ضد مكاتب المراجعة في بعض الدول تعبر عن التباين الموجود بين اعتقادات وادراكات مستخدمي القوائم المالية لواجبات ومسئوليات مراجعي الحسابات، وبين اعتقاد وإدراك المراجع نفسه لتلك المسئوليات وهو ما أدى إلى ظهور ما أصطلح على تسميته بفجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية. وهذه الفجوة ما هي إلا زعزعة لثقة المستثمرين والأطراف الأخرى من مستخدمي القوائم المالية بالنسبة للخدمات التي تقدمها مهنة المراجعة الأمر الذي ينعكس على مصداقيتهم في القوائم المالية التي تمثل مصدر المعلومات الأساس لاتخاذ القرارات (المليجي، 2005).

إن الفجوة بين ما يتوقعه المستثمرون من دور لمراجع الحسابات وبين الـدور الـذي يؤديه المراجع فعلاً، إضافة إلى عدم لجوء المستثمرين إلى المراجعين إلا إذا كانت شـركاتهم تعاني من مشاكل مالية أو تحقق خسائر وهذا يعتبر مؤشراً على عدم وضوح دور المراجـع، وكلما كان دور المراجع غير محدد بوضوح كلما أعتبره الكثير مـن مـستخدمي المعلومـات المحاسبية مسئولاً عن أشياء تخرج عن نطاق مسئوليته المهنية المتعارف عليها بين المراجعين، وينكر المراجع مسئوليته عنها، ولعل ذلك هو أهم الأسباب في معظم الحالات التي تم اللجوء فيها إلى القضاء ضد المراجعين، ويلاحظ في السنوات القليلة الماضية أن عدد القضايا المرفوعـة ضد المراجعين تزداد باستمرار، ويمكن تشخيص المشكلة في كل حالة بأنها إما الكفاءة المهنية، أو أزمة ثقة المجتمع في مهنة المحاسبة، أو تخوف المهنة من تعرضها للهجوم عليها، وعلـى الرغم من أن التركيز في كل مشكلة من هذه المشاكل مختلفة إلى حد ما، إلا أنها جميعاً تعكـس فكرة واحدة مفادها أن مهنة المحاسبة والمراجعة قد فشلت إلى حد ما في تحديد الدور الذي يتوقع المجتمع منها أن تلعبه (جربوع، 2004).

إن من أهم الإجراءات المتبعة لإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المالية هـي تكليف مراجع الحسابات المستقل من قبل المساهمين أعضاء الجمعيـة العموميـة، لفحـص ومراجعة التقرير المالي للشركة، إلا أن بعض إدارة الشركات كانت أحياناً تمـارس أسـاليب الخداع والغش المتقن الذي يصعب على المراجع اكتشافه، بالإضـافة إلـى ممارسـة إدارة الشركة ضغوط مثل التهديد بالعزل وإغراءات مثل طلب الخدمات الاستشارية وغيرها مـن الضغوط التي تمارس على المراجع لقبول سياسات محاسبية غيـر مبـررة، ولهـذه القيـود وغيرها أصبحت مهمة المراجع معرضة للفشل، والذي يطلق عليه فشل المراجعة، هذا الفشل الذي كان سبباً في ظهور العديد من حالات الإفلاس والفضائح الماليـة التـي طالـت أكبـر الشركات في العالم مثل شركة أنرون Enron وورلـدكوم WorldCom وبنـك الاعتمـاد والتجارة الدوليـة The Bank of Credit and Commerce International ، علمـاً أن تقارير المراجعين لهذه الشركات كانت نظيفة، مما أدى إلى تآكل ثقة المستثمرين في أسـواق المال وحدوث انخفاض حاد في أسعار أسهم البورصات الأمريكية وغير الأمريكيـة. ومـع تكرار حالات الانهيار للشركات الكبيرة واكتشاف أن تقارير المراجعين، وفشل المراجعين في اكتشاف أساليب الغش المالي بدأ يدور تساؤل لدى المجتمع المالي عن جودة عمليات إعـداد التقرير المالي واستقلالية المراجع(أبو العزم، 2000).

2/4/3 دور الحوكمة في تعزيز ثقة المجتمع المالي بالمراجع

إن تبنى المهنة لميثاق أو دستور لأخلاقيات المهنة يعتبر أحد العوامل الهامة لتـوفير ثقة المجتمع بالمهنة وخاصة فئاته المهتمة بالأمر، ولكن تبني أي ميثاق لا يكفي بحد ذاته، إذ يجب على أعضاء المهنة التمسك والالتزام بقواعد هذا الميثاق، والامتناع عن أي سـلوكيات يمنعها الميثاق، وذلك لكي تترسخ ثقة المجتمع بجميع فئاته المهتمة بالمهنة (الساعي وعمرو، 1999)، وبحسب (أبو العزم،2000) فإن حوكمة الشركات كميثـاق مـنظم لعمـل الإدارة والأطراف الأخرى كان السبب الرئيس في زيادة الاهتمام على المستوى الدولي والمحلى بها، فهي محاولة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية في التقارير المالية، مما دفع العديد من المنظمات المهنية والمجالس التشريعية وهيئة سوق المال وبورصة نيويورك إلى إصدار عدة متطلبات تتعلق بحوكمة الشركات لمنع تكرار الأزمات المالية، وإعادة الثقة للمجتمع المالي في التقارير المالية.

وبهدف إعادة الثقة للمستثمر وذلك من خلال تعزيز محاسبة الشركات وتقوية الحوكمة المؤسسية قام سوق نيويورك للأوراق المالية بتعديل معايير إدراج الشركات من خلال إصدار معيار 99 (SAS no. 99) ، حيث ركز وبشكل رئيسي على جعل لجنـة تـدقيق الـشركة مسئولة وبشكل كامل عن مراقبة المراجع الخارجي وإعطائها السلطة الكاملة في تحديد شروط وأتعاب أعمال التدقيق والأعمال الأخرى كذلك. ولذا يطلب مـن لجـان التـدقيق الالتـزام بمسؤولياتهم كاملة، وذلك من خلال تأديتهم لعدد من المهام التي تعزز مـن ثقـة المـستثمر منها(القشي و الخطيب، 2006):

1- تصميم خطة مهام مكتوبة، تتضمن أهداف اللجنة كاملة، بما فيها مساعدة مجلـس الإدارة على التبصر والتحقق من نزاهة القوائم المالية وأنها تتماشي مع القـوانين المنـصوص عليها، وأهلية المدقق الخارجي ومطابقته لمواصفات الاسـتقلالية، وأهليـة وكفـاءة أداء وظيفة التدقيق الخارجي والداخلي.
2- تقييم تقرير المدقق الخارجي، ولمرة واحدة سنوياً على الأقل، والذي يشمل وصفا شـاملا لإجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة.
3- مناقشة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية، مع كل من الإدارة والمدقق المستقل، وبمـا في ذلك التطرق للآليات المتبعة من قبل الإدارة في عملية الإفصاح.

4- الترتيب للقاءات مع الإدارة، والمدققين الداخليين، والمستقلين، في سبيل أن تتمكن لجنة التدقيق من تفعيل وظيفة الملاحظة، يجب عليها تنظيم لقاءات وبشكل منفصل مع الإدارة، ومع هؤلاء المسئولين عن وظيفة التدقيق الداخلي، والمسئولين عن عملية التدقيق الخارجي.

5- تقديم المساعدة لإدارة المخاطر، كما أن لجنة التدقيق مطالبة بمناقشة كل من المدققين الداخليين والخارجيين حول الآلية التي تتبعها إدارة الشركة للسيطرة على المخاطر المالية المتعددة، وماهية الخطوات التي تتخذها ضمن السياسات والتوجيهات الموضوعة من قبلها لتقليل تلك المخاطر.

6- مراجعة المشاكل المتعلقة بالتدقيق ومدى استجابة إدارة الشركة، حيث يجب على لجنة التدقيق وبشكل دوري مراجعة المشاكل التي تعترض المدققين الخارجيين خلال عملهم، مثل المشاكل المتعلقة بالقيود المفروضة على عملية التدقيق، أو القيود المفروضة على الوصول إلى معلومات معينة، وجميع الخلافات بينهم وبين إدارة الشركة.

7- يجب على لجنة التدقيق إنشاء وتفعيل سياسات خاصة بالاستماع ومصارحة موظفي شركة التدقيق، من منطلق بأن هؤلاء المدققين قد يسعون للحصول على مركز وظيفي مرموق بالشركة التي يقومون بتدقيقها.

كذلك أوضح (عيسى، 2008) بأن أطراف الحوكمة المتمثلة في مجلس الإدارة، المراجع الخارجي، المراجع الداخلي، ولجنة المراجعة يخدم كل طرف منهم الأطراف الأخرى في علاقة تكاملية تنعكس على جودة حوكمة الشركات، فمثلاً تلزم معايير المراجعة الدولية المراجعين الخارجيين بضرورة الاتصال بأطراف الحوكمة الأخرى للعميل موضوع المراجعة، وذلك في الأمور الهامة التي تستدعي انتباههم عند أداء مهام المراجعة. وهذه العلاقة التفاعلية والتكاملية تؤدي بالضرورة إلى زيادة ثقة العميل بالدور الذي يقوم به المراجع الخارجي.

كما بينت نتائج دراسة (أحمد، 2003) والتي استهدفت بحث مدى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة المصرية، إلى أن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة المصرية أصبح مطلباً ضرورياً وذلك للمساهمة في نجاح ونمو سوق المال في مصر، وكذلك العمل على نمو الاقتصاد القومي من خلال المساعدة في تعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية.

لذا يرى الباحث أن وجود فجوة التوقعات وزعزعة ثقة المجتمع المالي بأداء المراجع من الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى الاهتمام بحوكمة الشركات، ولذا فإن حوكمة الشركات وضعت مجموعة من المبادئ والآليات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات وبأداء المراجع الداخلي والخارجي.

5/3 دور المنظمات المهنية الرقابي على مهنة المحاسبة والمراجعة ومساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة

1/5/3 دور المنظمات المهنية الرقابي على مهنة المحاسبة والمراجعة

اهتمت المنظمات المهنية بوضع المعايير المهنية وقواعد السلوك المهني وحظي هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل الجهات المعنية بالمهنة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، فعلى المستوى الدولي فقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) American Institute for Certified Public Accountants بوضع أول دليل لقواعد السلوك الخاصة بمهنة المحاسبة والمراجعة عام 1917، كما خضع هذا الدليل للعديد من التطورات وإعادة الصياغة لمواكبة المستجدات في بيئة المحاسبة والمراجعة، كما كان هناك جهوداً حثيثة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) International Federation of Accountants حيث أصدر دليلاً للسلوك المهني عام 1990 كمعزز لوجود المهنة ومصداقيتها ووحدتها على الصعيد الدولي (جربوع، 2000).

إن من المقومات الأساسية لأي عمل مهني وجود منظمات مهنية تعمل على رفع المستوى المهني، كما أن من واجب المنظمات المهنية إعادة تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك لإمكانية فرض الرقابة الذاتية، وزيادة جودة الأداء المهني في المراجعة، وزيادة المساءلة المهنية للمراجعين، مما ينتج عنه زيادة الثقة في عملهم، على أن يتم الإعلام جيداً عن هذا الدور لجمهور المستفيدين من خدمات المراجعة. وهذا يوجب على تلك المنظمات وضع معايير المحاسبة والمراجعة ومعايير السلوك المهني، فإن وضع المعايير يدعم الكفاءة المهنية والاستقلال حيث لن يقبل المراجع القيام بتنفيذ أية مهمة إلا إذا كان قادراً على تنفيذها بكفاءة عالية طبقاً لمعايير الأداء الموضوعة والتي سيتم قياس أدائه عليها عن طريق برنامج لمراقبة الجودة في المنظمة المهنية (جربوع، 2004).

إن المنظمات المهنية يقع على عاتقها إيجاد المعايير المحاسبية ومراجعة الحسابات ومعايير السلوك المهني ومراقبة جودة الأداء، فالمعايير هي التي تضبط إجراءات التدقيق ومراقبة جودته وفق المعايير الموضوعة من جانب المنظمات المهنية، فهي لها دور هام في تدعيم واستقلال المدقق، فوجودها يعني عدم قبول المدقق للقيام بأي مهام تدقيق لا تتلاءم مع كفاءته (أحمد، 2007).

كما أن وضع برامج لمراقبة الجودة ونظام صارم للمساءلة بواسطة المنظمة المهنية سوف يؤدي إلى الارتفاع بمستوى جودة الأداء المهني إلي المستويات المتوقعة منهم ومن ثم رضاء المستفيدين عن الخدمات المؤداة بواسطة المراجعين (جربوع، 2004).

كذلك فإن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أرض الواقع سوف يترتب عليه العديد من النتائج الايجابية من أهمها إحكام الرقابة على مجالس الإدارات ومديري الشركات، وحماية حقوق المساهمين خاصة الأقلية منهم وتوفير كل السبل للقيام بالدور المطلوب منهم، وإعطاء أصحاب المصالح من الموظفين والعمال،والموردين، والعملاء، وغيرهم من الفئات ذات العلاقة دورا في حياة الشركة، مع التأكيد على الشركات بضرورة إتباع الأساليب والأدوات المالية والمحاسبية المعتمدة دوليا وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية (الرحيلي، 2008).

مما سبق يتضح لنا أن المنظمات المهنية تقوم بوضع المعايير والتشريعات والقواعد المهنية والسلوكية، والتي تكون بمثابة الميزان لأداء المراجع، وهي بذلك تشكل دور رقابي على المراجعين من خلال فحص مدى التزامهم بهذه المعايير والقواعد.

2/5/3 دور المنظمات المهنية الدولية في تفعيل مفهوم الحوكمة

على الرغم من اختلاف القوانين والنظم الأساسية المرتبطة بحوكمة الشركات بين الدول، إلا أن الأنظمة القانونية تعد صمام الأمان الرئيسي الضامن لجودة حوكمة الشركات، كما أن أطر وآليات حوكمة الشركات تعمل على وفاء حقوق الأطراف المتعددة بالشركة، والتي تضم حملة الأسهم، ومجلس الإدارة والمديرين العاملين والمقرضين، والبنوك وأصحاب المصالح، ولذا فإن التشريعات الحاكمة واللوائح المنظمة وكل من معايير الإفصاح والشفافية ومعايير المحاسبة الحصيفة لعمل الشركات تعد العمود الفقري لأطر وآليات حوكمة الشركات، حيث تنظم القوانين والقرارات بشكل دقيق ومحدد العلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة والاقتصاد ككل.

إن الاهتمام المتزايد الذي يكتسبه مفهوم حوكمة الشركات قد ساهم في تفعيل دور المنظمات المهنية الدولية وتضافر الجهود وتكاثفها لتحسين ممارسات الحوكمة من خلال وضع معايير دولية منذ ما يزيد عن 18 عاماً، حتى اكتسبت هذه المعايير ما تتمتع به من قوة هائلة في وقتنا الحالي، وقد حرصت عدد من المنظمات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والبحث والدراسة وعلى رأس هذه المنظمات :

- لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي قدمت العديد من الدراسات والتحاليل، وحدد بعض المبادئ والأطر القانونية للمساعدة في تطبيق الحوكمة.
- صندوق النقد والبنك الدوليين،حيث بدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي برنامجا مشتركا يهدف إلى تقييم ممارسات حوكمة الشركات على مستوى الدولة قياسا على المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ويطلق عليه اسم "تقارير حول احترام المواصفات والقوانين (ROSC)" وتم تطبيق ذلك على دولتين حتى الآن هما مصر وتركيا (شوقي، 2002).
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999م مبادئ حوكمة الشركات، وقامت بإجراء تعديلات عليها في العام 2004م.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة التابع لغرفة التجارة الأمريكية.
- معظم بنوك التنمية الإقليمية.

أشار (المطيري، 2002 ب) لجهود الدول في سبيل تفعيل مفهوم حوكمة الشركات أنه بمجرد ظهور تقرير كادبري البريطاني قامت العديد من الدول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة الشركات وتضمين التقارير بأفضل الممارسات أو ما يسمى "The Code of Best Practice".

3/5/3 دور المنظمات المهنية العربية في تفعيل مفهوم الحوكمة

أشار (أبو العطا، 2001) بالنسبة للجهود الإقليمية وبالتحديد العربية لتفعيل مفهوم حوكمة الشركات فهناك محاولات في بعض الدول في هذا الاتجاه حيث تم في عام 2001 م الانتهاء من أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر، والذي قام به البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية، وشارك فيه عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين. وقد أشار التقرير في مجمله إلى أن مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات في مصر متواجدة في نسيج عدد من

القوانين الحاكمة ولوائحها التنفيذية وتعديلاتها، ومن أهمها قانون سوق رأس وقانون الاستثمار وقانون الشركات وقانون التسوية والإيداع والحفظ المركزي وقانون قطاع الأعمـــال العـــام ، وغيرها من القوانين التي ترتبط بحوكمة الشركات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي دراسة (فوزي، 2003) التي تهدف إلى تقييم حوكمة الشركات فـــي جمهوريـــة مصر العربية في ظل مبادئ حوكمة الشركات أشارت إلى أن سوق المال في مصر قـــد شـــهد تطورا ملحوظا في مجال إرساء قواعد حوكمة الشركات، مما ترتب عليه بشكل عام تحسن في التقييم الإجمالي للمعايير الخمسة للحوكمة، وان كانت درجة التحسن قد اختلفت من معيار لآخر.

وبحسب (متولي، 2006) فإنه في أكتوبر عام 2005 قامت إدارة حوكمة الـــشركات التابع لهيئة سوق المال في مصر بإصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهوريـــة مصر العربية بالتعاون مع مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار المصرية، وفي نوفمبر من عام 2006 أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بيانا تعهدت فيه بـــالالتزام بمبـــادئ حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر 2005 والعمل على إدخالها حيز التنفيذ اعتبارا من أول يناير 2007.

أما في المملكة العربية السعودية فقد قامت الهيئة الـــسعودية للمحاســـبين القـــانونيين بإصدار مشروع معيار المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني والقواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة بالشركات المساهمة. وإصدار قرار مجلس الوزراء رقم 235 بتـــاريخ 1425/8/20 هـــ الذي نصت الفقرة الثانية منه على تأسيس وحدات للرقابة الداخلية في كل جهـــة مـــشمولة برقابة الديوان يرتبط رئيسها بالمسئول الأول في الجهاز وذلك لتوفير مقومات الرقابة الذاتيـــة والحماية الوقائية للمال العام وترشيد استخداماته والإسهام في رفع كفاية الأداء فـــي الأجهـــزة الحكومية، كما أعلنت هيئة سوق المال مؤخرا عن مشروعا أولي للائحة حوكمة الشركات فـــي مسعى لرفع مستوى الإدارة الرشيدة فيها (الرحيلي، 2008).

تجدر الإشارة إلى أن هناك جهودا ومحاولات مماثلة في بعض الدول العربية الأخـــرى كلبنان والأردن والمغرب وتونس وبعض ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تـــم مؤخرا إنشاء معهد لحوكمة الشركات في مدينة دبي بواسطة مركز دبي المالي العالمي بدولـــة الإمارات العربية المتحدة، وهو مشابه للمنظمات الدولية في هذا الخصوص (اليافي، 2003).

وعلى المنظمات المهنية العمل على تدعيم استقلال مراقبي الحسابات عن طريق التحديد الواضح لمهام مراقبي الحسابات ومدى مسئوليتهم عن فحص نظم الرقابة الداخلية، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتفادي تأثير الخدمات التي يقدمها مراقبي الحسابات على استقلالهم، حيث يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية أن يتم وضع معايير حوكمة الشركات الخاصة بالإفصاح والشفافية من خلال عمليات مفتوحة ومستقلة وعلنية تتضمن القطاع الخاص والأطراف الأخرى المهتمة مثل الاتحادات المهنية والخبراء المستقلين (المليجي، 2005).

6/3 مستوى ممارسة حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية الفلسطينية

مازال أداء المنظمات والهيئات المهنية والمالية في فلسطين متواضعاً جداً في مجال حوكمة الشركات حيث اقتصر على عقد عدد من الاجتماعات والمشاركة في بعض ورشات العمل التي تنظمها منظمات عربية وأجنبية، وتعتبر الحوكمة في فلسطين حديثة المولد فهي ضعيفة إذا ما قورنت بتجارب الدول العربية، وهي بحاجة إلى كثير من الخطوات كالعمل على دعم ونشر وتعريف ثقافة الحوكمة بين الأطراف ذات العلاقة بالموضوع من شركات ومراجعين ومساهمين وجهات رقابية، فرغم الجهود المبذولة من هيئة سوق فلسطين للأوراق المالية إلا أن هذه الجهود ما زالت متواضعة وتقتصر على الشركات المقيدة في سوق فلسطين للأوراق المالية (حبوش، 2007).

ففي سبتمبر 2005 عقدت ورشة العمل الأولي حول حوكمة البنوك والشركات في كل من الضفة وقطاع غزة من قبل سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) وجمعية البنوك واتحاد رجال الأعمال في فلسطين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وتمحور موضوع الورشة حول بناء حالة عمل متينة على صعيد الحوكمة، إلى جانب توفير المبادئ الدولية للحوكمة المبنية على مبادئ OECD ومسودة توجيهات لجنة Basel حول حوكمة البنوك وقام مجموعة من الخبراء الدوليين البارزين في مجال الحوكمة ومزاوليها بمناقشة جزئية خاصة سلطت الضوء على أهمية الحوكمة وكيفية تطبيقها بشكل عملي، وقد تم الربط بين العمل على تفعيل الحوكمة وبين مهمة مؤسسة التمويل الدولية في تشجيع الاستثمار المستمر في القطاع الخاص بالدول النامية بشكل عام والضفة الغربية وغزة بشكل خاص (المصدر السابق،2007).

أما (سوليفان، 2005) فقد أوضح بأن القطاع الخاص الفلسطيني يعاني كثيراً من ضعف مستوى الحوكمة في المؤسسات ذات العلاقة، وتتمثل مظاهر الضعف والتي تثير الاهتمام في بقاء رؤساء الغرف التجارية في مناصبهم لفترة تزيد عن 15 سنة وعدم إقرار قانون عصري للغرف التجارية، وبوجود قدر ملحوظ من الفوضى بالنسبة للإطار القانوني الذي يحكم العمل التجاري في فلسطين وعدم انسجام بعض القوانين مع بعضها البعض، إضافة لوجود فروق في بعض التشريعات في كل من الضفة وغزة، كذلك انتشار الاحتكارات على مستوى الهيئات الحكومية والشركات الخاصة أيضاً. وقد أكد على أن الشفافية والإفصاح من أهم المرتكزات لتطور المنشآت التجارية المعاصرة.

ويرى (علاونة، 2008) أن واقع الضعف في الحوكمة يشمل جميع مؤسسات القطاع العام والخاص في فلسطين، وأن هناك مظاهر ضعف في مجالات المحاسبة والتدقيق والإفصاح وإعداد التقارير والإدارة. ومن أهم ما استخلص أن من متطلبات تطبيق الحوكمة على مستوى المنشأة أن يتم تبني أهم قواعد الحوكمة الواردة ضمن القوانين المعمول بها مثل: الإفصاح، التدقيق الخارجي، الشفافية في العمل واحترام دور أصحاب المصالح، كذلك توفير الظروف الضرورية الداخلية لتطبيق قواعد الحوكمة مثل: تعيين الإدارة التنفيذية المناسبة، الانتقال من الشكل القانوني العائلي إلى شكل الشركات المساهمة. أما المتطلبات لتطبيق الحوكمة على المستوى العام فهي:

1. تفعيل آليات الرقابة القانونية من قبل المؤسسات الرقابية.
2. توفر نظام قضائي مستقل وفعال.
3. تطوير أداء المؤسسات الحكومية.
4. توفر آلية فعالة للمشاركة الجماهيرية في عملية صنع القرار.
5. وضع التشريعات بمشاركة فعلية من المجتمع المدني.
6. توفر وسائل إعلام مستقلة وموضوعية.

وبرأي (المصري، 2008) فإن هناك بعض الشركات والمؤسسات تنتهج جزئياً مناهج الحوكمة والإدارة الرشيدة في فلسطين، من خلال تعليماتها الملزمة للقطاعات التي تشرف عليها، كهيئة سوق رأس المال وسلطة النقد وغيرها، إلا أن ذلك يعتبر تطبيقاً جزئياً لمعايير ومفاهيم الحوكمة، وأن المفهوم العام للحوكمة بكافة جزيئاته غير موجود، حيث يجب أن يكون تطبيق النظام أشمل وأعم للحوكمة.

وفي دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "مـــاس" حـــول حوكمـــة الشركات في فلسطين وسبل تعزيزها، والتي هدفت إلى تكوين مرجع متكامل في فلسطين عن الحوكمة، وإلى قياس مستوى ممارسة الحوكمة في الشركات الفلسطينية ولأول مرة باستخدام منهجية تم اعتمادها في العديد من الدول والدراسات السابقة وكان من أهم نتائجها أن مستوى الحوكمة لدى الشركات الفلسطينية هو مستوى جيد مقارنة بالـــدول الأخـــرى، وأن مـــستوى ممارسة الحوكمة بين القطاعات المختلفة كان متقاربا وترأسها قطاع البنـــوك، كمـــا تفوقـــت الشركات المدرجة على غير المدرجة في مستوى ممارسة الحوكمة، وأوصت الدراسة بسرعة إصدار دليل الحوكمة الفلسطيني، ونشر ثقافة الحوكمة كحجر أساس لبنـــاء نظـــام الحوكمـــة الفلسطيني، كما أوصت بضرورة إلزام الشركات بأن تتضمن تقاريرها الـــسنوية بنـــدا عـــن حاكميتها، كذلك دعت الجامعات إلى طرح مساق عن الحوكمة في كليات التجارة والقـــانون، وإعداد دراسات لاحقة تتناول مدى تناغم القوانين الفلسطينية مع الحوكمة، ودراسات تتنـــاول القطاعات بالشكل التفصيلي (ماس، 2008).

أما على مستوى قطاع المصارف في فلسطين فقد قامت سلطة النقد الفلسطينية بإصدار دليل للحوكمة المؤسسية للمصارف في فلسطين عام 2007 والذي شمل على مبادئ ومعايير الحوكمة المؤسسية الجيدة في المصارف وذلك بهدف تعزيز وعيها بموضوع الحكم الجيـــد، وخلق إجماع على أهمية تطبيقه ووضع إطار تنظيمي لحوكمة المصارف استكمالاً للمتطلبات القانونية، كما أصدرت دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين من خلال تعليماتها رقم 2009/03 الصادرة بتاريخ 26 شباط 2009، والتي عزته لمواكبة أفضل الممارسات الدولية في مجال العمل المصرفي، وتعزيز دورها الرقابي، كذلك ليضمن انتهـــاج المصارف نظام شامل من الحوكمة المصرفية لتحقيق أقصى درجـــات المهنيـــة والـــشفافية والفصل السليم ما بين المستويات الإدارية المختلفة وعدم بـــروز أي تـــداخل مـــن المهـــام والصلاحيات، ليتم تطبيقه بشقيه الإلزامي والإرشادي على المصارف العاملة في فلسطين بما يكفل تعزيزاً للحوكمة وحسن سير عمل المصارف وإستمراريتها (www.pma.ps).

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها ، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن وصفا للإجـراءات التي تمت في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة.

1/4 منهجية الدراسة

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الـذي يعـرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقيـاس كما هي دون تدخل في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتفاعل معهـا فيـصفها ويحللهـا، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، واعتمدت الدراسة على نوعيين أساسيين من البيانات:

1- البيانات الأولية

تم الحصول على البيانات الأولية من خلال توزيع استبانات على عينة من مجتمـع الدراسة لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع هذه البيانات، ومـن ثـم تفريغهـا وتحليلهـا باسـتخدام برنـامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لـدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

2- البيانات الثانوية

اعتمدت على مراجعة الكتب و الـدوريات و المنـشورات الخاصـة أو المتعلقـة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بمدى تأثير تطبيق حوكمة الـشركات علـى فجـوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين ، وأية مراجع يمكن أن تسهم في إثـراء الدراسـة بشكل علمي، ومن خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، تم التعرف علـى الأسـس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المـستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

2/4 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين هما:

- الفئة الأولى: مراجعي الحسابات ويبلغ حجم مجتمع الدراسة 260 مراجع حسابات بحسب سجلات جمعية المدققين القانونيين الفلسطينية بفرعيها في رام الله وغزة بتاريخ 2008/08/02 موزعين على النحو التالي:
  محافظات الوطن الشمالية 195 مراجعاً.
  محافظات الوطن الجنوبية وعددهم 65 مراجعاً.

- الفئة الثانية: المستثمرون باعتبارهم المستخدمين الأساسيين للقوائم المالية والمستفيدين من تقرير المراجعة، ولقد تم اختيار المديرين أو المحللين الماليين في شركات الوساطة المالية، باعتبارهم يمثلون وكلاء للمستثمرين وعددها 9 شركات وساطة مالية أعضاء في سوق فلسطين للأوراق المالية حتى تاريخ إعداد الدراسة.

تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة للفئة الأولى بطريقة العينة العشوائية، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 100من مراجعي الحسابات موزعين بالتساوي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبطريقة الحصر الشامل للفئة الثانية نظراً لقلة عددهم والبالغة 9 شركات وساطة فقط في فلسطين، وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد عينة الدراسة، وتم استرداد 93 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد 7 استبانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 86 استبانه، منها 75 تمثل فئة المراجعين و9 استبانات تمثل المستثمرين.

3/4 خصائص وسمات عينة الدراسة

والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

1- الدرجة العلمية:

يبين جدول رقم (4-1) أن 1.2% من أفراد العينة درجتهم العلمية " دبلوم فأقل" ، و 77.9% من أفراد العينة درجتهم العلمية " بكالوريوس" ، و 18.6% من أفـراد العينـة درجتهم العلمية " ماجستير"، و 2.3% من أفراد العينة درجتهم العلمية " دكتوراه" ، وهو ما يعني أن أفراد العينة مؤهلين مهنياً للإجابة على أسئلة الاستبانة ويمكن الوثوق في النتـائج التي نحصل عليها من خلال التحليل لإجاباتهم.

جدول رقم (4-1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم فأقل	1	1.2
بكالوريوس	67	77.9
ماجستير	16	18.6
دكتوراه	2	2.3
المجموع	86	100.0

2- الوظيفة الحالية:

يبين جدول رقم (4-2) أن 73.3% من أفراد العينة وظيفتهم الحاليـة " مراجـع حسابات " ، و 10.5% من أفراد العينة وظيفتهم الحالية " محلل مالي "، و 12.8% من أفراد العينة وظيفتهم الحالية " مدير مالي أو رئيس حسابات "، و 3.5% من أفراد العينـة وظيفتهم الحالية " أكاديمي ".

جدول رقم (4-2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	**التكرار**	**النسبة المئوية**
مراجع حسابات	63	73.3
محلل مالي	9	10.5
مدير مالي أو رئيس حسابات	11	12.8
أكاديمي	3	3.5
أخرى	0	0.0
المجموع	86	100.0

3- سنوات الخبرة في العمل الحالي:

يبين جدول رقم (4-3) أن 31.4% من عينة الدراسة تراوحت خبراتهم " أقل من 5 سنوات" ، و 18.6% من عينة الدراسة تراوحت خبراتهم " من 5 إلى 10 سنوات "، و 33.7% من عينة الدراسة تراوحت خبراتهم " من 10 – 15 سنة" ، و 5.8% من عينة الدراسة تراوحت خبراتهم " من 15 – 20 سنة "، و 10.5% من عينة الدراسة بلغت خبراتهم " أكثر من 20 سنة "، ويلاحظ أن 70% من أفراد العينة ممن تزيد خبرتهم عن 5 سنوات وأن 50% من المجيبين على أسئلة الاستبانة تزيد سنوات خبرتهم في أعمالهم عن 10 سنوات وهذا يدل على أن النتائج التي سنحصل عليها من إجاباتهم نابعة من تجربة وخبرات جيدة تمكنهم من إبداء آرائهم بموضوعية ومهنية في مشكلة الدراسة.

جدول رقم (4-3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل الحالي

سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات في العمل الحالي	**التكرار**	**النسبة المئوية**
اقل من 5 سنوات	27	31.4
من 5 إلى 10 سنوات	16	18.6
من 10 – 15 سنة	29	33.7
من 15 – 20 سنة	5	5.8
أكثر من 20 سنة	9	10.5
المجموع	86	100.0

4- العمر:

يبين جدول رقم (4-4) أن 9.3% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم " اقل من 25 سنة" ، و 46.5% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم " من 25 سنة إلى 34 سنة " و 24.4% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم " من 35 سنة إلى 44 سنة "، و 17.4% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم " من 45 سنة إلى 54 سنة " ، و 2.3% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم " أكبر من 54 سنة ".

جدول رقم (4-4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	**التكرار**	**النسبة المئوية**
أقل من 25 سنة	8	9.3
من 25 سنة إلى 34 سنة	40	46.5
من 35 سنة إلى 44 سنة	21	24.4
من 45 سنة إلى 54 سنة	15	17.4
أكبر من 54 سنة	2	2.3
المجموع	86	100.0

3/4 أداة الدراسة

قد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

1- إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
2- عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
3- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
4- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
5- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.
6- توزيع الاستبانة على جميع إفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ولقد تم تقسيم **الاستبانه إلى قسمين** كما يلي:

- **القسم الأول** : يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة ويتضمن 4 فقرات
- **القسم الثاني** تتناول آراء أفراد عينة الدراسة نحو تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين وتم تقسيمه إلى ستة محاور كما يلي:

- **المحور الأول** : يناقش مدى مساهمة تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات، ويتكون من 8 فقرات.
- **المحور الثاني** : يناقش مدى مساهمة حماية حقوق المساهمين على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، ويتكون من 8 فقرات.
- **المحور الثالث** : يناقش مدى مساهمة المعاملة المتساوية للمساهمين على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، ويتكون من 7 فقرات.
- **المحور الرابع** : يناقش مدى مساهمة دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات، ويتكون من 6 فقرات.
- **المحور الخامس** : يناقش مدى مساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، ويتكون من 8 فقرات.

- **المحور السادس** : يناقش مدى مساهمة قيام مجالس الإدارة بمسئولياتهم على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، ويتكون من 12 فقرة.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي حسب جدول رقم (4-5).

جدول رقم(4-5)

مقياس الإجابة على الفقرات

التصنيف	**موافق جداُ**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
الدرجة	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**

4/4 صدق وثبات الاستبيان

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

❖ **صدق فقرات الاستبيان** : تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

1) صدق الإستبانة:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (7) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء وقد تم الاستجابة لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم (ملحق رقم 2).

2) صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان من خلال التطبيق على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 25 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى مساهمة تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات **على تضييق فجوة التوقعات** في مهنة المراجعة.

جدول رقم (4–6) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (مدى مساهمة تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)،حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4–6)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول مدى مساهمة تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات **على تضييق فجوة التوقعات**

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتميز إطار الحوكمة المطبق بالفاعلية والمرونة الكافية.	0.676	0.000
2	وجود أسواق تتميز بالشفافية والفعالية العالية.	0.738	0.000
3	يوجد قوانين وتنظيمات للحوكمة ذات شفافية وقابلة للتنفيذ.	0.686	0.000
4	وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز.	0.749	0.000
5	يتم توزيع المسئوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة.	0.604	0.001
6	تمنح الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة الكافية للقيام بواجباتها.	0.771	0.000
7	تتمتع الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالنزاهة والموضوعية.	0.862	0.000
8	تصدر قرارات الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب وبشفافية.	0.822	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى مساهمة حماية حقوق المساهمين على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

جدول رقم (4−7) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (مبدأ حماية حقوق المساهمين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4−7)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى مساهمة حماية حقوق المساهمين على تضييق فجوة التوقعات.

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتم توفير المعلومات الكافية للمساهمين عن التغيرات الأساسية بالشركة.	0.503	0.010
2	يقوم المساهمون بمناقشة تقرير المراجعة الخارجية خلال جلسات الجمعية العمومية.	0.518	0.008
3	يشارك المساهمون برأيهم في سياسات المكافآت لكبار الموظفين ومجلس الإدارة.	0.646	0.000
4	يتم الإفصاح عن اتفاقات المساهمين التي تمنح سيطرة للمساهم أكبر من ملكيته.	0.486	0.014
5	يمنع استخدام الوسائل المناهضة للاستيلاء على الشركات لحماية الإدارة من المساءلة.	0.589	0.002
6	يتم الإفصاح عن قواعد وإجراءات السيطرة على الشركات في أسواق المال.	0.671	0.000
7	يقوم المستثمرون المؤسسون وبصفتهم وكلاء بالإفصاح عن الحوكمة الخاصة بهم.	0.532	0.006
8	إفصاح المستثمرون المؤسسون وبصفتهم وكلاء عن التعارضات في المصالح.	0.724	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مدى مساهمة المعاملة المتساوية للمساهمين على تضبيق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة

جدول رقم (4-8) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (المعاملة المتساوية للمساهمين) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل مــن 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4-8)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث : مدى مساهمة المعاملة المتساوية للمساهمين على تضبيق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتم منح نفس الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة.	0.729	0.000
2	يوجد حماية لصغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين.	0.551	0.004
3	لا يتم السماح لأمناء حفظ الأسهم بالتصويت تلقائياً نيابة عن المالك .	0.875	0.000
4	عملية التصويت للمساهمين عبر الحدود تتم بسهولة ويسر.	0.886	0.000
5	يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية ومتكافئة.	0.733	0.000
6	يعتبر التداول الشخصي الصوري تداولاً مرفوضاً.	0.791	0.000
7	يقوم أعضاء الإدارة العليا بالإفصاح عن أي مصلحة مادية لهم.	0.753	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: مدى مساهمة دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

جدول رقم (4-9) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات) والمعدل الكلي لفقراته ، والــذي يبــين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالــة لكــل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تــساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (4-9)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع : مدى مساهمة دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتم حماية حقوق أصحاب المصالح بعلاقات تعاقدية موثقة.	0.566	0.003
2	يكفل القانون حق التعويض لأصحاب المصالح.	0.754	0.000
3	يوجد آليات لتعزيز الأداء لأجل مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات.	0.840	0.000
4	يتم تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات اللازمة للقيام بمسئولياتهم.	0.662	0.000
5	يتم إتباع آليات لتوصيل شكاوى العاملين وبحثها.	0.859	0.000
6	تقوم الإدارة بوضع آليات وإجراءات فعالة لمواجهة حالات الإعسار.	0.859	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس: مبدأ مدى مساهمة فقرات مبدأ الإفصاح والشفافية على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة

جدول رقم (4–10) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة مـن فقـرات المحـور الخامس (مبدأ الإفصاح والشفافية) والمعدل الكلي لفقراته ، والـذي يبـين أن معـاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4–10)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس : مدى مساهمة فقرات مبدأ الإفصاح والشفافية على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتم الإفصاح الكامل عن النتائج المالية ونتائج العمليات.	0.731	0.000
2	يتم الإفصاح عن كبار المساهمين وعمليات الأطراف ذات العلاقة.	0.574	0.003
3	يتم الإفصاح عن عوامل المخاطر المتوقعة .	0.812	0.000
4	يوجد معايير نوعية ومرتفعة لإعداد المعلومات والإفصاح عنها.	0.699	0.000
5	يتم الاعتماد على مراجع خارجي مستقل مؤهل وكفء.	0.821	0.000
6	يكون المراجعين الخارجيون قابلون للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين.	0.789	0.000
7	يتم توفير فرص متساوية لمستخدمي المعلومات.	0.870	0.000
8	يتم إتباع منهجية للتحليل والتقييم بما يمنع التعارض في المصالح.	0.779	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس: مدى مساهمة قيام مجالس الإدارة بمسئولياتها بحسب ضوابط الحوكمة على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة

جدول رقم (4-11) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس (مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور السادس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4-11)

الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس مدى مساهمة قيام مجالس الإدارة بمسئولياتها بحسب ضوابط الحوكمة على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يعمل مجلس الإدارة على أساس من المعلومات الكاملة والعناية والواجبة.	0.726	0.000
2	يعمل مجلس الإدارة بحيادية وبدون تمييز تجاه كافة المساهمين.	0.604	0.001
3	يطبق مجلس الإدارة مهامه بمعايير أخلاقية عالية.	0.756	0.000
4	يقوم مجلس الإدارة بوضع إستراتيجية لإدارة المخاطر.	0.519	0.008
5	يقوم مجلس الإدارة بتقييم ذاتي لأدائه.	0.563	0.003
6	يشرف مجلس الإدارة على كبار الموظفين ومعايير مكافأتهم.	0.536	0.006
7	يتم رقابة وإدارة أي تعارض بين مجلس الإدارة والمساهمين.	0.826	0.000
8	يوجد نظم سليمة وفاعلة للرقابة.	0.758	0.000
9	يشرف مجلس الإدارة على عمليات الإفصاح والاتصالات.	0.878	0.000
10	يتم تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير الموظفين قادرين على ممارسة الحكم المستقل لمسئولية ضمان نزاهة التقارير المالية.	0.588	0.002
11	يتم الإفصاح عن صلاحيات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وإجراءات عملها.	0.826	0.000
12	يتم تقديم كافة المعلومات الصحيحة لمجلس الإدارة في الوقت المناسب.	0.740	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

3) صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

جدول رقم (4–12) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396 .

جدول رقم (4–12)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	مدى مساهمة تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات	0.660	0.000
الثاني	مدى مساهمة حماية حقوق المساهمين على تضييق فجوة التوقعات	0.654	0.000
الثالث	مدى مساهمة المعاملة المتساوية للمساهمين على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة	0.618	0.001
الرابع	مدى مساهمة دور أصحاب المصالح على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة	0.468	0.018
الخامس	مدى مساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية على تضييق فجوة التوقعات	0.737	0.000
السادس	مدى مساهمة قيام مجالس الإدارة بمسئولياتهم على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة	0.811	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

5/4 ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أجريت خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1– طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (4-13) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان

جدول رقم (4-13)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	محتوى المحور	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى المعنوية
الأول	مدى مساهمة تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات	8	0.7363	0.8481	0.000
الثاني	مدى مساهمة حماية حقوق المساهمين على تضييق فجوة التوقعات	8	0.7565	0.8614	0.000
الثالث	مدى مساهمة المعاملة المتساوية للمساهمين على فجوة التوقعات	7	0.7164	0.8347	0.000
الرابع	مدى مساهمة دور أصحاب المصالح على تضييق فجوة التوقعات	6	0.7658	0.8674	0.000
الخامس	مدى مساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية على تضييق فجوة التوقعات	8	0.6926	0.8184	0.000
السادس	مدى مساهمة قيام مجالس الإدارة بمسئولياتهم على فجوة التوقعات	12	0.7265	0.8416	0.000
	جميع الفقرات	49	0.7524	0.8587	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (4-14) أن معاملات الثبات مرتفعة

جدول رقم (4-14)

معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	مدى مساهمة تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات	8	0.8824
الثاني	مدى مساهمة حماية حقوق المساهمين على تضييق فجوة التوقعات	8	0.8845
الثالث	مدى مساهمة المعاملة المتساوية للمساهمين على فجوة التوقعات	7	0.8625
الرابع	مدى مساهمة دور أصحاب المصالح على تضييق فجوة التوقعات	6	0.8965
الخامس	مدى مساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية على تضييق فجوة التوقعات	8	0.8413
السادس	مدى مساهمة قيام مجالس الإدارة بمسئولياتهم على فجوة التوقعات	12	0.8775
	جميع الفقرات	49	0.8791

6/4 المعالجات الإحصائية:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات.
2- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
4- معادلة سبيرمان براون للثبات.
5- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).
6- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test.
7- اختبار t للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين.
8- tاختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث عينات مستقلة فأكثر.
9- اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات للعينات.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

1/5 اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

يتعلق اختبار كولمجروف- سمرنوف بمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (5–1) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (5–1)

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

الجزء	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	8	0.732	0.657
الثاني	تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين	8	0.858	0.453
الثالث	تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	7	0.847	0.469
الرابع	تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	6	1.096	0.181
الخامس	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية	8	1.108	0.172
السادس	تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة	12	0.764	0.603
	جميع الفقرات	49	1.099	0.178

2/5 تحليل فقرات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99(أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي – 1.99(أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60 %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05.

تحليل فقرات المحور الأول : مدى مساهمة تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5–2) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1– في الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي " 88.60%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز يضيق من فجوة التوقعات ".

2– في الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النسبي " 87.21%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن "تتمتع الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالنزاهة والموضوعية مما يساهم في تضييق فجوة التوقعات ".

3– في الفقرة رقم "8 " بلغ الوزن النسبي " 87.21%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " تصدر قرارات الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب وبشفافية مما يؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات ".

4– في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 85.81%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " وجود أسواق تتميز بالشفافية والفعالية يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة ".

5– في الفقرة رقم " 6" بلغ الوزن النسبي " 85.81%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " تمنح الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة الكافية للقيام بواجباتها مما يساهم في تضييق فجوة التوقعات ".

6– في الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 85.12%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " يوجد قوانين وتنظيمات للحوكمة ذات شفافية وقابلة للتنفيذ مما يساهم في تضييق فجوة التوقعات ".

7– في الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النسبي " 84.88%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " يتم توزيع المسئوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة مما يساهم في تضييق فجوة التوقعات ".

8– في الفقرة رقم " 1" بلغ الوزن النسبي " 83.95%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " يتميز إطار الحوكمة بالمرونة الكافية مما يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول تساوي 4.30، و الوزن النسبي يساوي86.08 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 27.990 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

ويمكننا أن نستخلص مما سبق أن نسبة تزيد عن 86% من أفراد عينة الدراسة يرون في وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في فلسطين يساهم في تضييق فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية في فلسطين، وهو ما يعد دافعاً جديداً لتطبيقها.

جدول رقم (5-2)

تحليل فقرات المحور الأول(مدى مساهمة وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	يتميز إطار الحوكمة المطبق بالفاعلية والمرونة الكافية.	4.20	0.549	83.95	20.223	0.000
2	وجود أسواق تتميز بالشفافية والفعالية العالية.	4.29	0.528	85.81	22.652	0.000
3	يوجد قوانين وتنظيمات للحوكمة ذات شفافية وقابلة للتنفيذ.	4.26	0.513	85.12	22.700	0.000
4	وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز.	4.43	0.564	88.60	23.498	0.000
5	يتم توزيع المسئوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة.	4.24	0.702	84.88	16.439	0.000
6	تمنح الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة الكافية للقيام بواجباتها.	4.29	0.630	85.81	19.000	0.000
7	تتمتع الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالنزاهة والموضوعية.	4.36	0.612	87.21	20.619	0.000
8	تصدر قرارات الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب وبشفافية.	4.36	0.649	87.21	19.433	0.000
	جميع الفقرات	4.30	0.432	86.08	27.990	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 85" تساوي 1.99

تحليل فقرات المحور الثاني : مدى مساهمة حماية حقوق المساهمين على تضييق فجوة التوقعات

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5–3) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (مدى مساهمة حماية حقوق المساهمين على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "85.81%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " توفير المعلومات للمساهمين عن التغيرات الأساسية بالشركة يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة ".
2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "84.19%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مناقشة المساهمين لتقرير المراجعة الخارجية يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة "
3. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "83.72%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الإفصاح عن قواعد وإجراءات السيطرة على الشركات في أسواق المال يساهم في تضييق فجوة التوقعات "
4. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "81.86%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " إفصاح المستثمرون المؤسسون بصفتهم وكلاء عن الحوكمة الخاصة بهم يساهم في تضييق فجوة التوقعات "
5. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "81.63%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الإفصاح عن اتفاقات المساهمين التي تمنح سيطرة للمساهم أكبر من ملكيته يساهم في تضييق فجوة التوقعات "
6. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "81.40%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " إفصاح المستثمرون المؤسسون وبصفتهم وكلاء عن التعارضات في المصالح يؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات "
7. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "78.84%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مشاركة المساهمين برأيهم في سياسات المكافآت لكبار الموظفين ومجلس الإدارة يساهم في تضييق فجوة التوقعات "
8. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "77.67%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " منع استخدام الوسائل المناهضة للاستيلاء على الشركات لحماية الإدارة من المساءلة يساهم في تضييق فجوة التوقعات "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (مدى مساهمة حماية حقوق المساهمين على فجوة التوقعات) تساوي 4.09 ، و الوزن النسبي يساوي 81.89% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 20.716 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن حماية حقوق المساهمين يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

وتبين نتائج تحليل فقرات هذا المحور أن حماية حقوق المساهمين الخاصة المتعلقة بتوفير بيئة معلومات شفافة وواضحة للمساهمين إضافة إلى موضوع مناقشة تقرير المراجع الخارجي والإفصاح عن التعارضات في المصالح تؤثر بنسبة أكبر نسبياً من حقهم في المشاركة بالإدلاء برأيهم في بعض السياسات الهامة مثل مكافآت الإدارة العليا وكذلك من منع استخدام الوسائل المناهضة للاستيلاء على الشركات لحماية الإدارة من المساءلة، كما وأن نتائج تحليل هذه الفقرة تبين أن توقعات المساهمين ستكون أكثر معقولية باتجاه مراجع الحسابات، حيث بينت هذه النتائج أن ما يزيد عن 81% من أفراد العينة يرون في هذه الحقوق تؤدي إلى تضييق فجوة توقعات المساهمين باتجاه مراجع الحسابات.

جدول رقم (5-3)

تحليل فقرات المحور الثاني(مدى مساهمة حماية حقوق المساهمين على تضييق فجوة التوقعات)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	يتم توفير المعلومات الكافية للمساهمين عن التغيرات الأساسية بالشركة.	4.29	0.780	85.81	15.343	0.000
2	يقوم المساهمون بمناقشة تقرير المراجعة الخارجية خلال جلسات الجمعية العمومية.	4.21	0.705	84.19	15.910	0.000
3	يشارك المساهمون برأيهم في سياسات المكافآت لكبار الموظفين ومجلس الإدارة.	3.94	0.725	78.84	12.043	0.000
4	يتم الإفصاح عن اتفاقات المساهمين التي تمنح سيطرة للمساهم أكبر من ملكيته.	4.08	0.829	81.63	12.096	0.000
5	يمنع استخدام الوسائل المناهضة للاستيلاء على الشركات لحماية الإدارة من المساءلة.	3.88	0.846	77.67	9.687	0.000
6	يتم الإفصاح عن قواعد وإجراءات السيطرة على الشركات في أسواق المال.	4.19	0.678	83.72	16.233	0.000
7	يقوم المستثمرون المؤسسون وبصفتهم وكلاء بالإفصاح عن الحوكمة الخاصة بهم.	4.09	0.680	81.86	14.915	0.000
8	إفصاح المستثمرون المؤسسون بصفتهم وكلاء عن التعارضات في المصالح.	4.07	0.748	81.40	13.260	0.000
	جميع الفقرات	4.09	0.490	81.89	20.716	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 85" تساوي 1.99

تحليل فقرات المحور الثالث : مدى مساهمة المعاملة المتساوية للمساهمين على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5-4) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (مساهمة المعاملة المتساوية للمــساهمين على تضييق فجوة التوقعات) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم " 7" بلغ الوزن النسبي " 77.91%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " إفصاح الإدارة العليا عن أي مصلحة مادية لهم يساهم في تضييق من فجوة التوقعات ".
2. في الفقرة رقم "6 " بلغ الوزن النسبي " 73.95%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " منع التداول الشخصي الصوري يساهم في تضييق من فجوة التوقعات "
3. في الفقرة رقم "2 " بلغ الوزن النسبي " 73.49%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " حماية صغار المساهمين من الاستغلال يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة "
4. في الفقرة رقم "1 " بلغ الوزن النسبي " 72.09%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " إعطاء نفس الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة "
5. في الفقرة رقم " 5" بلغ الوزن النسبي " 71.40%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " حصول المساهمين في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية يساهم في تضييق فجوة التوقعات "
6. في الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 64.65%" ومستوى الدلالة "0.030" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " عدم السماح لأمناء حفظ الأسهم بالتصويت تلقائياً نيابة عن المالك يساهم في تضييق فجوة التوقعات "
7. في الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي " 59.77%" ومستوى الدلالة "0.920 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " تسهيل عملية التصويت لحملة الأسهم عبر الحدود يساهم في تضييق فجوة التوقعات "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين) تساوي 3.52 ، و الوزن النسبي يساوي 70.47 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 7.282 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

ومن ذلك نرى أنه رغم ضعف الوزن النسبي لمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين وأثره في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية إلا أنه يشير بشكل عام إلى أن تطبيق هذا المبدأ يساهم في تضييق فجوة التوقعات خاصة تلك الفقرة التي تتعلق بإفصاح الإدارة العليا عن أية مصالح مادية لهم، كذلك فإن نتائج التحليل تبين أن أقل الفقرات تأثيراً هي تسهيل عملية التصويت لحملة الأسهم عبر الحدود وهو ما يعزى لضعف ارتباط عملية التصويت بحضور جلسات الجمعية العمومية والمناقشة المباشرة للقوائم والملاحظات التي قد تظهرها عملية المراجعة.

جدول رقم (5-4)

تحليل فقرات المحور الثالث(مدى مساهمة المعاملة المتساوية للمساهمين على تضييق فجوة التوقعات)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	يتم منح نفس الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة.	3.60	0.986	72.09	5.690	0.000
2	يوجد حماية لصغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين.	3.67	0.887	73.49	7.051	0.000
3	لا يتم السماح لأمناء حفظ الأسهم بالتصويت تلقائياً نيابة عن المالك .	3.23	0.978	64.65	2.205	0.030
4	عملية التصويت للمساهمين عبر الحدود تتم بسهولة ويسر.	2.99	1.068	59.77	-0.101	0.920
5	يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية ومتكافئة.	3.57	0.952	71.40	5.549	0.000
6	يعتبر التداول الشخصي الصوري تداولاً مرفوضاً.	3.70	1.117	73.95	5.790	0.000
7	يقوم أعضاء الإدارة العليا بالإفصاح عن أي مصلحة مادية لهم.	3.90	0.970	77.91	8.556	0.000
	جميع الفقرات	3.52	0.666	70.47	7.282	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 85" تساوي 1.99

تحليل فقرات المحور الرابع : مدى مساهمة دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على فجوة التوقعات.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5–5) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (مدى مساهمة تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم " 4" بلغ الوزن النسبي " 80.93%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات اللازمة للقيام بمسئولياتهم يساهم في تضييق فجوة التوقعات "
2. في الفقرة رقم " 1" بلغ الوزن النسبي " 75.81%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " حماية حقوق أصحاب المصالح بعلاقات تعاقدية يساهم في فجوة التوقعات في مهنة المراجعة "
3. في الفقرة رقم " 6 " بلغ الوزن النسبي " 72.09%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " وضع إطار فعال لمواجهة حالة الإعسار يساهم في تضييق فجوة التوقعات "
4. في الفقرة رقم " 2 " بلغ الوزن النسبي " 71.63%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " كفالة القانون لحق التعويض لأصحاب المصالح يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة "
5. في الفقرة رقم " 3 " بلغ الوزن النسبي " 70.23%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " وضع آليات لتعزيز الأداء لأجل مشاركة العاملين يساهم في تضييق فجوة التوقعات "
6. في الفقرة رقم " 5" بلغ الوزن النسبي " 67.67%" ومستوى الدلالة " 0.001 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " وضع آليات لتوصيل شكاوى العاملين وبحثها يساهم في تضييق فجوة التوقعات "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات) تساوي 3.65 ، و الوزن النسبي يساوي 73.06% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي

10.288 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

وتشير نتائج التحليل لهذا المحور بأن تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات اللازمة للقيام بمسئولياتهم هي الأكثر أثراً باتجاه تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة من غيرها من فقرات هذا المبدأ وهو ما يؤكد على أهمية توفر المعلومات بكل شفافية لأصحاب المصالح والذين يعتبرون من مستخدمي القوائم المالية وطرفاً في معادلة فجوة التوقعات، كذلك فإن جميع فقرات هذا المحور تدعم فرضية أن تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات يؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية.

جدول رقم (5-5)

تحليل فقرات المحور الرابع (مدى مساهمة مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	يتم حماية حقوق أصحاب المصالح بعلاقات تعاقدية موثقة.	3.79	0.799	75.81	9.180	0.000
2	يكفل القانون حق التعويض لأصحاب المصالح.	3.58	0.727	71.63	7.416	0.000
3	يوجد آليات لتعزيز الأداء لأجل مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات.	3.51	0.822	70.23	5.769	0.000
4	يتم تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات اللازمة للقيام بمسئولياتهم.	4.05	0.649	80.93	14.951	0.000
5	يتم إتباع آليات لتوصيل شكاوى العاملين وبحثها.	3.38	1.031	67.67	3.452	0.001
6	تقوم الإدارة بوضع آليات وإجراءات فعالة لمواجهة حالات الإعسار.	3.60	0.949	72.09	5.908	0.000
	جميع الفقرات	3.65	0.589	73.06	10.288	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "85" تساوي 1.99

تحليل فقرات المحور الخامس : مدى مساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5–6) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الخامس (مدى مساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية على تضييق فجوة التوقعات) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي " 91.63%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " أن مساءلة ومحاسبة المراجعين الخارجيون من قبل المساهمين يساهم في تضييق فجوة التوقعات "
2. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي " 91.16%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الاعتماد على مراجع خارجي مستقل مؤهل وكفء يضيق من فجوة التوقعات "
3. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي " 90.93%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الإفصاح الكامل عن النتائج المالية ونتائج العمليات يضيق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة "
4. في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 90.47%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الإفصاح عن كبار المساهمين وعمليات الأطراف ذات العلاقة يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة "
5. في الفقرة رقم " 3" بلغ الوزن النسبي " 90.23%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الإفصاح عن عوامل المخاطر المتوقعة يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة"
6. في الفقرة رقم " 8" بلغ الوزن النسبي " 90.23%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " وضع منهجية للتحليل والتقييم بما يمنع التعارض في المصالح يؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات "
7. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي " 87.44%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " وضع معايير نوعية ومرتفعة لإعداد المعلومات والإفصاح عنها يضيق من فجوة التوقعات "
8. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي " 85.35%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " توفير فرص متساوية لمستخدمي المعلومات يساهم في تضييق فجوة التوقعات "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس (تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية) تساوي 4.48، و الوزن النسبي يساوي 89.68% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 27.775 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

ويتبين من نتائج تحليل فقرات هذا المحور بأن تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية يعد من أهم مبادئ حوكمة الشركات التي تؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، لارتباطه الوثيق بالبيانات المالية، وبعملية مراجعة الحسابات، وتقرير مدقق الحسابات الخارجي، حيث يتناول الإفصاح الكامل لنتائج العمليات المالية، وعن كل ما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة وكبار المساهمين وهم الأطراف الأكثر تأثيراً على تلك النتائج، كذلك يتطرق لمواصفات مراجع الحسابات الخارجي الذي يمكنه أن يعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية بتقرير المراجع، إضافة لقابلية المراجع للمساءلة من قبل المساهمين، كما أن وضع معايير نوعية ومرتفعة لإعداد المعلومات المالية والإفصاح عنها ووضع منهجية للتحليل والتقييم يؤدي إلى منع التعارض في المصالح مما يوفر قدراً عالياً من الوضوح والشفافية أمام المساهمين والأطراف الأخرى تجعلهم أكثر ثقة بتقرير المراجع.

جدول رقم (5-6)

تحليل فقرات المحور الخامس(مدى تأثير تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على فجوة التوقعات)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	يتم الإفصاح الكامل عن النتائج المالية ونتائج العمليات.	4.55	0.546	90.93	26.280	0.000
2	يتم الإفصاح عن كبار المساهمين وعمليات الأطراف ذات العلاقة.	4.52	0.589	90.47	23.997	0.000
3	يتم الإفصاح عن عوامل المخاطر المتوقعة .	4.51	0.664	90.23	21.108	0.000
4	يوجد معايير نوعية ومرتفعة لإعداد المعلومات والإفصاح عنها.	4.37	0.798	87.44	15.950	0.000
5	يتم الاعتماد على مراجع خارجي مستقل مؤهل وذي كفاءة مهنية عالية.	4.56	0.644	91.16	22.451	0.000
6	يكون المراجعين الخارجيون قابلون للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين.	4.58	0.563	91.63	26.054	0.000
7	يتم توفير فرص متساوية لمستخدمي المعلومات.	4.27	0.818	85.35	14.372	0.000
8	يتم إتباع منهجية للتحليل والتقييم بما يمنع التعارض في المصالح.	4.51	0.609	90.23	23.032	0.000
	جميع الفقرات	4.48	0.495	89.68	27.775	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 85" تساوي 1.99

تحليل فقرات المحور السادس : مدى مساهمة قيام مجالس الإدارة بمسئولياتها بحسب ضوابط الحوكمة على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5-7) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور السادس (تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "88.14%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير الموظفين قادرين على ممارسة الحكم المستقل لمسئولية ضمان نزاهة التقارير المالية يساهم في تضييق فجوة التوقعات ".

2- في الفقرة رقم "8 " بلغ الوزن النسبي " 86.28%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " وجود نظم سليمة للرقابة يؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات ".

3- في الفقرة رقم "12 " بلغ الوزن النسبي " 86.28%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " إتاحة كافة المعلومات الصحيحة لمجلس الإدارة في الوقت المناسب يساهم في تضييق فجوة التوقعات ".

4- في الفقرة رقم " 1" بلغ الوزن النسبي " 86.05%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " عمل مجلس الإدارة على أساس المعلومات الكاملة والعناية والواجبة يضيق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة ".

5- في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 85.81%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " عمل مجلس الإدارة بالتساوي تجاه كافة المساهمين يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة ".

6- في الفقرة رقم " 6" بلغ الوزن النسبي " 85.81%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " إشراف مجلس الإدارة على كبار الموظفين ومعايير مكافأتهم يضيق من فجوة التوقعات ".

7- في الفقرة رقم " 11" بلغ الوزن النسبي " 85.81%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الإفصاح عن صلاحيات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وإجراءات عملها يساهم في تضييق فجوة التوقعات ".

8- في الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النسبي " 84.65%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " رقابة وإدارة أي تعارض بين مجلس الإدارة والمساهمين يساهم في تضييق فجوة التوقعات ".

9- في الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 84.42%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " تطبيق مجلس الإدارة لمعايير أخلاقية عالية يضيق من فجوة التوقعات".

10- في الفقرة رقم "9 " بلغ الوزن النسبي " 84.19%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " إشراف مجلس الإدارة على عمليات الإفصاح والاتصالات يساهم في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة ".

11- في الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي " 83.49%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " وضع مجلس الإدارة لإستراتيجية لإدارة المخاطر يضيق من فجوة التوقعات ".

12- في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "78.14%" ومستوى الدلالــة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " قيام مجلس الإدارة بتقييم ذاتي لأدائه يضيق من فجوة التوقعات ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور السادس (مدى تأثير تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة على فجوة التوقعات) تــساوي 4.25، و الــوزن النــسبي يساوي 84.92% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمــة t المحــسوبة تساوي 26.741 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن تطبيق مبدأ مــسئوليات مجلــس الإدارة يؤثر على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

إن نتائج التحليل تؤكد ما جاءت عليه الدراسة النظرية بأن مجلس الإدارة من أهم الأطــراف ذات العلاقة بمراجع الحسابات وبفجوة التوقعات في مهنة المراجعة، فمجلس الإدارة مــسئول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وعلــى تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام رقابة داخلي فعال وذي صلة بإعداد وعــرض القــوائم المالية بصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية سواء تلك الناتجة عن احتيال أو خطــأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة والقيام بإجراء تقديرات محاسبية معقولــة حسب الظروف. لذا فإن عمل مجلس الإدارة بالعناية الواجبة وبمعايير أخلاقية ومهنية عاليــة وبالتساوي بين المساهمين يساهم ذلك في عرض القوائم المالية بعدالة وموضوعية، كمــا أن وجود نظم رقابية فاعلة وإشراف مجلس الإدارة عليها وإدارة التعارضــات مــع المــساهمين وأصحاب المصالح بشفافية وموضوعية يدعم هذه التوجهات، كذلك فإن تكليف أعــضاء مــن مجلس الإدارة القادرين على ممارسة الحكم المستقل والإفصاح عن صلاحيات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وإجراءات عملها، وهو ما يدل على أن تطبيق مبدأ مسئوليات الإدارة يوفر بيئة سليمة تساهم في تضييق الفجوة بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية.

جدول رقم (5-7)

تحليل فقرات المحور السادس(مدى تأثير تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة على فجوة التوقعات)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	يعمل مجلس الإدارة على أساس من المعلومات الكاملة والعناية والواجبة.	4.30	0.555	86.05	21.779	0.000
2	يعمل مجلس الإدارة بحيادية وبدون تمييز تجاه كافة المساهمين.	4.29	0.701	85.81	17.082	0.000
3	يطبق مجلس الإدارة مهامه بمعايير أخلاقية عالية.	4.22	0.710	84.42	15.956	0.000
4	يعد مجلس الإدارة إستراتيجية لإدارة المخاطر.	4.17	0.578	83.49	18.847	0.000
5	يقوم مجلس الإدارة بتقييم ذاتي لأدائه.	3.91	0.821	78.14	10.248	0.000
6	يشرف مجلس الإدارة على كبار الموظفين ومعايير مكافأتهم.	4.29	0.684	85.81	17.507	0.000
7	يتم رقابة وإدارة أي تعارض بين مجلس الإدارة والمساهمين.	4.23	0.714	84.65	16.006	0.000
8	يوجد نظم سليمة وفاعلة للرقابة.	4.31	0.559	86.28	21.813	0.000
9	يشرف مجلس الإدارة على عمليات الإفصاح والاتصالات.	4.21	0.635	84.19	17.672	0.000
10	يتم تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير الموظفين قادرين على ممارسة الحكم المستقل لمسئولية ضمان نزاهة التقارير المالية.	4.41	0.803	88.14	16.257	0.000
11	يتم الإفصاح عن صلاحيات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وإجراءات عملها.	4.29	0.701	85.81	17.082	0.000
12	يتم تقديم كافة المعلومات الصحيحة لمجلس الإدارة في الوقت المناسب.	4.31	0.756	86.28	16.127	0.000
	جميع الفقرات	4.25	0.432	84.92	26.741	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 85" تساوي 1.99

جميع المحاور

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5–8) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة المتعلقة بتأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة تساوي 4.09، و الوزن النسبي يساوي 81.87% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 31.844 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن تطبيق حوكمة الشركات يؤثر باتجاه تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

جدول رقم (5–8)
تحليل محاور الدراسة

المحور	عنوان المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
الأول	مدى مساهمة تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات	4.30	0.432	86.08	27.990	0.000
الثاني	مدى مساهمة حماية حقوق المساهمين على تضييق فجوة التوقعات	4.09	0.490	81.89	20.716	0.000
الثالث	مدى مساهمة المعاملة المتساوية للمساهمين على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة	3.52	0.666	70.47	7.282	0.000
الرابع	مدى مساهمة دور أصحاب المصالح على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة	3.65	0.589	73.06	10.288	0.000
الخامس	مدى مساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية على تضييق فجوة التوقعات	4.48	0.495	89.68	27.775	0.000
السادس	مدى مساهمة قيام مجالس الإدارة بمسئولياتهم على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة	4.25	0.432	84.92	26.741	0.000
جميع المحاور		4.09	0.319	81.87	31.844	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 85" تساوي 1.99

3/5 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق مبدأ ضمان وجـــود أســـاس لإطار فعال لحوكمة الشركات و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (5-9) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحـــسوبة تـــساوي 0.718 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.212، مما يدل على وجود علاقة طرديـــة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعـــال لحوكمة الشركات وتضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

جدول رقم (5-9)

معامل الارتباط بين تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وتضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين

المحور	الإحصاءات	تضييق فجوة التوقعات فـــي مهنـــة المراجعة في فلسطين
تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	معامـــــــل الارتباط	0.718
	مـــــــستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	86

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 84" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.212

الفرضية الثانية: توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (5-10) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.644 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.212، مما يدل على وجود علاقة طردية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

جدول رقم (5-10)

معامل الارتباط بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين

المحور	الإحصاءات	تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين
تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين	معامل الارتباط	0.644
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	86

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 84" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.212

الفرضية الثالثة: توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (5-11) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.412 وهي اكبر

من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.212، مما يدل على وجود علاقة طردية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين و تضييق فجــوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

جدول رقم (5-11)

معامل الارتباط بين تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين

المحور	الإحصاءات	تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين
تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	معامــــــــل الارتباط	0.412
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	86

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 84" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.212

الفرضية الرابعة: توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مبــدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات و تضييق فجوة التوقعات في مهنـــة المراجعـــة فـــي فلسطين

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المــصالح في حوكمة الشركات و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (5–12) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.001 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.513 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.212، مما يدل على وجود علاقة طردية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمــة الــشركات وتضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

جدول رقم (5-12)

معامل الارتباط بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين

المحور	الإحصاءات	تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين
تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	معامل الارتباط	0.513
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	86

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 84" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.212

الفرضية الخامسة: توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (5-13) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.001 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.719 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.212، مما يدل على وجود علاقة طردية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

جدول رقم (5-13)

معامل الارتباط بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية و تضييق فجوة التوقعات

في مهنة المراجعة في فلسطين

المحور	الإحصاءات	تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين
تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية	معامل الارتباط	0.719
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	86

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 84" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.212

الفرضية السادسة: توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (5-14) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.001 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.774 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.212، مما يدل على وجود علاقة طردية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة و تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

جدول رقم (5-14)

معامل الارتباط بين تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة و تضييق فجوة التوقعات

في مهنة المراجعة في فلسطين

المحور	الإحصاءات	تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين
تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة	معامل الارتباط	0.774
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	86

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 84" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.212

7- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى للمتغيرات الشخصية (الدرجة العلمية، الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخبرة، العمر).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

1/7- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى إلى الدرجة العلمية.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى للدرجة العلمية والنتائج مبينة في جدول رقم (5–15) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لكل محور اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.72، كما أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في كل محور من محاور الدراسة يعزى للدرجة العلمية.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.914 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي2.72 ، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.438 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى إلى الدرجة العلمية.

جدول رقم (5-15)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى للدرجة العلمية

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F"	مستوى الدلالة
الأول	تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	بين المجموعات	0.217	3	0.072	0.379	0.768
		داخل المجموعات	15.643	82	0.191		
		المجموع	15.861	85			
الثاني	تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين	بين المجموعات	1.008	3	0.336	1.420	0.243
		داخل المجموعات	19.397	82	0.237		
		المجموع	20.404	85			
الثالث	تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	بين المجموعات	1.562	3	0.521	1.180	0.323
		داخل المجموعات	36.178	82	0.441		
		المجموع	37.739	85			
الرابع	تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	بين المجموعات	1.275	3	0.425	1.237	0.302
		داخل المجموعات	28.181	82	0.344		
		المجموع	29.456	85			
الخامس	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية	بين المجموعات	0.057	3	0.019	0.075	0.973
		داخل المجموعات	20.812	82	0.254		
		المجموع	20.869	85			
السادس	تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة	بين المجموعات	0.183	3	0.061	0.319	0.811
		داخل المجموعات	15.690	82	0.191		
		المجموع	15.874	85			
	جميع المحاور	بين المجموعات	0.279	3	0.093	0.914	0.438
		داخل المجموعات	8.344	82	0.102		
		المجموع	8.623	85			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية 3، 82" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.72

2/7- لا توجد فروق ذات دلالـة إحصائية **عند مستوى دلالـة** $\alpha = 0.05$ **بين آراء أفراد عينـة الدراسة حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى إلى الوظيفة الحالية.**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابـات المبحـوثين حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى إلى الوظيفة الحالية والنتائج مبينة في جدول رقم (5–16) والذي يبين أن قيمـة F المحسوبة لمحور " تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية" تساوي3.039 وهي اكبر من قيمـة F الجدولية والتي تساوي 2.72، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة 0.034 على الترتيب وهـي اقل من 0.05 مما يعني وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة فـي " تطبيـق مبـدأ الإفصاح والشفافية " يعزى إلى الوظيفة الحالية، ويبين اختبار شفيه جدول رقم (5–17) أن

الفروق بين فئتي الوظيفة الحالية " مراجع حسابات " و " أكاديمي " والفـروق لـصالح الفئة " مراجع الحسابات ".

كما تبين أن قيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور المتبقية اقل مـن قيمـة F الجدولية والتي تساوي 2.72، كما أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور المتبقية اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في كل محور من محاور الدراسة المتبقية يعزى إلى الوظيفة الحالية.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.321 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي2.72 ، كما أن قيمة مستوى الدلالـة لجميـع المحـاور تساوي 0.810 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى إلى الوظيفة الحالية.

جدول رقم (5-16)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى إلى الوظيفة الحالية

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الأول	تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	بين المجموعات	0.273	3	0.091	0.479	0.698
		داخل المجموعات	15.588	82	0.190		
		المجموع	15.861	85			
الثاني	تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين	بين المجموعات	1.102	3	0.367	1.561	0.205
		داخل المجموعات	19.302	82	0.235		
		المجموع	20.404	85			
الثالث	تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	بين المجموعات	1.969	3	0.656	1.505	0.219
		داخل المجموعات	35.770	82	0.436		
		المجموع	37.739	85			
الرابع	تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	بين المجموعات	1.582	3	0.527	1.551	0.208
		داخل المجموعات	27.875	82	0.340		
		المجموع	29.456	85			
الخامس	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية	بين المجموعات	2.088	3	0.696	3.039	0.034
		داخل المجموعات	18.781	82	0.229		
		المجموع	20.869	85			
السادس	تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة	بين المجموعات	0.326	3	0.109	0.573	0.634
		داخل المجموعات	15.548	82	0.190		
		المجموع	15.874	85			
	جميع المحاور	بين المجموعات	0.100	3	0.033	0.321	0.810
		داخل المجموعات	8.523	82	0.104		
		المجموع	8.623	85			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية 3، 82" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.72

جدول رقم (5−17)

اختبار شفيه للفروق المتعددة بين متوسط آراء العينة وفق متغير الوظيفة الحالية

المحور	الفرق بين المتوسطات	مراجع حسابات	محلل مالي	مدير مالي أو رئيس حسابات	أكاديمي
تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية	مراجع حسابات		0.028	0.396	0.514*
	محلل مالي	-0.028		0.369	0.486
	مدير مالي أو رئيس حسابات	-0.396	-0.369		0.117
	أكاديمي	-0.514*	-0.486	-0.117	

3/7- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى لعدد سنوات الخبرة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى لعدد سنوات الخبرة والنتائج مبينة في جدول رقم (5−18) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لمحوري " تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين ، تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية" تساوي 5.583، 3.269، 2.721 على الترتيب وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.48، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة 0.001، 0.015، 0.035 على الترتيب وهي اقل من 0.05 مما يعني وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في كل من " تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين، تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات ، تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية" يعزى لعدد سنوات الخبرة، ويبين اختبار شفيه جدول رقم (5−19) أن الفروق بين فئتي سنوات الخبرة " اقل من 5 سنوات " و " 16 سنة– اقل من 20 سنة " والفروق لصالح الفئة " اقل من 5 سنوات ".

كما يتبين أن قيمة F المحسوبة لباقي المحاور اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.48، كما أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في تلك المحاور يعزى لعدد سنوات الخبرة.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 2.224 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.48، كما أن قيمة مستوى الدلالـــة لجميـــع المحـــاور تساوي 0.074 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحـــصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تطبيق حوكمـــة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى لعدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (5-18)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى لعدد سنوات الخبرة

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الأول	تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	بين المجموعات	1.517	4	0.379	2.142	0.083
		داخل المجموعات	14.343	81	0.177		
		المجموع	15.861	85			
الثاني	تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين	بين المجموعات	1.317	4	0.329	1.397	0.242
		داخل المجموعات	19.087	81	0.236		
		المجموع	20.404	85			
الثالث	تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	بين المجموعات	8.156	4	2.039	5.583	0.001
		داخل المجموعات	29.583	81	0.365		
		المجموع	37.739	85			
الرابع	تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	بين المجموعات	4.094	4	1.023	3.269	0.015
		داخل المجموعات	25.363	81	0.313		
		المجموع	29.456	85			
الخامس	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية	بين المجموعات	2.472	4	0.618	2.721	0.035
		داخل المجموعات	18.396	81	0.227		
		المجموع	20.869	85			
السادس	تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة	بين المجموعات	1.177	4	0.294	1.622	0.177
		داخل المجموعات	14.697	81	0.181		
		المجموع	15.874	85			
	جميع المحاور	بين المجموعات	0.853	4	0.213	2.224	0.074
		داخل المجموعات	7.770	81	0.096		
		المجموع	8.623	85			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "4، 81" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.48

جدول رقم (5–19)

اختبار شفيه للفروق المتعددة بين متوسط آراء العينة وفق متغير سنوات الخبرة

المحور	الفروق	اقل من 5 سنوات	5- اقل من10 سنوات	10- اقل من 15سنة	16- اقل من 20 سنة	10 ستة فأكثر
تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	اقل من 5 سنوات		0.648	0.084	0.948*	-0.074
	5- اقل من10 سنوات	-0.648		-0.564	0.300	-0.722
	10- اقل من 15سنة	-0.084	0.564		0.864	-0.158
	16- اقل من 20 سنة	-0.948*	-0.300	-0.864		-1.022
	10 ستة فأكثر	0.074	0.722	0.158	1.022	
تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	اقل من 5 سنوات		0.523	0.093	0.646*	0.253
	5- اقل من10 سنوات	-0.523		-0.430	0.123	-0.270
	10- اقل من 15سنة	-0.093	0.430		0.553	0.160
	16- اقل من 20 سنة	-0.646*	-0.123	-0.553		-0.393
	10 ستة فأكثر	-0.253	0.270	-0.160	0.393	
تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية	اقل من 5 سنوات		0.006	-0.130	-0.609*	-0.384
	5- اقل من10 سنوات	-0.006		-0.136	-0.616	-0.391
	10- اقل من 15سنة	0.130	0.136		-0.479	-0.254
	16- اقل من 20 سنة	0.609*	0.616	0.479		0.225
	10 ستة فأكثر	0.384	0.391	0.254	-0.225	

4/7- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى للعمر.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى للعمر والنتائج مبينة في جدول رقم (5–20) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لكل محور اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.48، كما أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في كل محور من محاور الدراسة يعزى للعمر.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.008 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.48 ، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحـــاور تساوي 0.409 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى للعمر.

ويلاحظ بأنه تم التوافق على نتائج التحليل باستخدام اختبار شيفيه للفروق المتعـــددة في حالتي اختبار الفروق التي تعزى للخبرة واختبار الفروق التي تعزى للعمر ممـــا يـــدلل على أنه يوجد اتفاق بين الفئات العمرية والتي تمتلك سنوات خبرة مختلفة من أفراد عينـــة الدراسة على نتائج الدراسة، وهو أيضاً ما أثبته تحليل التبـــاين الأحـــادي (One Way ANOVA).

جدول رقم (5-20)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين تعزى للعمر

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الأول	تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	بين المجموعات	0.587	4	0.147	0.779	0.542
		داخل المجموعات	15.273	81	0.189		
		المجموع	15.861	85			
الثاني	تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين	بين المجموعات	0.989	4	0.247	1.031	0.396
		داخل المجموعات	19.415	81	0.240		
		المجموع	20.404	85			
الثالث	تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	بين المجموعات	0.750	4	0.187	0.410	0.801
		داخل المجموعات	36.990	81	0.457		
		المجموع	37.739	85			
الرابع	تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	بين المجموعات	1.914	4	0.478	1.407	0.239
		داخل المجموعات	27.542	81	0.340		
		المجموع	29.456	85			
الخامس	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية	بين المجموعات	2.102	4	0.525	2.268	0.069
		داخل المجموعات	18.767	81	0.232		
		المجموع	20.869	85			
السادس	تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة	بين المجموعات	1.105	4	0.276	1.516	0.205
		داخل المجموعات	14.768	81	0.182		
		المجموع	15.874	85			
	جميع المحاور	بين المجموعات	0.409	4	0.102	1.008	0.409
		داخل المجموعات	8.215	81	0.101		
		المجموع	8.623	85			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "4، 81" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.48

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

في ضوء التحليلات النظرية والعملية لهذه الدراسة، فيما يلي أهم النتائج التي أسفرت عنها:-

1. اتفقت آراء مراجعي الحسابات والمستثمرين على وجود علاقة طردية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، وعلى أهمية وجود أساس لإطار عام فعال لحوكمة الشركات.
2. اتفقت آراء مراجعي الحسابات والمستثمرين على أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يحقق قدر ملائم من الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين ومتخذي القرارات اعتماداً على التقارير المالية التي أعدت وروجعت وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات.
3. أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤثر بنسب متفاوتة من مبدأ إلى آخر في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.
4. مبدأ الإفصاح والشفافية هو أكثر مبادئ حوكمة الشركات تأثيراً على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.48)، والوزن النسبي (89.68)، مما يدلل على أن هذا المبدأ يساهم بقوة في تضييق فجوة التوقعات والتي ترتبط بشكل رئيس بمدى توفر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية المقدمة لمستخدمي هذه القوائم.
5. تتعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية بهذه القوائم عند قيام مجلس الإدارة بمسئولياته بالعناية الواجبة وبمعايير أخلاقية ومهنية عالية مما يساهم في عرض القوائم المالية بعدالة وموضوعية وهو ما يؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.
6. أن ثقة المستثمرين بالقوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات تزداد بوجود نظم رقابية فاعلة يشرف عليها مجلس الإدارة، وأن إدارة التعارضات مع المساهمين وأصحاب المصالح بشفافية وموضوعية يساهم في عرض القوائم المالية بصدق وعدالة ويعزز من ثقة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية بها.
7. أن إجراءات حوكمة الشركات لحماية حقوق المساهمين تساهم في تعزيز ثقتهم بالقوائم المالية وهو ما يضيق من الفجوة بينهم وبين المراجعين.
8. مبدأ المعاملة المتساوية بين المساهمين ودور أصحاب المصالح هي أقل مبادئ حوكمة الشركات تأثيراً على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.
9. أن وجود قوانين وتنظيمات للحوكمة تطبق من خلال آليات تنفيذية وتنظيمية تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز يساهم في تضييق فجوة التوقعات.

10. أن منح السلطات الكافية للجهات الإشرافية والرقابية في الشركات إضافة إلى تحليها بالنزاهة والموضوعية يدعم نظام الرقابة الداخلية مما يخلق الثقة للمساهمين في القوائم المالية.

11. قيام لجنة المراجعة بإشراف مستقل على العمليات التي تقوم بها الشركة لتوفير البيانات المالية، ونظم الرقابة الداخلية، والتوصية بتعيين المراجعين الخارجيين المستقلين للشركة يساهم في دعم استقلال وحياد المراجع الخارجي.

12. تمكين المساهمين من مسائلة ومحاسبة المراجع الخارجي ومناقشة تقريره يساهم في خلق الثقة بين الطرفين مما يؤدي إلى تضييق فجوة توقعاتهم.

ثانياً: التوصيات

وبموجب ما توصلت إليه الدراسة من نتائج نوصي بالتالي:

1- ضرورة التوسع في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وذلك لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركات، بما ينسجم مع المعايير والقواعد العالمية، والعمل على إلزام شركات المساهمة بها، لضمان تقديم تقارير مالية ذات شفافية وجودة محكومة بمعايير محاسبة ومراجعة مقبولة ومتعارف عليها.

2- قيام مراجع الحسابات بتقديم إفصاح كافي عن عمليات كبار المساهمين والأطراف ذات العلاقة وعن مدى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

3- تأهيل أعضاء مجلس الإدارة مهنياً لتمكينهم من ممارسة الحكم المستقل لمسئولية ضمان نزاهة القوائم المالية.

4- ضرورة قيام الجهات الرسمية والمنظمات المهنية بالعمل على تدعيم مبادئ استقلال مراجعي الحسابات من خلال تفعيل دور لجان المراجعة في الإشراف على تعيين المراجعين الخارجيين.

5- العمل على مراجعة التشريعات ذات الصلة بحوكمة الشركات مثل قانون الشركات، قانون سوق المال، قانون مزاولة مهنة المراجعة، والقوانين الأخرى ذات الصلة وتطويرها بما يتوافق مع مبادئ حوكمة الشركات.

6- ضرورة توعية المجتمع بواجبات مراجع الحسابات على أساس فهم واضح لطبيعة وأهداف وظيفة المراجعة، وتعديل توقعات المجتمع عن طريق سبل الاتصال الفعال وزيادة وعي وثقافة الرأي العام بوظيفة المراجعة وأهدافها.

7- العمل بفاعلية على توعية المجتمع بحوكمة الشركات من خلال عقد الندوات والمؤتمرات حول موضوع حوكمة الشركات، ودراسة هذا المفهوم الجديد وآليات تطبيقه بكافة الشركات الفلسطينية، وخاصة شركات المساهمة العامة.

8- يوصي الباحث بإجراء دراسات وبحوث إضافية في مجال حوكمة الشركات وأثرها على البيئة الاقتصادية الفلسطينية وخاصة بعد إصدار سلطة النقد الفلسطينية لدليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين في فبراير 2009.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب

1- الساعي، مهيب وعمرو، وهبي، "علم تدقيق الحسابات"، دار الفكر، القاهرة، ص 77، 1991.

2- جربوع، يوسف محمود، " مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية"، غزة، الطبعة الأولى، فلسطين، 2002.

3- حماد، طارق عبد العليم، "حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ والتجارب" تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

4- حماد، طارق عبد العليم، " إدارة المخاطر أفراد- إدارات- شركات- بنوك"، من ص 45 إلي ص 51، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.

5- رمضان، حمدي أحمد ومهنا، محمد رشاد، "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"، مطبعة الإسراء، القاهرة، ص ص 53-120، 1999.

6- علي، عبد الوهاب وشحاته، شحاته "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات" في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2007.

ب-الرسائل العلمية

7- أحمد، محمود شعبان، "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسبل تضييقها" دراسة تحليلية لآراء المراجعين ومدراء البنوك وموظفي الضرائب في قطاع غزة" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007.

8- المليجي، إبراهيم السيد المليجي،" دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر"، 2005.

9- حبوش، محمد جميل، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات – دراسة تحليلية على المراجعين ومدراء الشركات في الشركات المساهمة العامة" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007.

10- هواري، معراج عبد القادر و امجدل، أحمد عبد الحفيظ، "الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي و المالي و دورها في إرساء قواعد الشفافية"، بحث غير منشور، جامعة الأغواط، الجزائر، 2006، نسخة اليكترونية.

http://www.infotechaccountants.com/forums/showthread.php?t=7559

ج- المجلات والدوريات

11- أبو العزم، محمد، فهيم، "مفهوم جودة المراجعة"، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، ص ص 24-27، 2000.

12- أبو العزم، محمد فهيم، "أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية: لجنة المراجعة" دراسة ميدانية لآراء المستثمرين في سوق المال والبنوك، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد1، العدد1، ص128-140، جامعة طنطا، مصر، 2006.

13- أبو العطا، نرمين، "حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، يناير 2003.

14- أحمد، عادل عبد الرحمن، "دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقه في الشركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، بنها، السنة الثالثة والعشرون، العدد الأول، 2003.

15- أحمد، عاطف محمد، دراسة اختباريه لآثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية التدقيق في الأردن، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة فرع بني سويف جامعة القاهرة، العدد الثاني يوليو 2003.

16- الباز، مصطفى علي، "استخدام نظرية النسبية في التنبؤ بفجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية : دراسة ميدانية على محافظات القناة في مصر"، المجلة العربية للمحاسبة، مجلد 3، العدد1، ص ص64-106، 1999.

17- الذنيبات، على عبد القادر، "بنية فجوة التوقعات في التدقيق و أسبابها"، مجلة دراسات تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية ، المجلد 30، العدد 1، ص ص108-124 ، 2003.

18- الرحيلي، عوض بن سلامة، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات - حالة السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، العدد الأول مجلد 22، ص ص 179-218، 2008.

19- السديري، فهدة بنت سلطان والعنقري، حسام بن عبد المحسن، "رصد ملامح فجوة التوقعات في بيئة المراجعة السعودية: دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد والإدارة، المجلد الثامن عشر،العدد الثاني، 2004.

20- القشي، ظاهر والخطيب، حازم ". الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية" مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2006.

21- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "قواعد سلوك وآداب المهنة" ، الرياض، نوفمبر 1994.

22- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة إلكترونية شهرية، عدد 53، فبراير 2004.

23- المصري، ماهر، 2008، "تطبيق الحوكمة في فلسطين ترف أم ضرورة ملحة" مقالة، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد 5، شباط 2008.

24- المطيري، عبيد سعد، "كيف يمكن أن نفعل مفهوم corporate governance في الشركات السعودية "، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية المحاسبة، الرياض، العدد35: ص 20-25، 2002 ب.

25- المطيري، عبيد سعد، " دراسة لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات" مجلة جامعة الملك عبدالعزيز :الاقتصاد والإدارة ، المجلد 22، العدد1، ص ص 179-218، 2002 ب.

26- اليافي، موفق، "من أجل تعزيز حوكمة الشركات في لبنان"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2003.

27- اليافي، موفق، "الحوكمة الجيدة في مهنة المحاسبة"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، نيسان 2004.

28- بكري، علي حاج، "دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال"، المجلة العلمية لكلية التجارة بنين جامعة الأزهر،ص127، مصر، 2005.

29- جربوع، يوسف محمود، "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق الفجوة" مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2004.

30- جريجوري، هولي ج. و ليليين، جيسون ر.، "دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات" مركز المشروعات الدولية الخاصة، الفصل الثالث عشر، ص ص 207-224، 2003.

31- حسنين، أحمد سعيد قطب، "نحو إطار للعوامل والمتغيرات المؤثرة في قياس جودة مراجعة الحسابات"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول، 2004 .

32- خليل، محمد أحمد إبراهيم، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية"، دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية السنة الخامسة والعشرون، العدد الأول، جامعة الزقازيق، بنها، ص ص 720-740، 2005.

33- خليل، محمد عبد اللطيف، " دور المحاسب الاداري في اطار حوكمة الشركات" مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها العدد الثاني، 2003.

34- دهمش، نعيم واسحق أبو زر عفاف، تحسين و تطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر ، المجلد الثاني و العشرون، الأردن، ديسمبر2003 ،ص ص 27-30.

35- دهمش، نعيم والقشي، ظاهر، " الحاكمية المؤسسية بعد مرور عامين على تحديثها" مجلة البنوك في الأردن، العدد الرابع، المجلد الثالث والعشرون، الاردن، مايو 2004.

36- دهمش، نعيم، "الحاجة للإبداع المحاسبي لربط العلاقة بين التدقيق الداخلي والحاكمية المؤسسية" جامعة عمان للدراسات العليا، الأردن، ص ص 3-8، 2005.

37- راضي، محمد سامي، "فجوة التوقعات في المراجعة: التشخيص والحلول – دراسة انتقاديه" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية: كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مارس 1999، الجزء الثاني.

38- سلطة النقد الفلسطينية، "دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين"، تعليمات رقم 2009/03، فبراير 2009.

39- سوليفان، جون، 2005، "دور القطاع الخاص والنهوض بفلسطين"، نشرة مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14، يناير 2005.

40- شوقي، ماجد، " حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة وصعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة؟"، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر، 2002.

41- صالح، رضا إبراهيم، "تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين – دراسة نظرية تطبيقية: حالة مصر"، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد السادس: العدد الثاني، 2002.

42- عيسى، سمير كامل محمد، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات – مع دراسة تطبيقية"، بحث محكم، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية، العدد رقم 1 مجلد 45، يناير 2008.

43- فوزي، سميحة، "تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أبريل 2003.

44- قوتة، بكر محمد نور "الصفات الشخصية لمراقب الحسابات في الإسلام" مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، العدد الثامن عشر: ص ص 31-47، 1403هـ.

45- لطفي، أمين السيد، "رؤية ديناميكية لتطوير هيكل فجوة التوقعات في المراجعة"، مجلة الدراسات المالية والتجارة: كلية التجارة – جامعة القاهرة – العدد الأول، 2003.

46-ماس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، "حوكمة الشركات في فلسطين وسبل تعزيزها"، 2008، نسخة إلكترونية http://www.pal-econ.org.

47- متولي، طلعت عبد العظيم، " دراسة تحليلية للملامح المحاسبية لفجوة حوكمة الشركات في السعودية" المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد1، العدد1، ص79، جامعة طنطا، مصر، 2006.

48- محمد، آمال إبراهيم ، " دور المراجعة الداخلية في دعم فاعلية حوكمة الشركات " مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها العدد الثاني، ص ص 343-358، 2005.

49- يوسف، محمد حسن، "محددات الحوكمة ومعاييرها مع الإشارة إلى نمط تطبيقها في مصر"، مجلة بنك الاستثمار القومي، يونيو، 2007.

د- **المؤتمرات والندوات**

50- العسيلي، محمد،"تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات من خلال استخدام قواعد القيد بالبورصات المالية دراسة تطبيقية على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الثاني،جامعة الإسكندرية،كلية التجارة،2005.

51- المعتاز، إحسان بن صالح، " دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية" بحث مقدم للندوة الحادية عشرة لسبل تطوير المحاسبة المقامة في جامعة الملك سعود بالرياض المملكة العربية السعودية، دسيمبر2006.

52- علاونة، عاطف، " حوكمة الشركات في فلسطين التحديات والآفاق المستقبلية" ورقة عمل مقدمة لورشة عمل بجامعة بيرزيت، 27 مايو 2008.

53- ميخائيل، أشرف حنا، "تدقيق الحسابات و أطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات" بحث مقدم إلي المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، جمهورية مصر العربية، 2005.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- AICPA, “The Report of the Cohen Commission to Study the Auditor’s Responsibility”, (N.Y.: AICPA, 1978).

2- Chandler, R. and Edwards, J.R., 1996, “Recurring issues in auditing : back to the future?” Accounting Auditing and Accountability Journal, Vol. 9, No. 2, pp: 5-25.

3- Cohen J. M., et al., 2002, “Corporate Governance and the Audit Process”, Contemporary Accounting Research 19, (4).

4- Cohen, J .R. & Hanno, D .M., 2000, “Auditors Consideration of Corporate Governance and Management Control Philosophy in Preplanning and Planning Judgment Auditing”, Journal of Practice and Theory , Vol. 19, no. (2) fall, pp. 130-145

5- Demirage, I, 2000, “corporate governance; overview and research Agenda”, British accounting review 32: 340-358.

6- Fawzy, S., 2003, “Assessment of Corporate Governance in Egypt”, Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies.

7- Gerrit Sarens, 2007 “The role of internal auditing in Corporate Governance: Qualitative and quantitative insights on the influence of Organizational characteristics” Dissertation Doctor.

8- Goodwin J., and Seow J. L., 2002, “The Inffuence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing: Perceptions of Auditor's and Directors in Singapore”, Accounting and Finance, 42, pp: 194-223.

9- Grant, Gerry H., 2003, “The evolution of corporate governance and its impact on modern corporate America”, Management Decision. 41 pp. 925-935.

10- Guy, D.M. and Sullivan, J.O., 1988, “The Expectations Gap Auditing Standards”, Journal Of Accountancy, April, pp. 34-45.

11- Humphrey, C.G., Moizer, P. and Turley, W.S., 1993, “The Audit Expectations Gap in Britain: An Empirical Investigation”, Accounting and Business Research, Vol. 23, No. 91A, pp. 397-412.

12- Imhoff J.R. and Eugene A., 2003, "Accounting Quality, Auditing and Corporate Governance", Auditing: A Journal of Practice and Theory.

13- Iskander, M. and N. Ch., 2002, "Corporate Governance", A Framework for Implementation. P. 122, Fig. 6.1. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank.

14- Julie: M., 2001, "A History of Corporate Governance", An Australian Perspective.

15- Lee T., 1994, "Financial Reporting Quality Labels" Accounting. Auditing and Accountability Journal ,Vol. 7, No. 2, pp.35-45.

16- OECD, 1999, "OEDC principles of corporate governance".

17- OECD, 2004, "OEDC principles of corporate governance".

18- Park, Y.C, Shin, H., 2004, "Board Composition and Earnings Management in Canada", Journal of Corporate Finance , Vol. 10, No.3, June , pp. 430-455

19- Porter, Brenda, 1993, "An Empirical Study of the Audit Expectation – Performance Gap", Accounting and Business Research, Vol. 24, No.93.

20- Rezaee, Z. , K.Olibe, and G. Minmier, 2003, "Improving corporate governance: the role of audit committee disclosures", Managerial Auditing Journal, 18 pp 531-536.

21- Shaikn, Jnaid m. and Talha, Mohammad, 2003, "Credibility and expectation gaping reporting pn uncertainties", Managerial Auditing Journal, Vol. 18 No. 6, pp. 518-529.

22- Sikka et al., 1998, "The Impossibility of The Expectations Gap: Some Theory And Evidence", Critical Perspectives on Accounting, Vol. 9, pp. 300-310.

23- Sweeney Breda, 1997, "Bridging the expectations Gap- On Shakey foundations", Accountancy Ireland, Apr., pp: 18-20.

الملاحق

الملحق الأول: الاستبانة

الملحق الثاني: أسماء المحكمين

الملحق الثالث: أسماء شركات الوساطة

الملحق الأول: الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية-غزة

كلية الدراسات العليا

ماجستير محاسبة و تمويل

استبيان

السادة/ مراجعي الحسابات والمستثمرين

تحية طيبة وبعد ...

يقوم الباحث بإجراء دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات والمستثمرين في فلسطين بعنوان " **مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين** "، وذلك كبحث أكاديمي لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.

يعد هذا الاستبيان جزء من البحث، ونظراً لخبرتكم العملية في هذا المجال، لذا فإن إجاباتكم الدقيقة على الأسئلة الواردة بالاستبيان سيكون محل تقدير عالي، وسوف يساعدني في الوصول إلى نتائج قيمة تخدم الاستثمار ومهنة المراجعة في فلسطين، مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك.

ويؤكد الباحث أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ولكم خالص الشكر والتقدير.

الباحث

هاني محمد خليل

الجزء الأول: بيانات عامة يرجى الإشارة إلى الإجابة المناسبة:

1 - ما هي الدرجة العلمية التي تحملها حالياً؟

☐ دبلوم فأقل. ☐ بكالوريوس.

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

2 - ما هي وظيفتك الحالية؟

☐ مراجع حسابات ☐ محلل مالي

☐ مدير مالي أو رئيس حسابات. ☐ أكاديمي.

☐ أخرى

3 - كم عدد السنوات التي قضيتها في عملك الحالي؟

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات

☐ من 10 – 15 سنة. ☐ من 15 – 20 سنة.

☐ أكثر من 20 سنة.

4 - لأي الفئات العمرية تنتمي ؟

☐ أقل من 25 سنة ☐ من 25 سنة إلى 34

☐ من 35 سنة إلى 44 سنة ☐ من 45 سنة إلى 54 سنة

☐ أكبر من 54 سنة

الجزء الثاني:

المحور الأول: مدى مساهمة تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار الحوكمة على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- يتميز إطار الحوكمة المطبق بالفاعلية والمرونة الكافية.					
2- وجود أسواق تتميز بالشفافية والفعالية العالية.					
3- يوجد قوانين وتنظيمات للحوكمة ذات شفافية وقابلة للتنفيذ.					
4- وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز.					
5- يتم توزيع المسئوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة.					
6- تمنح الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة الكافية للقيام بواجباتها.					
7- تتمتع الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالنزاهة والموضوعية.					
8- تصدر قرارات الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب وبشفافية.					

المحور الثاني: مدى مساهمة حماية حقوق المساهمين على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

	موافق جداُ	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1- يتم توفير المعلومات الكافية للمساهمين عن التغيرات الأساسية بالشركة.					
2- يقوم المساهمون بمناقشة تقرير المراجعة الخارجية خلال جلسات الجمعية العمومية.					
3- يشارك المساهمون برأيهم في سياسات المكافآت لكبار الموظفين ومجلس الإدارة.					
4- يتم الإفصاح عن اتفاقات المساهمين التي تمنح سيطرة للمساهم أكبر من ملكيته.					
5- يمنع استخدام الوسائل المناهضة للاستيلاء على الشركات لحماية الإدارة من المساءلة.					
6- يتم الإفصاح عن قواعد وإجراءات السيطرة على الشركات في أسواق المال.					
7- يقوم المستثمرون المؤسسون وبصفتهم وكلاء بالإفصاح عن الحوكمة الخاصة بهم.					
8- إفصاح المستثمرون المؤسسون وبصفتهم وكلاء عن التعارضات في المصالح.					

المحور الثالث: مدى مساهمة المعاملة المتساوية للمساهمين على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

	موافق جداُ	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1- يتم منح نفس الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة.					
2- يوجد حماية لصغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين.					
3- لا يتم السماح لأمناء حفظ الأسهم بالتصويت تلقائياً نيابة عن المالك .					
4- عملية التصويت للمساهمين عبر الحدود تتم بسهولة ويسر.					
5- يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية ومتكافئة.					
6- يعتبر التداول الشخصي الصوري تداولاً مرفوضاً.					
7- يقوم أعضاء الإدارة العليا بالإفصاح عن أي مصلحة مادية لهم.					

المحور الرابع: مدى مساهمة دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- يتم حماية حقوق أصحاب المصالح بعلاقات تعاقدية موثقة.					
2- يكفل القانون حق التعويض لأصحاب المصالح.					
3- يوجد آليات لتعزيز الأداء لأجل مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات.					
4- يتم تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات اللازمة للقيام بمسئولياتهم.					
5- يتم إتباع آليات لتوصيل شكاوى العاملين وبحثها.					
6- تقوم الإدارة بوضع آليات وإجراءات فعالة لمواجهة حالات الإعسار.					

المحور الخامس: مدى مساهمة فقرات مبدأ الإفصاح والشفافية على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- يتم الإفصاح الكامل عن النتائج المالية ونتائج العمليات.					

2- يتم الإفصاح عن كبار المساهمين وعمليات الأطراف ذات العلاقة.					
3- يتم الإفصاح عن عوامل المخاطر المتوقعة .					
4- يوجد معايير نوعية ومرتفعة لإعداد المعلومات والإفصاح عنها.					
5- يتم الاعتماد على مراجع خارجي مستقل مؤهل وكفء.					
6- يكون المراجعين الخارجيون قابلون للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين.					
7- يتم توفير فرص متساوية لمستخدمي المعلومات.					
8- يتم إتباع منهجية للتحليل والتقييم بما يمنع التعارض في المصالح.					

المحور السادس: مدى مساهمة قيام مجالس الإدارة بمسئولياتها بحسب ضوابط الحوكمة على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- يعمل مجلس الإدارة على أساس من المعلومات الكاملة والعناية والواجبة.					
2- يعمل مجلس الإدارة بحيادية وبدون تمييز تجاه كافة المساهمين.					
3- يطبق مجلس الإدارة مهامه بمعايير أخلاقية عالية.					
4- يقوم مجلس الإدارة بوضع إستراتيجية لإدارة المخاطر.					

5- يقوم مجلس الإدارة بتقييم ذاتي لأدائه.					
6- يشرف مجلس الإدارة على كبار الموظفين ومعايير مكافأتهم.					
7- يتم رقابة وإدارة أي تعارض بين مجلس الإدارة والمساهمين.					
8- يوجد نظم سليمة وفاعلة للرقابة.					
9- يشرف مجلس الإدارة على عمليات الإفصاح والاتصالات.					
10- يتم تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير الموظفين قادرين على ممارسة الحكم المستقل لمسئولية ضمان نزاهة التقارير المالية.					
11- يتم الإفصاح عن صلاحيات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وإجراءات عملها.					
12- يتم تقديم كافة المعلومات الصحيحة لمجلس الإدارة في الوقت المناسب.					

إن وجد أي استفسار حول الاستبانة يرجى الاتصال علي الرقم التالي: 0599603358 ، أو عبر البريد الالكتروني: hkhalil19@hotmail.com

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا ،،،

الملحق الثاني

كشف أسماء السادة المحكمين

الأسماء حسب الترتيب الأبجدي

1- **الدكتور حمدي زعرب**

2- **الدكتور سالم عبد الله حلس**

3- **الدكتور علي شاهين**

4- **الدكتور ماهر ضرغام**

5- **الدكتور نافز بركات**

6- **الدكتور يوسف عاشور**

7- **الأستاذ الدكتور يوسف محمود جربوع**

الملحق الثالث

كشف أسماء شركات الوساطة

<u>**الأسماء حسب ورودها في موقع سوق فلسطين للأوراق المالية**</u>

<u>**http://www.p-s-e.com/PSEWEBSite/Brokers.aspx**</u>

1- **شركة الأردن وفلسطين للاستثمارات المالية**

2- **الشركة المتحدة للأوراق المالية**

3- **شركة الهدف للاستثمار والأوراق المالية**

4- **الشركة الوطنية للأوراق المالية**

5- **الشركة العالمية للأوراق المالية**

6- **شركة سهم للاستثمار والأوراق المالية**

7- **شركة لوتس للاستثمارات المالية**

8- **شركة الوساطة للأوراق المالية**

9- **شركة النورس للاستثمارات المالية**